تقييم مدى كفاءة و فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية وفقاً لتقنية المعلومات

" دراسة ميدانية من وجهة نظر الإدارة "

قدمت من قبل:

منصور محمد عبدالجليل يوسف

تحت إشراف:

أ.د. بوبكر فرج شريعة

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة (الماجستير) بقسم المحاسبة

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

ربيع 2018

حقوق الطبع 2018 محفوظة. لا يسمح أخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.

Copyright © 2018 All rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy, recording scanning, or any information, without the permission in writhing from the author or the directorate of graduate studies and training university of Benghazi.

تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية وفقاً لتقنية المعلومات

" دراسة ميدانية من وجهة نظر الإدارة "

إعداد: منصور محمد عبد الجليل يوسف

لجنة الإشراف والمناقشة:

أ.د. بوبكر فرج بوبكر شريعة	مشرفاً رئيسياً	التوقيع .....
د. معتز عبد الحميد كبلان	ممتحناً داخلياً	التوقيع .....
د. عبد السلام علي محمد الجحاوي	ممتحناً خارجياً	التوقيع .....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العلمية " الماجستير" بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، الموافق 2 مايو 2018م.

د. مدير إدارة الدراسات العليا

بكلية الاقتصاد

.....

يعتمد/ د. مدير إدارة الدراسات العليا

والتدريب بالجامعة

.....

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمْ

﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾

صدق الله العظيم

(الآية 5 من سورة الضحى)

الإهداء

أهدى هذا العمل إلى والديَّ العزيزين اللذين كانا سبباً في وجودي بعد مشيئة الله سبحانه وتعالى، وإلى جميع أفراد أسرتي وعائلتي حفظهم الله تعالى، كما أهدى هذا العمل إلى كل من قدم لي يد المساعدة وشجعني على إتمام هذه الدراسة.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد أشرف الخلق والمرسلين وعلى آلهِ وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإنّي أتوجه إلى الله سبحانه وتعالى بالشكر والامتنان على ما تفضل به من نعمته عليَّ للوصول إلى هذه المرحلة من التعليم، كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في تعليمي وأخص بالذكر والديَّ وأخوتي وأساتذتي الكرام، كما لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر لأستاذي الدكتور بوبكر فرج شريعة على تفضّله بالإشراف على هذه الرسالة، و الشكر موصول إلى الأصدقاء والزملاء وأخص بالذكر الأساتذة إسماعيل المقصبي، عماد العبيدي، عبدالسلام البرعصي، لمعاونتهم لي في توزيع صحف الاستبيان على المشاركين في الدراسة من المصارف التجارية، والشكر موصول أيضاً إلى كل من ساهم في هذه الدراسة سواء بالعمل والتوجيه أو بالكلمة الطيبة.

جزى الله عني الجميع كل خير

محتويات الدراسة

حقوق الطبع..... ب

قرار لجنة المناقشة..... ج

الآية الكريمة..... د

الإهداء..... هـ

شكر وتقدير..... و

محتويات الدراسة..... ز

فهرس الجداول..... ى

فهرس الأشكال..... م

ملخص الدراسة..... ن

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة..... 2

1-2 مشكلة الدراسة..... 3

1-3 أهداف الدراسة..... 5

1-4 أهمية الدراسة..... 5

1-5 الدراسات السابقة..... 6

1-6 فرضيات الدراسة..... 9

1-7 منهجية الدراسة..... 11

1-8 نطاق وحدود الدراسة..... 12

1-9 تقسيمات الدراسة..... 12

1-10 مصطلحات الدراسة..... 13

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

2-1 مقدمة..... 15

2-2 مفهوم النظام..... 16

2-3 مفهوم المعلومات والبيانات..... 20

2-4 مفهوم نظم المعلومات..... 29

2-5 نظم المعلومات المحاسبية..... 35

2-6 نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية..... 58

2-7 الخلاصة..... 75

الفصل الثالث : منهجية الدراسة

3-1 مقدمة..... 78

3-2 منهجية الدراسة..... 78

3-3 مجتمع الدراسة..... 78

3-4 أداة جمع البيانات..... 80

3-5 ثبات فقرات الاستبيان..... 82

3-6 المعالجات الإحصائية..... 83

3-7 خصائص المشاركين في الدراسة..... 85

3-8 الخلاصة..... 88

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية و النتائج

4-1 مقدمة 90

4-2 اختبار اعتدالية البيانات 90

4-3 تحليل فقرات الاستبيان 91

4-4 اختبار فرضيات الدراسة 109

4-5 النتائج والتوصيات 120

قائمة المراجع 123

ملاحق الدراسة 135

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية..... 155

فهرس الجداول

رقم الجدول العنوان الصفحة

(2-1) الفرق بين البيانات والمعلومات 23

(3-1) عدد الاستمارات الموزعة و المستردة والداخلة في التحليل 80

(3-2) مقياس ليكارت الخماسي..... 81

(3-3) معاملات ثبات أداة البحث لمحاور الدراسة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ 83

(3-4) مدى الإجابات..... 84

(3-5) توزيع المشاركين حسب المصارف التابعين لها 85

(3-6) توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي 86

(3-7) توزيع المشاركين حسب تخصصاتهم العلمية..... 87

(3-8) توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة 87

(3-9) توزيع المشاركين حسب المسمى الوظيفي..... 88

(4-1) اختبار Kolmogorov-Smirnov..... 90

(4-2) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية حاجات متتبعي النشاط المصرفي..... 92

(4-3) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة ربط الأنشطة الإدارية وتحسين أداء المصرف..... 95

(4-4) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على المعالجة الصحيحة للبيانات وتيسير تدفقها داخل وخارج المصرف..... 96

(4-5) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على توفير الحماية لمكوناتها ومنع اختراقها..... 98

(4-6) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية حاجات متتبعي النشاط المصرفي..... 99

(4-7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتصاف نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف..... 102

(4-8) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتصاف نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق ميزة تنافسية..... 103

(4-9) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق الرقابة والتحكم الإداري 105

(4-10) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تقليل المخاطر و إدارتها..... 107

(4-11) نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات..... 110

(4-12) نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على ربط الأنشطة الإدارية وتحسين أداء المصرف..... 111

(4-13) نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على المعالجة الصحيحة للبيانات وتيسير تدفقها داخل وخارج المصرف..... 112

(4-14) نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على توفير الحماية لمكوناتها ومنع اختراقها..... 113

(4-15) نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات..... 115

(4-16) نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف..... 116

(4-17) نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق ميزة تنافسية في المصارف التجارية..... 117

(4-18) نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق الرقابة والتحكم الإداري 118

(4-19) نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها..... 119

فهرس الأشكال

رقم الشكل العنوان الصفحة

(2-1) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية 27

(2-2) مفهوم نظام المعلومات المحاسبي 37

(2-3) نموذج تقييم كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية..... 57

(4-1) توزيع محاور تقييم كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية 91

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية وفقاً لتقنية المعلومات، حيث أنّ اعتماد هذه النظم على التشغيل الإلكتروني أدى إلى إثارة الشكوك حول مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية على المحافظة على أمنها ومنع اختراقها نظراً لكثرة وتعقُّد عملياتها، ويتكوّن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، في حين تمثّلت عينة الدراسة في خمسة مصارف تجارية وهي: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، مصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، و فروعها العاملة بمدينة بنغازي، ولقد اقتصرت هذه الدراسة على هذه المصارف التجارية الخمسة، نظراً لكون هذه المصارف تتميز بكبر حجم حصتها السوقية و رأس مالها بالمقارنة بباقي المصارف و كذلك بكثرة فروعها وتعددّها.

فقد تمّ مسح أراء المختصين بهذه المصارف التجارية الخمسة العاملة بمدينة بنغازي من خلال تصميم صحيفة استبيان وزعت على المشاركين في الدراسة، وبلغ عدد الصحف الموزعة (143) صحيفة استبيان، استرد منها (103) صحيفة قابلة للتحليل، وتمّ استخدام طرق التحليل الوصفية والاستدلالية لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من وجهة نظر الإدارة أهمّها أنّ نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية تتسم بالفاعلية من خلال توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملائمة، الموثوقية، الحياد، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) بمخرجاتها من المعلومات، كما أنها تتسم بالكفاءة من خلال مقدرتها على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات، ومساعدتها على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف و قدرتها على تحقيق مزايا تنافسية للمصرف، بالإضافة إلى تحقيق الرقابة والتحكم الإداري و تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها.

واوصت الدراسة بالعمل على تعزيز استخدام التكنولوجيا بنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية والحث على مواكبتها، مما يتيح لهذه المصارف القدرة على الاستمرار والنمو والمنافسة.

الفصل الأول

الإطار العام الدراسة

1-1 مقدمة :

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات في اقتصاديات الدول، وذلك لما له من تأثير فعال في دفع عجلة التقدم و التنمية على مختلف الأصعدة، فالمصارف تعد القاعدة الأساسية لبناء القطاعات المختلفة، فهو من أكثر القطاعات استجابة للمتغيرات سواءً الدولية أو المحلية (عمر، 2008).

إنّ القطاع المصرفي يعتبر بمثابة الجهاز العصبي للنظام الاقتصادي في أي مجتمع، فهو نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، حيث يعد من أبرز القطاعات تبنياً للتطورات التقنية المتلاحقة، وخاصة التطورات التي شهدها العالم في تقنية الحاسب الألي وأثرها على تطور بيئة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف، حيث تقدم هذه التقنيات إمكانيات هائلة ومميزات ذات أهمية بالغة، من سرعة فائقة و دقة عالية في تشغيل البيانات المحاسبية و تخزينها، بالإضافة إلي التطور في مجال الشبكات الداخلية والخارجية، والتي توفر إمكانية ربط جميع أقسام وفروع المؤسسة من خلال الشبكات الداخلية، وكذلك ربط المؤسسة بالجهات الخارجية من عملاء وغيرهم من الأطراف بواسطة الشبكات الخارجية (جبريل، 2015).

إنّ مدى قوة نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية تحدد إلى حد كبير المعدل الذي ستحقق فيه هذه الوحدات نمواً و تقدماً في بيئة الأعمال الاقتصادية (Shareia, 2016)، فنظام المعلومات المحاسبي يمثل النظام الرسمي للمعلومات في أي وحدة اقتصادية لا سيما بالمصارف التجارية، الأمر الذي يتطلب من هذه المصارف السعي إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية المطبقة لديها و الأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات والتطورات التي تحدث في المجالات المتعددة المحيطة

ببيئتها خاصةً في ما يتعلق باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في العمل المحاسبي وإعادة تحديث نظم معلوماتها بما يتلاءم مع هذه الوسائل المتطورة (يحي و الحيالي، 2012).

نتيجة لهذه التطورات المتسارعة في تقنية المعلومات، و ازدياد حدة المنافسة بين المصارف، ورغبة كل منها في تحسين أدائها و خفض تكاليفها واكتسابها ميزة تنافسية استراتيجية، كان لزاماً عليها مواكبة هذه التطورات من خلال تبنيها طرق حديثة في تقديم خدماتها المصرفية، و ذلك من خلال اعتمادها على تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية إلى جانب الخدمات اليدوية، مما يتيح لها التوسع في تقديم خدماتها و رفع مستوى فاعليتها و اجتذاب المزيد من العملاء بالتالي المحافظة على استمراريتها و نموها (القدومي، 2008).

انطلاقاً من أهمية القطاع المصرفي والذي يعتبر من أكثر القطاعات مسايرة للتطورات التقنية، وخاصةً في ما يتعلق بتطوير نظم المعلومات المحاسبية، و ما يقدم للعملاء من خدمات حديثة في محاولة لتلبية توقعاتهم، جاءت هذه الدراسة بهدف تقييم مدى كفاءة و فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية في ظل التطورات التقنية المتلاحقة.

1-2 مشكلة الدراسة :

شهد القطاع المصرفي تسارعا هائلاً في مجال تطبيق التقنية الحديثة، و التي أدت إلى إحداث تطور جذري في طرق و أساليب العمل، لاسيما التطور التقني المرتبط بنظم المعلومات المحاسبية و الذي أدى إلى انتقال تلك النظم من التشغيل اليدوي إلى التشغيل

الإلكتروني، حيث مكّن هذا التطور المصارف من تقديم أنواع جديدة من الخدمات و التي تعتمد في تقديمها على وسائل الاتصال الحديثة (مراد، 2015)، ولما كانت تلك النظم تعتمد على التشغيل الإلكتروني و تقدم الخدمات بصورة ألية في أي وقت و في أي مكان، فإن ذلك أدى إلى إثارة الشكوك حول مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية على المحافظة على أمنها ومنع اختراقها نظراً لكثرة وتعقُّد عملياتها واحتمالية فقدان مسار تشغيلها، بالإضافة إلى مدى الموثوقية في تقديم هذه الخدمات من خلال تلك الوسائل (أبو شعبان، 2014)، الأمر الذي قد يتسبب في زعزعة ثقة العملاء في ما تنتجه تلك النظم من معلومات، مما يجعل النظام المحاسبي نظاماً عقيماً غير قادر على تحقيق أهدافه وتكون كفاءته و فاعليته موضع شك، حيث يؤدي ذلك إلى فقدان المصارف لعملائها من جهة، و التأثير على عملية التخطيط و تقييم الأداء و ترشيد اتخاذ القرارات من جهة أخرى، بالتالي الحد من قدرة المصارف في الخوض في عالم العولمة و بقائها و مقدرتها على المنافسة (القشي، 2003)، الأمر الذي يستدعي وجود نظام محاسبي يتسم بالكفاءة و الفاعلية في تسجيل البيانات و توفير المعلومات الملائمة والموضوعية من حيث الجودة والوقت المناسبين.

في ضوء ما سبق فإن الدراسة تهدف إلى الإجابة علي السؤال الرئيسي التالي :

(ما مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات ؟)

1-3 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية :

- التعرف على طبيعة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف.

- التعرف على مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات.

- التعرف على مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات.

- توضيح تأثير استخدام تقنية المعلومات على مقومات نظم المعلومات المحاسبية.

1-4 أهمية الدراسة :

تستمد أهمية الدراسة من أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المنظمات بشكل عام و بالمصارف بشكل خاص، حيث يعد قطاع المصارف من أكثر القطاعات مواكبة للتطورات المتلاحقة في مجال تقنية المعلومات (مشتهى و أخرون، 2011)، وذلك لرغبتها في تحسين أدائها و الرفع من جودة ما تقدمه من خدمات، و تتمثل هذه التطورات التقنية في الاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات و الاتصالات و التي أتاحت للمصارف القدرة على تقديم أنواع حديثة من الخدمات والتي تقدم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة (قدومي، 2008)، الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان معرفة مدى تأثر كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة بهذه المصارف في ظل هذه التطورات التقنية، مما يُسهم في منح الثقة والطمأنينة

في ما ينتج عنها من تقارير وقوائم وما تصدره من معلومات (صيام و المهندي، 2007)، بالتالي تشجيع إدارات المصارف على زيادة الاستثمار في تطوير أنظمة معلوماتها، و مواكبتها للتطورات المتسارعة في تقنية المعلومات، الأمر الذي يعود بالمنفعة على القطاع المصرفي و على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

1-5 الدراسات السابقة :

لاقت نظم المعلومات المحاسبية اهتماماً كبيراً من قبل البحَّاث، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في إثبات المعاملات و إنتاج المعلومات التي ترتكز عليها الوحدات الاقتصادية في تسيير عملها من جانب، و من جانب آخر تأثرها بالتطور التقني والمعلوماتي وانعكاسه على مدى كفاءتها و فاعليتها، حيث اتفقت دراسة كل من الجزراوي و سعيد (2009) و القشطيني (2012) و نوح (2014) على أنّ استخدام تكنولوجيا المعلومات ساهم في تطوير نظم المعلومات المحاسبية ومكنتها من زيادة فاعلية أدائها من خلال المزايا التي توفرها من دقة و سرعة في تشغيل البيانات وتخزينها بشكل منظم، وفي نفس السياق توصلت دراستي (Rahahleh & Siam, et al, 2007) و (Sarokolae, et al , 2012) إلى وجود أثر إيجابي لتكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في كل من المصارف التجارية الأردنية والشركات المدرجة في البورصة الإيرانية على التوالي، حيث بينت نتائج الدراسة الأولى أنّ نظم المعلومات المحاسبية تتمتع بدرجة عالية من الجودة والموثوقية وبدرجة متوسطة من المرونة والبساطة، بينما توصلت الدراسة الثانية إلى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة مخرجات النظام المحاسبي من المعلومات وسهولة تفسيرها وعرضها في الوقت المناسب، في حين اشارت دراسة شاهين (2011) إلى وجود

تـأثيرات عاليـة لكـل مـن العوامـل المتعلقـة بالبيئـة القانونيـة والأنظمـة والضـوابط المهنيـة و الثقافـة الاجتماعيـة و العوامـل الاقتصـادية علـى مسـتوى كفـاءة وفاعليـة نظـم المعلومـات المحاسـبية فـي المصـارف التجاريـة الفلسـطينية، فـي حـين اتفقـت دراسـتي مشـتهي وآخـرون (2011) و السـقا (2016) بـأن نظـم المعلومـات المحاسـبية الإلكترونيـة فـي كـل مـن وزارة الماليـة و المصـارف التجاريـة فـي فلسـطين و المصـارف التجاريـة الأردنيـة تفـي بمبـادئ موثوقيـة أنظمـة المعلومـات وبنسـب متفاوتـة، كـذلك إلـى وجـود علاقـة بـين تـوفير هـذه الـنظم لمبـادئ الموثوقيـة و تحسـين أدائهـا المـالي، وفـي نفـس الاتجـاه توصـلت دراسـة حلاسـة (2013) إلـى أنّ نظـم المعلومـات المحاسـبية الإلكترونيـة فـي الشـركات المدرجـة فـي بورصـة فلسـطين لـلأوراق الماليـة تسـاهم فـي تـوفر الخصـائص التاليـة : الملاءمـة والقابليـة للفهـم، والثبـات، والقابليـة للمقارنـة، و الموثوقيـة فـي مخرجاتهـا مـن المعلومـات، بينمـا أشـارت دراسـة زريقـات وآخـرون (2011) إلـى نتـائج مختلفـة حيـث توصـلت إلـى عـدم وجـود تـأثير لـنظم المعلومـات المحاسـبية علـى الأداء المـالي في الشركات المساهمة الأردنية.

فـي حـين هـدفت دراسـتي صـيام و المهنـدي (2007) و مـراد (2015) إلـى معرفـة مـدى مسـاهمة وسـائل الاتصـال الحديثـة فـي تطـوير نظـم المعلومـات المحاسـبية فـي المصـارف التجاريـة، حيـث خلصـت الدراسـتين إلـى أنّ هـذه الوسـائل سـاهمت فـي انتشـار العديـد مـن الخـدمات المصـرفية الحديثـة مثـل إصـدار بطاقـات الائتمـان و تقـديم خـدمات الصـراف الآلـي وتقديم العديد من الخدمات المصرفية عبر الانترنت و الهاتف الثابت و النقال .

وفـي جانـب آخـر هـدفت دراسـة كـل مـن المغـراوي (2004) و القـدومي (2008) وأيـوب (2015) إلـي تقيـيم واقـع الخـدمات المصـرفية الإلكترونيـة فـي المصـارف التجاريـة الليبيـة و

الأردنية والجزائرية على التوالي، حيث توصلت هذه الدراسات إلى أنّ المصارف التجارية تعاني من تدني كبير في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، وذلك لعدة معوقات منها عدم تميز الأنظمة المحاسبية المطبقة بها بالمرونة اللازمة لاستيعاب التطور في تقديم هذه الخدمات، وعدم انتشار الوعي الكافي بأهمية هذه الخدمات، بالإضافة إلى عدم ملاءمة البيئة التشريعية لمتطلبات تقديمها، بالرغم من تميز تلك الخدمات بانخفاض حجم المخاطر و تمتعها بمزايا عدة مثل السهولة و السرعة في تقديمها.

من خلال استعراض الدراسات السابقة المرتبطة بهذه الدراسة يتبين أنها تتفق على أهمية نظم المعلومات المحاسبية في مختلف المؤسسات الاقتصادية، حيث نجد أن بعض الدراسات ركزت على دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وزيادة فاعلية أدائها، بينما اهتمت أخرى بتقييم مدى استيفاء نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لمبادئ موثوقية أنظمة المعلومات و أثرها على أدائها المالي، في حين حاولت بعض الدراسات الأخرى بيان مدى مساهمة وسائل الاتصال الحديثة في انتشار العديد من الخدمات المصرفية الحديثة وتقييم واقع تقديمها.

وجاءت هذه الدراسة امتداداً لجهود البحَّاث، حيث تحاول تسليط الضوء حول مواكبة نظم المعلومات المحاسبية للتطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات، وذلك من خلال محاولة تقييم مدى كفاءة و فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات، حيث سيتم قياس فاعلية نظم المعلومات المحاسبية من خلال التركيز على صفات هذه النظم والتي من أهمها خصائص مخرجاتها من المعلومات، حيث يجب أن تمتاز بمجموعة من الخصائص الأساسية حتى تحقق

الأهداف المنتظرة منها والتي من أهمها (جل، 2010) : الملاءمة، الدقة، التوقيت المناسب، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، و الموضوعية، أما فيما يتعلق بتقييم كفاءة هذه النظم سيتم التركيز على عدة معايير وهي (الشحادة و العاصي، 2010): معيار تلبية و إشباع حاجات مستخدمي المعلومات، معيار تفعيل أنشطة و فعاليات المصرف، معيار المساعدة على تحقيق ميزة تنافسية، معيار الرقابة و التحكم الإداري وأخيراً معيار تقليل المخاطر و المساهمة في إدارتها.

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها تطبق على المصارف التجارية الليبية حيث يوجد اختلاف في البيئة القانونية والمالية و الاقتصادية التي تمّت فيها الدراسات السابقة مقارنة مع بيئة الأعمال الليبية، باستثناء دراسة المغراوي والتي اهتمت بالتعرف على مدى قيام المصارف التجارية الليبية بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية ومن قدرة الأنظمة المحاسبية المطبقة فيها على استيعاب و تنفيذ هذه الخدمات الإلكترونية.

1-6 فرضيات الدراسة :

استناداً للدراسات السابق عرضها و لغرض تحقيق أهداف الدراسة تمّ صياغة الفرضيات بالشكل الآتي :

- الفرضية الرئيسية الأولى : " **تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالفاعلية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات** ".

وتنقسم الفرضية الرئيسية الأولى إلى أربع فرضيات فرعية :

تنص الفرضية الفرعية الأولى على : " **تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات** ".

تنص الفرضية الفرعية الثانية على : " **تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على ربط الأنشطة الإدارية وتحسين أداء المصرف** ".

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على : " **تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على المعالجة الصحيحة للبيانات وتيسير تدفقها داخل وخارج المصرف** ".

تنص الفرضية الفرعية الرابعة على : " **تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على توفير الحماية لمكوناتها ومنع اختراقها** ".

– الفرضية الرئيسية الثانية : " **تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالكفاءة في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات** ".

وتنقسم الفرضية الرئيسية الثانية إلى خمس فرضيات فرعية :

تنص الفرضية الفرعية الأولى على : " **تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات** ".

تنص الفرضية الفرعية الثانية على : " **تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف** ".

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على : " **تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق ميزة تنافسية في المصارف التجارية** ".

تنص الفرضية الفرعية الرابعة على : " **تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق الرقابة والتحكم الإداري في المصارف التجارية** ".

تنص الفرضية الفرعية الخامسة على : " **تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها في المصارف التجارية** ".

1-7 منهجية الدراسة :

بناءً على طبيعة الدراسة و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سيتم اتباع المنهج الاستقرائي، الذي يعتمد على مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بموضوع الدراسة، وذلك بالرجوع إلى الكتب و الدراسات والدوريات ذات العلاقة، و الاستناد عليها في صياغة فرضيات الدراسة، ومن ثمّ جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة و الوصول إلى النتائج، وفيما يلي جوانب منهجية الدراسة :

- الجانب النظري : حيث سيتم الاعتماد على مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بموضوع الدراسة وذلك بالرجوع إلى الكتب و الدراسات والدوريات ذات العلاقة.

- الجانب التطبيقي ويشمل الآتي :

1- مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، و الذي يشمل مجالس الإدارة بهذه المصارف بالإضافة إلى المدراء العامون ومدراء إدارات المناطق للفروع الشرقية ومدراء الإدارة المالية وإدارة المخاطر ولجان المراقبة و مدراء الفروع كذلك رؤساء أقسام المحاسبة والمراجعة الداخلية بهذه الإدارات والفروع.

فيما اقتصر المشاركين بهذه الدراسة على خمسة مصارف تجارية لها إدارة عامة أو إدارة مناطق في مدينة بنغازي وهذه المصارف هي: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، مصرف التجاري الوطني، وأخيراً مصرف الصحاري، وذلك لعدة أسباب كما تتفق مع رأي أحد البحَّاث (العبيدي، 2017) :

– كبر حجم الحصة السوقية للمعاملات المصرفية لهذه المصارف بالمقارنة بباقي المصارف.

– عدد سنوات الخبرة في تقديم الخدمات المصرفية لزبائنها وكبر حجم رأس المال، وعدد فروعها مقارنة بالمصارف الأخرى.

– تواجد الإدارات العامة أو إدارات المناطق هذه المصارف في نطاق مدينة بنغازي.

– تشابه طبيعة العمل في جميع فروع المصارف التجارية.

– الخضوع إلى نفس اللوائح والقوانين المنظمة لعمل المصارف التجارية الليبية.

2- أداة جمع البيانات : سيتم استخدام استمارة استبيان لغرض جمع البيانات اللّازمة من المشاركين بالدراسة.

1-8 نطاق وحدود الدراسة :

– حدود مكانية : تقتصر الدراسة على خمسة مصارف تجارية وهي: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، مصرف التجاري الوطني، وأخيراً مصرف الصحاري.

– حدود زمانية : تقتصر الدراسة على محاولة تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية وفقاً لتقنية المعلومات خلال عام 2017 م.

1-9 تقسيمات الدراسة :

تمّ تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول خدمة لأهداف الدراسة، حيث يتطرق الفصل الأول إلى عرض الإطار العام للدراسة، في حين استعرض الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة،

بينما تمّ إفراد الفصل الثالث لبيان منهجية الدراسة، من ثمّ خصص الفصل الرابع للدراسة الميدانية و استعراض النتائج و التوصيات.

1-10 مصطلحات الدراسة :

- **نظام المعلومات :** "عبارة عن إطار شامل لمجموعة من المكونات (سواء كانت بشرية أو مادية) و التي تشتمل على العناصر و الإجراءات التي تعمل مع بعضها البعض بشكل مترابط و متكامل من خلال تطبيق وظائف النظام من ادخال و تشغيل للبيانات ثمّ استخراج النتائج و إيصالها إلى الفئات المستفيدة لمساعدتها في اتخاذ القرارات اللازمة لأداء وظائفها في الوقت المناسب" (الشريف 2006 : 39).

- **نظام المعلومات المحاسبي :** " هو أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة و متناسقة و متبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية و الحالية و المستقبلية، المالية و غير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية و بما يخدم تحقيق أهدافها "(يحي و الحبيطي، 2003 : 42).

- **فاعلية نظام المعلومات المحاسبي :** " قدرة النظام المحاسبي على تحقيق أهدافه والذي أهمها توفير المعلومات التي تتصف بالملائمة و الموثوقية و التي تساعد متخذي القرارات من داخل و خارج المنشأة في تحقيق أهدافها " (دباغية و السعدي، 2011 : 60).

- **كفاءة نظام المعلومات المحاسبي :** " هي قدرته على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية و المادية للحصول على معلومات ذات جودة و كمية مناسبة بالتوقيت المناسب و بأقل التكاليف "(دباغية و السعدي، 2011 :61).

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2-1 مقدمة :

يشهد العصر الحديث أهمية متزايدة للمعلومات، حيث شاع اقتران مفهوم العصر الحالي بمصطلح المعلومات، مثل عصر المعلومات، ثورة المعلومات...إلخ، مما يشير إلى التأثير الإيجابي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على موارد المجتمعات و ثرواتها، حيث أصبحت التكنولوجيا عاملاً حاسماً في تحديد مصير الدول و الأفراد (قاسم، 2004).

وعلم المحاسبة على اعتبار أنه من أهم فروع المعرفة الإنسانية الذي يعمل على إنتاج المعلومات كان رائداً في تبني هذه التطورات، فالمحاسبة تلعب دوراً هاماً في نجاح العديد من الوحدات الاقتصادية، حيث تعمل على تحليل و إثبات و تبويب و تلخيص الأحداث المالية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية و من ثمّ تقديمها في صورة معلومات مالية ملائمة لمحتاجيها من الأفراد و الجهات المختلفة سواء كانوا يعملون في هذه الوحدات أو خارجها، بهدف مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (موسكوف و سيمكن، 1989)، فقد أضفت المحاسبة نوع من الثقة ببيئة الأعمال المعاصرة و التي قد تكون ساهمت إلى حد ما في جذب رأس المال و توليد الادخار واستخدامه الفعال في الاستثمار (Shareia, 2016).

إنّ المعلومات أصبحت عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج حيث تلعب دوراً هاماً في تحديد فاعلية وكفاءة الوحدات الاقتصادية، لذلك عملت الوحدات الاقتصادية على تصميم وتطوير أنظمة معلوماتها من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة الوحدة الاقتصادية، بهدف توفير المعلومات موثّقة وصحيحة ودقيقة وضمان وصولها إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب (قاسم، 2004).

ويعد النظام المحاسبي أحد المكونات الأساسية لنظم المعلومات الإدارية، والذي يختص بتوفير المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها مالياً، وتساعد في حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه الإدارة و أطراف أخرى عديدة بشكل يجعلها قادرة على التكيف مع مختلف الظروف في ظل التغير الدائم لبيئة الأعمال المعاصرة والتي تتسم بحدة المنافسة وبكثرة التطورات التقنية (ديبان وعبداللطيف، 2004).

2-2 مفهوم النظام :

إنّ كلمة نظام متداولة كثيراً في حياتنا اليومية حيث جرت العادة على استخدامها مع كثير من المصلحات مثل : النظام الكوني و النظام الطبيعي و النظام الاقتصادي أو السياسي ...إلخ، فقد يكون النظام طبيعي وقد يكون من صنع البشر ولكل نظام حدوده التي تفصله عن البيئة المحيطة به (الحميدي و آخرون، 2004)، ومصطلح النظام System مشتق من الكلمة اللاتينية Systema والتي تشير إلى التنسيق بين العلاقات الوظيفية أو بين وحدات أو عناصر متمايزة يجمعها إطار واحد (كبلان و آخرون، 2007 : 9).

عُرِّف النظام بعدة تعريفات حيث يرى **عطية**(1999 : 27) بأنه " إطار شامل يتضمن مجوعة من العناصر و المبادئ و القواعد التي تتفاعل فيما بينها وفقاً لسلسة من الإجراءات لتحقيق أهداف عامة".

بينما يعرفه **الصباغ** (2004 :13) على أنه " مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع البيئة و مع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات و إنتاج المخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم".

في حين يشير **حسين** (2004 : 13) إلى أنّ النظام هو "مجموعة مترابطة و متجانسة من الموارد و العناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات...إلخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين(حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة"

كما عرفه **كبلان و آخرون** (2007 : 9) بأنه" عبارة عن وحدة Entiy مكونة من فروع متداخلة و متشابكة تهدف جميعها إلي تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف "

كذلك يُعرّف بأنه " مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل مع بعضها و تحكمها علاقات و أليات عمل معينة وفي نطاق محدد و بقصد تحقيق هدف معين" (خليفة و آخرون، 2007 :4).

هذا وأوضح **أبو شعبان** (2014 : 20) تعريف النظام على أنه " مجموعة من العناصر و الأجزاء المترابطة التي يتم من خلالها إجراء عملية تشغيل للمدخلات طبقاً لمجموعة من الإجراءات و السياسات لغرض الحصول على مخرجات قابلة للاستخدام، لتحقيق أهداف محددة "

من التعريفات السابقة نستخلص أن النظام يتصف بالآتي:

- وجود مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي قد تكن مادية أو معنوية أو كليهما.
- تفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض بحيث تخدم بعضها بصورة أو بأخرى وفق علاقة منطقية.
- قبول المدخلات والقيام بعملية تشغيل لها لغرض الحصول على مخرجات قابلة للاستخدام.
- وجود هدف أو مجموعة من الأهداف يسعى النظام لتحقيقه.
- عناصر النظام تقع داخل حدود النظام، وكل ما هو خارجه يسمى بيئة النظام.

2-2-1 عناصر النظام :

بغض النظر عن نوع النظم سواءً طبيعية أو صناعية فكافة النظم تتوافر فيها العناصر التالية (خليفة وآخرون، 2007 : 4) :

- مكونات متعددة : إن النظام يجب أن يتكون من أكثر من جزء، فذرات الأكسجين تتكون من عناصر، ولكن لا تشكل ذرة واحدة بمفردها نظاماً.

- العلاقات : أي يجب أن يكون هناك علاقات منطقية و تكاملية واضحة بين كافة عناصر النظام، و النظم الميكانيكية تحقق هذا الشرط، فالعناصر التي تتكون في الساعة و السيارة تكمل بعضها البعض منطقياً و عملياً.

- أليات العمل : أن يعمل النظام وفق أليات عمل معينة و متناسقة حتي يؤدى غرضه فتواجد عناصر النظم أو تكاملها لا يكفي وحده بل لابد من وجود ألية عمل تحكم علاقاتها و تكامله، فحتي تدور عجلات السيارة لابد من أن يعمل المحرك والأنظمة الأخرى.

- العمل في نطاق محدود : أي أنّ للنظام حدوداً مميزة، وإن كانت متداخلة مع الأنظمة الأخرى المجاورة، فإذا لم يكن للنظام حدوداً مميزة فمن الصعوبة بمكان تعيين ما هو ضمن النظام و ما هو خارجه.

- تحقيق هدف معين : إنّ النظام الطبيعي أو الصناعي يعمل عادةً على تحقيق هدف محدد، فالنظام الميكانيكي للساعة مصمم ليخبرنا عن الوقت.

- النظام مقابل النظام الفرعي : إنّ النظام يطلق عليه لفظ نظام فرعي حين ينظر إليه من وجهة نظر النظام الأكبر الذي يعتبر هو جزء منه، كما أنّ النظام الفرعي يطلق عليه نظام إذا كان يمثل محور الاهتمام.

2-2-2 أنواع النظم :

يوجد عدد كبير من النظم و التي نستطيع تصنيفها وفقاً لخصائص معينة تتمتع بها هذه النظم، ونذكر منها (حسين، 2004 : 19-21) :

- النظم الطبيعية و النظم الصناعية :

يعرف النظام الطبيعي بأنه النظام الذي لا دخل للإنسان في وجوده بل هو من صنع الله سبحانه وتعالى مثل الكون والشمس و القمر...إلخ، أما النظام الصناعي فهو من صنع الإنسان باستخدام الموارد و العناصر مثل الشركات و الهيئات و الجامعات...إلخ.

- النظم المفتوحة و النظم المغلقة :

يعرف النظام المفتوح بأنه ذلك النظام الذي يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل فيها، أي يجب أن يتصف النظام بالمرونة الكافية للتأقلم مع التغيرات البيئية المحيطة حتي يمكنه المحافظة على استمراره في الوجود، فمثلاً يجب على الشركة في مجال الأعمال أن تُعدل من إنتاجها وفقاً للتغيرات في أذواق ورغبات المستهلكين.

أما النظام المغلق فهو ذلك النظام الذي لا يوجد أي تفاعل بينه و بين البيئة التي يعمل فيها، فمثلاً نظام الرقابة و التحكم في معمل تكرير البترول يعمل ذاتياً بالكامل ولا يوجد أي تعامل بينه و بين البيئة المحيطة.

- النظم البسيطة و المعقدة :

تتوقف درجة بساطة أو تعقيد النظام على عدد النظم الفرعية التي يتضمنها و على درجة تنوع العلاقات و المعاملات بين هذه النظم الفرعية، فكلما كثر عدد النظم الفرعية وتعددت وتنوعت العلاقات والمعاملات بين هذه النظم كلما ازدادت درجة تعقيد النظام الأساسي ككل.

- النظم الاحتمالية و النظم المحددة :

يعرف النظام الاحتمالي بأنه ذلك النظام الذي لا يمكن التنبؤ بالحالات التي سيكون عليها إلا باستخدام الاحتمالات، بمعنى أنه لا يمكن أن يعرف على وجه التحديد ما سيكون رد فعل النظام أو مخرجاته نتيجة لحدوث ظروف معين، ومن ناحية أخرى يكون النظام محدداً إذا أمكن معرفة على وجه التحديد ما ستكون عليه حالة النظام و مخرجاته استجابة لمجموعة محددة من المدخلات وتعتبر النظم الألية من أفضل الأمثلة على النظم المحددة.

2-3 مفهوم البيانات والمعلومات :

كثيراً ما يحدث خلط في استخدام مصطلحي البيانات و المعلومات، و عادة ما يستعمل في الحياة العملية لفظ البيانات كمرادف للفظ المعلومات، واعتبار كل منهما يدلان على نفس المعنى، على الرغم أنهما في إطار نظام المعلومات يعنيان شيئين مختلفين (عطية، 1999).

2-3-1 تعريف البيانات Data :

يُعرّفا **برهان و إبراهيم** (1998 : 23) البيانات بأنها " الحقائق الخام أو الملاحظات عن الظواهر المادية أو عمليات المنظمة، فالبيانات هي المواد الخام التي حينما تعالج ينتج منها المعلومات".

بينما يرى كل من **يحيي و الحبيطي** (2003 : 26) أنّ البيانات " حقائق مجردة تعبر عن حدث أو أحداث معينة بهيئة رموز أو حروف أو أرقام أو رسوم بيانية، تكون بصيغة غير مرتبة (طبقاً

للاستفادة المطلوبة من استخدامها) يتم جمعها أو الحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها بعد إجراء العمليات اللّازمة عليها و ترتيبها، فهي المادة الخام الأساسية اللّازمة لإنتاج المعلومات".

من جانب آخر عرف **قاسم** (2004 : 13) البيانات بأنها عبارة عن" الأعداد و الأحرف والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق و المفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها و ترجمتها و معالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج".

و يُعرف **الحميدي** و آخرون (2004 : 35) البيانات على أنها "مجموعة من الحقائق أو المشاهدات أو التقديرات غير المنظمة، قد تكون أرقاماً أو كلمات أو حروفاً ".

في حين يشير **حسين** (2004 : 25) إلى أن البيانات تعني" مجموعة من الحروف والرموز و الأرقام التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل النظام، أو نتيجة لتعامل النظام مع الأطراف الأخرى خارج النظام (البيئة)".

ويمكن تعريف البيانات بأنها "مجموعة من الحقائق تعبر عن الواقع ولكنها غير معدة للاستخدام بشكلها الحالي، والتي في حال تمّ معالجتها يدوياً أو أليا سينتج عنها معلومات ذات فائدة لمستخدميها".

2-3-2 تعريف المعلومات Information:

المعلومات هي " ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات من تبويب و تحليل و تفسير بهدف استخدامها في توضيح الأمور المختلفة و بناء الحقائق عليها من قبل مستخدميها و بما يحقق الفائدة لهم" (يحي و الحبيطي، 2003 : 27).

كما تعرف المعلومات بأنها " البيانات التي تمّت معالجتها لتصبح بشكل أكثر نفعاً في المستقبل، و التي لها قيمة في الاستخدام الحالي أو في اتخاذ قرارات مستقبلية" (الحفناوي، 2001 :15).

ويشير **قاسم** (2004 :13) إلى أنّ المعلومات هي" عبارة عن البيانات التي تمّت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية لاتخاذ القرارات".

و يرى **قاعود** (2007 : 25) أنّ المعلومات هي" كل الحقائق والبيانات و المعرفة، تمّ إعدادها في شكل ذو معنى، وأصبحت صالحة للاستفادة منها، و هي مرتبة وسط بين البيانات من جهة، والمعرفة من جهة أخرى، و أنها قادرة على التأثير في إدارة سلوك الفرد و المجتمع".

و يمكن القول أنّ المعلومات هي بيانات تمّت معالجتها بحيث تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

2-3-3 الفرق بين البيانات و المعلومات

ويمكن التمييز بين البيانات و المعلومات حسب معيارين أساسيين هما (قاسم، 2004: 12) :

1- معيار الإضافة المعرفية : ويتم التمييز بين البيانات و المعلومات وفق هذا المعيار بالاعتماد على الشخص المتلقي، فإذا ما أدّت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات، أما إذا لم تؤدِ البيانات إلى أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقي مصنفة في إطار البيانات، فما يعد بيانات بالنسبة لشخص ما يمكن أنّ يعتبر معلومات بالنسبة لشخص أخر و العكس صحيح.

2- معيار الارتباط : البيانات حتى تتحول إلى معلومات يجب أن تكون مرتبطة بحدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه من قبل المتلقي، فالبيانات وفقاً لهذه المعيار تعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ فهي إما تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم، وإما أن تؤكد أن القرار المتخذ سليم، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله.

فما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى.

ويرى **الرملي** (2011 : 13) أنه يمكن التمييز بين البيانات و المعلومات من خلال عدة نقاط موضحها في الجدول (2-1):

جدول (2-1)

الفرق بين البيانات و المعلومات

م	البيانات	المعلومات
1-	تمثل أرقاماً أو أعداد غير مفسرة	تمثل أرقاماً أو أعداد مفسرة (ذات معنى لقارئها)
2-	تمثل مدخلات لنظام	تمثل مخرجات لنظام
3-	أرقام غير تامة المعالجة	أرقام تامة المعالجة بواسطة النظام (وفق رؤى معينة)
4-	لا يمكن اتخاذ قرار بالاعتماد عليها	يمكن أن يتخذ قرار معتمد عليها

2-3-4 خصائص المعلومات المحاسبية

قد قام مجلس معايير المحاسبة المالية The Financial Accounting Standards Board (FASB) بإصدار قائمة المفاهيم رقم (2) في سنة 1980 م بعنوان الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية (Qualitative Characteristic of Accounting Information)، أوضح من خلالها مجموعة من الخواص الرئيسية والفرعية للمعلومات المحاسبية والمُبينة في الشكل (2-1)، و يمكن عرضها فيما يلي :

أولاً : الخصائص الأساسية : تتعلق الخصائص الأساسية بالخاصيتين الآتيتين :

1- الملائمة Relevance :

يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية وثيقة الصلة و مفيدة و مرتبطة باحتياجات المستخدم (الجوهر، 2011)، بمعنى أن تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة والمساعدة على تحديد الاختيار الأفضل، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي (السقا، 2011) :

- القيمة التنبؤية Predictive Value : أن تساعد المعلومات على التنبؤ بنتائج الأحداث المختلفة و تكوين صورة احتمالية للمستقبل.

- القيمة الرقابية Feed Back Value : يقصد بها إمكانية استخدام المعلومات في مهام الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية والتي تساهم في تحسين نوعية مخرجات النظام وتزيد من قدرته على التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة باستمرار.

– التوقيت الزمني المناسب Timeliness : أي أن تصل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها عندما يحتاجون إليها، فالمعلومة تفقد قيمتها إذا لم تكن متاحة عند الحاجة إلي استخدامها (المجهلي، 2009).

– القابلية للفهم : بمعني أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها، ما يستوجب كتابة التقارير بشكل مبسط و الابتعاد عن استخدام المصطلحات الفنية التي قد يصعب فهمها (جل، 2010).

– الشمول : أن تكون المعلومات شاملة و كاملة تغطي جميع جوانب اهتمامات مستخدميها (حسين، 2004).

وتكمن أهمية خاصية الملائمة من أن نقطة البدء باتخاذ أي قرار تعتمد على مدى صحة وملائمة المعلومات التي توفرت لمتخذ القرار والتي تمكن من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة (القشي، 2003).

2- الموثوقية **Reliability** :

تتعلق بمدى توفير حالة من الطمأنينة لدى مستخدم المعلومات المحاسبية و إمكانية الاعتماد عليها من قبل مستخدميها كمعلومات تعبر عن ما يقصد التعبير عنه، وتحقق هذه الخاصية من خلال الآتي:

– صدق في التعبير Representational Faithfulness : أن تكون المعلومات المحاسبية تعبر عن الحقائق الأحداث المالية بها بصورة سليمة وخالية من التلاعب بحيث تتفق القيم المحاسبية مع الأحداث التي تمّ قياسها و التقرير حولها (أحمد، 2013).

– الحياد (عدم التحيز) Neutrality : أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وتهيئتها بصورة مقصودة خدمة لمصلحة فئة أو قرار معين (القشي، 2003).

– قابلية التحقق Verifiability : أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل الأشخاص المؤهلين لفحص البيانات و السجلات بإتباع طرق قياس متماثلة (شبير، 2006).

ثانيا : الخصائص الثانوية :

1– الثبات Consistency : ويقصد به استخدام نفس الطرق و السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية وعدم تغييرها من سنة مالية إلى أخرى دون أن يكون ذلك مطبق بشكل مطلق (علي، 2011).

2– القابلية للمقارنة Comparability : ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات لعدة فترات مالية لنفس الوحدة الاقتصادية أو مع وحدات اقتصادية أخرى تعمل في نفس النشاط، بعد أن تمّ استخدام طرق محاسبية متماثلة في معالجة البيانات (حميدي، 2009).

الشكل (2-1)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

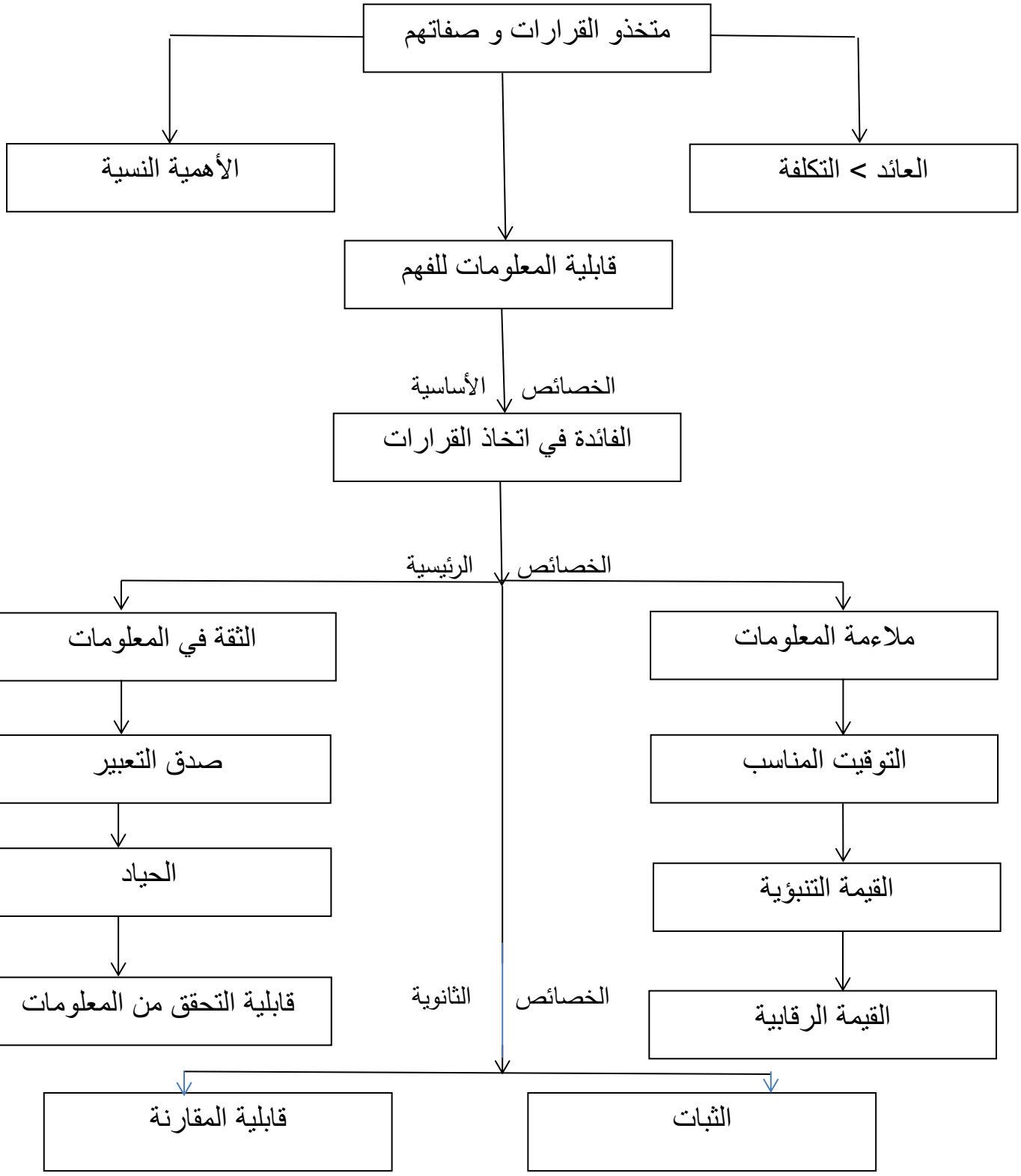

المصدر (يحي والحبيطي، 2003 : 33)

وتجدر الاشارة إلى أنّ مواصفات المعلومات تختلف باختلاف المستوى الإداري المقدمة إليه، فكلما اتجهنا إلى المستويات الإدارية العليا تكون المعلومات المقدمة أقل تفصيلاً و أوسع مجالاً وتكون مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية، في حين تتصف المعلومات المحاسبية المقدمة للمستويات الإدارية الدنيا بدرجة أكبر من التفصيل و الدقة ويكون معبراً عنها في صورة كمية (الدهراوي و كامل، 1998).

2-3-5 مشكلات ومحددات استخدام المعلومات المحاسبية

حددت هيئة المعايير المحاسبية المالية (FASB) قيدين رئيسيين على المعلومات المحاسبية هما(الرملي،2011 : 48) :

1- الأهمية النسبية Materiality:

و يقصد بالأهمية النسبية قدرة المعلومة المحاسبية على التأثير على متخذ القرار، واختلف البحّاث حول تحديد مقاييس للأهمية النسبية، ولكن المفهوم الأكثر شيوعاً هو اعتبارها أحد القيود على الافصاح المحاسبي، فلو كانت المعلومة لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التقارير المالية لا تعتبر معلومة مهمة بالتالي ليس هناك ضرورة للإفصاح عنها، أي أنّ الأهمية النسبية تعتبر قيد على حجم المعلومات المنتجة والمنشورة.

2- التكلفة و المنفعة Cost and Benefit :

أن تكون المنافع المحققة من استخدام المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها أو تساويها كحد أدنى، حيث يمثل هذا القيد معياراً للحكم على مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات بأقل تكلفة.

3- إمكانية التعارض بين الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية (الملائمة، الموثوقية)، ومثال على ذلك نجد أنّ المعلومات المتعلقة بالتكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة وذلك لخلوها من التحيز إلا أنه في المقابل نجد أنّ هذه المعلومات أقل ارتباطاً بطبيعة المعلومات التي يحتاجها متخذي القرارات، وعلى عكس ذلك تتميز المعلومات المتعلقة بالقيم الجارية بالملائمة غير أنها في المقابل تعتبر أقل من حيث إمكانية الاعتماد عليها و الوثوق بها (شيرازي، 1990 : 205).

4- إمكانية التعارض بين خاصية التوقيت الملائم مع خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات وذلك لأن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد (شيرازي، 1990 : 205).

5- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في اتخاذ القرار على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، ويحدث ذلك بسبب الاختلافات في مستويات الاستيعاب والتعليم التي يمتلكها مستخدمي المعلومات بالإضافة لتعدد أهدافهم واختلافها (المخادمة، 2004).

2-4 مفهوم نظم المعلومات Information System Concept :

تعد نظم المعلومات المصدر الرئيسي لتزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة و اللّازمة للقيام بمهامها، و التي من أهمها اتخاذ القرارات الرشيدة، حيث تسهم المعلومات في زيادة قدرة الإدارة على وضع الخطط و السياسات السليمة و ربط الأهداف و الوظائف المختلفة للمنظمة و توجيهها إلى تحقيق أهدافها بأفضل الطرق و أمثلها (قاسم، 2004).

و يُعرف **حسين** (2004 : 21) نظام المعلومات بأنه" النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة و مترابطة من الأعمال و العناصر و الموارد تقوم بتجميع و تشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج و توصيل معلومات مفيدة إلى المستخدمين من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال"

في حين عرف **الشريف** (2006 : 39) نظام المعلومات بأن عبارة عن" إطار شامل لمجموعة من المكونات (سواء كانت بشرية أو مادية) و التي تشتمل على العناصر و الإجراءات التي تعمل مع بعضها البعض بشكل مترابط و متكامل من خلال تطبيق وظائف النظام من ادخال و تشغيل للبيانات ثمّ استخراج النتائج و ايصالها إلى الفئات المستفيدة لمساعدتها في اتخاذ القرارات اللّازمة لأداء وظائفها في الوقت المناسب"

بينما يشير **أحمد** (2013 :11) إلى أنّ نظام المعلومات "عبارة عن مجموعة شاملة من المكونات سواء كانت مكونات مادية أو بشرية و التي تحتوى مجموعة من العناصر و الإجراءات التي تعمل بطريقة متسلسلة و مترابطة من خلال تشغيل إجراءات النظام من إدخال و تفعيل المعلومات ثمّ استنباط النتائج و توفيرها للفئات المستخدمة و المستفيدة منها لاتخاذ القرارات اللّازمة لأداء وظائفها في الوقت المناسب"

ويرى **أبو شعبان** (2014 :21) "بأنه مجموعة من الإجراءات و المكونات التي تتفاعل مع بعضها البعض، والتي تهدف لتحويل البيانات إلى المعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرارات".

ويُعرّف كذلك بأنه " عبارة عن مجموعة من الأفراد والإجراءات و المصادر للمعلومات، والذي يعمل على تزويد الإدارة بالمعلومات عن الأنشطة المختلفة في الوقت المناسب من أجل إنجاز الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ للقرارات بكفاءة وفاعلية" (السقا، 2016 : 44).

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن تعريف نظام المعلومات بأنه عبارة عن " مجموعة متكاملة من الإجراءات والعناصر والمكونات التي تقوم بعمليات معالجة للبيانات الخام وفقاً لأليات معينة و محددة، بهدف تحويل هذه البيانات إلى معلومات مفيدة تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات السليمة".

ولكي يحقق أي نظام معلومات هدفه وهو إنتاج المعلومات المفيدة لمتخذ القرار، يجب أن تتوافر في مخرجاته الشرطين التاليين أو أحدهما على الأقل (يحي و الحبيطي، 2003 : 28) :

1- أن تساعد مخرجات نظام المعلومات في التقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة لمتخذ القرار، من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة.

2- أن تزيد مخرجات نظام المعلومات من معرفة متخذ القرار، في حالة عدم توفر الشرط الأول، بحيث تساعد في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

وفي حال لم يتحقق ذلك، لا تعتبر مخرجات النظام معلومات بل يمكن اعتبارها بيانات مرتبة يمكن استخدامها كمدخلات في النظام من جديد.

ويرى **خشبة** (2006) أن نظام المعلومات هو النظام الذي يستخدم الأفراد و إجراءات التشغيل لتجميع وتشغيل البيانات وتوزيع المعلومات في الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى تحقيق عدة مميزات منها توفير المعلومات المناسبة في الوقت الملائم ما يمنح الإدارة إمكانيات غير محدودة للوفاء بمتطلباتها، كما يساعد على دعم عملية اتخاذ القرار وتحسين استخدام الموارد و القوى العاملة، بالإضافة إلى تنشيط حركة الاتصالات بالوحدة الاقتصادية بشكل يجعل البيانات المستخدمة أقل ما يمكن وأكثر تكاملاً.

2-4-1 أنواع نظام المعلومات Types Of Information System

يمكن تبويب أشكال نظام المعلومات من عدة جوانب هي (يحي و الحبيطي، 2003 : 38-42) :

1- من حيث دقة المخرجات ، ويأخذ أحد الأشكال الآتية :

أ- نظام معلومات دقيق Deterministic Information System :

وهو ذلك النظام الذي تكون مدخلاته دقيقة و مؤكدة بحيث تعطي مخرجات دقيقة و مؤكدة أيضاً، ومن أمثلته : برامج الحاسوب و نظام المحاسبة المالية حيث أن بياناته حقيقية و فعلية.

ب- نظام معلومات غير دقيق (احتمالي) Probabilistic System :

وهو ذلك النظام الذي تكون مدخلاته احتمالية، وبذلك فإن مخرجاته لابد وأن تكون احتمالية أيضاً، ومن أمثلته : نظام الموازنات التقديرية، حيث تكون مدخلاته مرتبطة بتنبؤات متعلقة بالمستقبل.

2- من حيث العلاقة بالبيئة ، ويأخذ أحد الشكلين الآتيين :

أ- نظام معلومات مغلق Close Information System :

وهو ذلك النظام الذي يعمل في بيئة داخلية بحيث لا يتأثر بالبيئة الخارجية ولا يؤثر بها، و لا ينطبق هذا الشكل على نظم المعلومات على مستوى الوحدة الاقتصادية.

ب- نظام معلومات مفتوح Open Information System :

وهو على العكس من نظام المعلومات المغلق، حيث أنه يرتبط بالبيئة الخارجية أيضاً من خلال العلاقات العكسية في تبادل البيانات و المعلومات و الاستفادة منها، وينطبق هذا الشكل على جميع نظام المعلومات على مستوى الوحدة الاقتصادية.

3- من حيث رسمية تواجد النظام ، يمكن أن يأخذ نظام المعلومات أحد الشكلين الآتيين :

أ- نظام معلومات رسمي Formal Information System :

وهو نظام موجود أصلاً في التنظيم بصورة دائمة، ويتميز بأن له أهداف و برامج محددة تعمل وفق إجراءات منهجية في تشغيل البيانات و تجهيزها، وعادةً ما تستخدم الأجهزة الإلكترونية في تجهيز البيانات و استخراج المعلومات، ومثال عليه نظام المحاسبة المالية في كافة الوحدات الاقتصادية.

ب- نظام معلومات غير رسمي Informal Information System :

وهو يصمم لتحقيق غرض معين، ويزول بزواله حيث لا يكون له خطة أو برنامج منتظم لتشغيل البيانات وتجهيزها، ويمكن أن يتحول إلى نظام معلومات رسمي في حال كانت الحاجة إليه مستمرة، و مثال على هذا الشكل نظام محاسبة التكاليف.

4- من حيث تكامل النظم الفرعية، ويمكن أن يأخذ النظام أحد الأشكال التالية :

أ- نظام معلومات متكامل Integrated Information System :

وهو النظام الذي تُكمل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملها بطريقة متناسقة و متوافقة، بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي و بما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج المعلومات والتقليل من الوقت و الجهد اللازمين لإعدادها.

ب- نظام معلومات غير متكامل Non-integrated Information System :

وهو النظام التي تعمل نظمه الفرعية بصورة مستقلة عن بعضها البعض دون تنسيق بينها، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف والوقت والجهد في إنتاج المعلومات.

5- من حيث العلاقة مع النظم الأخرى، ويمكن أن تأخذ أحد الشكلين الآتيين (السقا،2011: 42) :

أ- نظام معلومات كلي Total Information System :

حيث يمثل نظام المعلومات نظاماً كلياً لمجموعة النظم الفرعية التي يمكن أن يتكون منها، فنظام المعلومات المحاسبية هو نظام كلي بالنسبة لكافة فروع المحاسبة التي تتواجد ضمن النظم المحاسبية في الوحدة الاقتصادية، ومثال على هذا النظام نظام المحاسبة المالية و الذي يمثل نظاماً كلياً بالنسبة لنظام الرواتب و الأجور و نظام حسابات المخازن و نظام النقدية...إلخ.

ب- نظام معلومات فرعي Sub Information System :

حيث يمثل نظام المعلومات جزءاً أو فرعاً من أجزاء أو فروع النظام الكلي، فنظام المعلومات المحاسبية يمثل نظاماً فرعياً ضمن نظام المعلومات الكلي للوحدة الاقتصادية إلى جانب العديد من نظم المعلومات الأخرى الممكن تواجدها في تلك الوحدة الاقتصادية.

6- من حيث طريقة تشغيل النظام ، ويمكن أن تأخذ أحد الشكلين الآتيين (السقا،2006، 43):

أ- نظام معلومات يدوي Manual Information System:

وهو النظام الذي يعتمد على الطرق اليدوية في تشغيل النظام، وغالباً ما يتم الاعتماد على مثل هذا الشكل من الأنظمة في الوحدات الاقتصادية التي تتصف بصغر حجم أعمالها، وذلك بسبب قلة البيانات التي يمكن تشغيلها خلال نظام المعلومات.

ب- نظام المعلومات الإلكتروني Electronic Information System :

وهو النظام الذي يتم فيه الاعتماد على الوسائل الإلكترونية (الحاسبات الإلكترونية) في تشغيل النظام، وغالباً ما يتم الاعتماد على طريقة التشغيل هذه في حالة الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم بسبب كبر حجم البيانات التي يمكن تشغيلها خلال النظام.

2-5 نظم المعلومات المحاسبية Accounting Information Systems (AIS)

يعد النظام المعلومات المحاسبي الجزء الأساسي من مكونات النظام الإداري للوحدة الاقتصادية، والذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل و خارج الوحدة الاقتصادية ومن ثمّ يقوم بمعالجة و تحليل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات في صورة تقارير وقوائم معبر عنها مالياً لتلبية احتياجات مستخدميها سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية (حسين، 2004).

فنظام المعلومات المحاسبي يلعب دوراً هاماً وفعالاً من خلال ما يقدمه من مخرجات تتمثل في التقارير المحاسبية وما تحتويه من معلومات كمية و مالية، بالإضافة لإدارة تدفق هذه المعلومات بين إدارات و أقسام الوحدة الاقتصادية من جهة و بين الوحدة الاقتصادية والأطراف الخارجية من جهة أخرى، فهو يربط نظم المعلومات الفرعية الأخرى ببعضها (عطية، 1999).

وتُعرّف نظم المعلومات المحاسبية بأنها " مجموعة من النظم الفرعية التي تستند إلى مجموعة من العناصر و الأجزاء المادية و البشرية لتنفيذ مجموعة من الإجراءات و العمليات على البيانات المالية للوحدات الاقتصادية وفق المبادئ و القواعد المحاسبية المتعارف عليها لغرض توفير المعلومات التي تساعد الإدارة ومستخدمين آخرين في القيام بالمهام واتخاذ القرارات" (خالد، 2004 : 15)

في حين عرفا **ديبان و عبداللطيف** (2004 : 17) نظام المعلومات المحاسبي بأنه " هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة و الأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلين من المعلومات"

كذلك عرفه **الشريف** (2006 : 50) بأنه "عبارة عن مجموعة من العناصر و الإجراءات والوسائل التي تقوم بعمليات تسجيل وتلخيص وتقرير العمليات المالية بهدف مساعدة الجهات المستفيدة بأداء وظائفها وفي اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب" .

أيضاً عُرّف نظام المعلومات المحاسبية بأنه "مجموعة من الأجزاء و الأنظمة الفرعية التي ترتبط بعضها بعضا ومع البيئة المحيطة، وتعمل كمجموعة واحدة تتداخل العلاقات بين بعضها بعضا وبين النظام الذي يضمها بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الشامل للمحاسبة" (جل، 2010 : 24).

بينما أشار **الرملي** (2011 : 63) بأنه "مجموعة من النظم، والطرق، والإجراءات المحكومة بمبادئ وقواعد سليمة تتبع من أجل تشغيل البيانات المجمعة عن العمليات المالية، التي تحدث في المنشأة، بهدف إنتاج معلومات مالية تلبي احتياجات الإدارة والفئات الأخرى من المعلومات، وتعمل على مساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة".

في حين أوضح **عطية** (1999) مفهوم نظام المعلومات المحاسبية بمراحله المختلفة والعمليات التي يختص بها في الشكل (2-2).

شكل (2-2)

مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

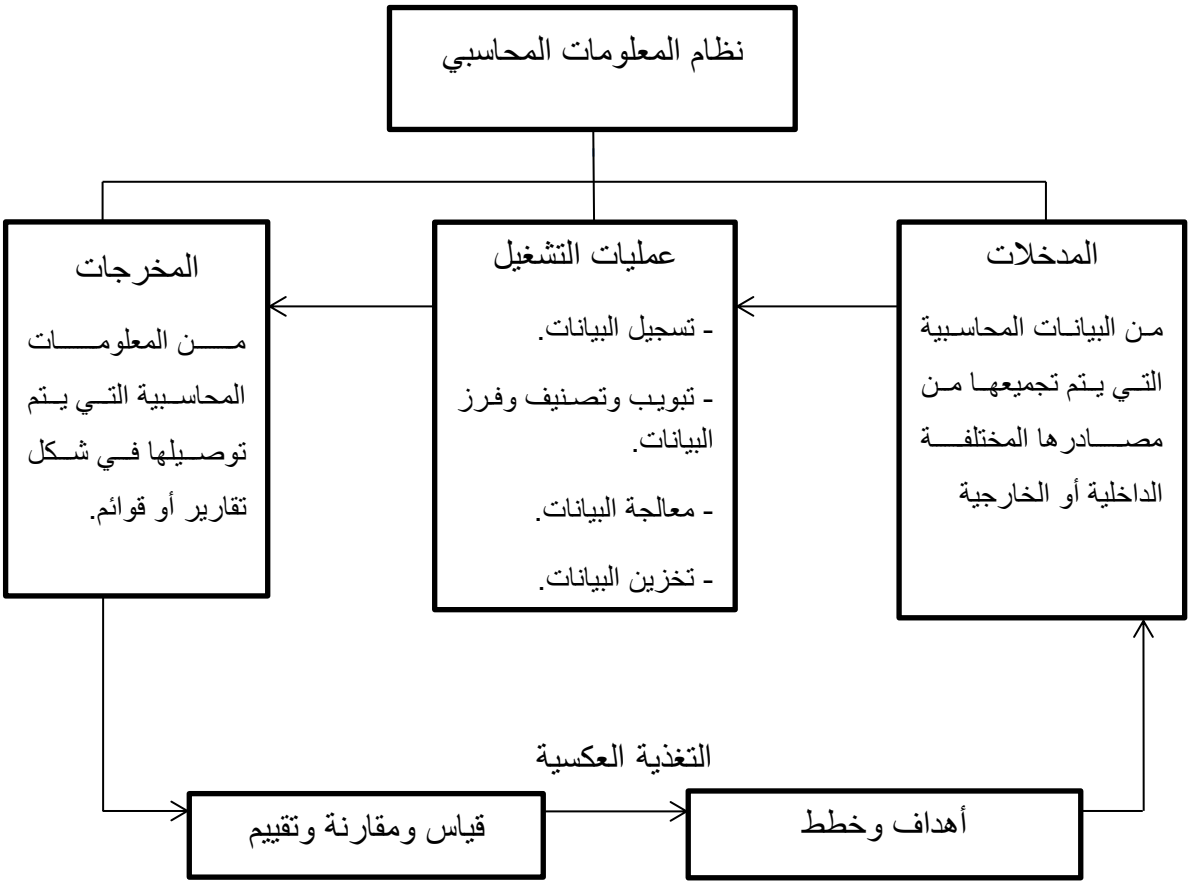

المصدر (عطية، 1999 : 32)

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه " أحد العناصر الأساسية للتنظيم الإداري، يتكون من مجموعة نظم فرعية تعمل بشكل متكامل ومتناسق وفق قواعد محددة، لتحويل البيانات المالية إلى معلومات اقتصادية مفيدة لمتخذي القرارات داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية ".

من خلال التعريفات السابقة يمكن وصف نظام المعلومات المحاسبية بأنه :

1- أحد أجزاء التنظيم الإداري للوحدة الاقتصادية، ويحتوى على أنظمة فرعية.

2- يتكون من عناصر مادية وبشرية، تعمل وفق قواعد محددة.

3- يقوم بمعالجة البيانات التي يتحصل عليها من البيئة الداخلية أو الخارجية للوحدة الاقتصادية.

4- هدفه إنتاج المعلومات اللازمة لتلبية متطلبات متخذي القرارات.

2-5-1 مراحل تطور نظم المعلومات المحاسبية

مرّت نظم المعلومات المحاسبية عبر أربعة مراحل متلاحقة وهي : (كبلان وآخرون،2007 : 6-7)

1- مرحلة النظم التقليدية :

في هذه المرحلة لعب الجهد البشري دوراً أساسياً في إجراءات تشغيل النظام المحاسبي والذي عُرّف بالنظام اليدوي، وقد تبين أن النظم اليدوية تعاني من قصور نتيجة لعدة عوامل منها :

- عدم القدرة على مواكبة التطور و النمو في حجم المشروعات و تشعب أنشطتها.

- تعدد أنواع العمليات المحاسبية وازدياد عددها بشكل أصبح من الصعب انجازها بالوسائل اليدوية، بالإضافة إلى صعوبة مراجعة نتائجها وإحكام الرقابة عليها.

- زيادة عدد العملاء في القطاع المصرفي بصفة خاصة، كان سبباً في ضرورة الاستعانة بالوسائل الآلية.

- الحاجة إلى بيانات و معلومات أكثر تفصيلاً و تحليلاً.

2- مرحلة النظم النصف آلية :

وفي هذه المرحلة بدأ اعتماد الإنسان على الآلة في القيام ببعض إجراءات التشغيل ومن هذه الآلات: الآلات الحاسبة، وآلات كتابة العناوين...إلخ.

3- مرحلة النظم الآلية الموجهة:

ظهرت هذه المرحلة نتيجة للتقدم الصناعي وتعرف النظم الآلية الموجهة بنظم لوحات التوجيه، أو نظم البطاقات المثقبة، وتحتوي على عدد من الآلات المستقلة عن بعضها، ولكل ألة لوحة توجيه خاصة يمكن من خلالها تنفيذ التعليمات المعدة في لوحة التوجيه ومن أمثلة هذ الآلات ، ألات التبويب، ألات النسخ ألات الترجمة...إلخ.

4- مرحلة النظم الإلكترونية :

تميزت هذه المرحلة باستخدام الحاسبات الإلكترونية في مجال النظم المحاسبية بشكل أدى إلي تطوير مفاهيم حديثة للنظم المحاسبية، حيث أصبحت تعرف بالنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية، حيث أدى استخدام كل من الحاسبات ووسائل الاتصال والأساليب المتقدمة في الرقابة إلى احداث تغيرات في مفهوم ومضمون النظام المحاسبي وأصبح يعرف بنظم المعلومات الإدارية أو نظم المعلومات الكلية، حيث تعتبر مجموعة أنظمة الوحدة الاقتصادية وفقاً لهذا المفهوم نظام واحد متكامل يتكون من أنظمة فرعية مثل نظام الإنتاج والنظام التمويلي والنظام المحاسبي، ويتم تخزين كل العمليات الخاصة بهذه الأنظمة الفرعية إلكترونياً مرة واحدة.

2-5-2 خصائص نظام المعلومات المحاسبية :

من خلال التحديد السابق لمفهوم نظم المعلومات المحاسبية ومراحل تطورها يمكن تحديد خصائص هذه النظم على النحو التالي (كبلان، وآخرون: 10-11):

- هي نظم اصطناعية من صنع الإنسان وتصميمه.

- أنها نظم مفتوحة تستمد مدخلاتها من البيئة المحيطة بها وتقدم مخرجاتها إليها.

- أنها نظم خليطة من مكونات مادية وبرمجية.

- تحكمها طرق وإجراءات ومبادئ محاسبية متعارف عليها.

- أنها نظم منضبطة ذاتياً و بالإمكان التنبؤ بنتائجها.

- هي نظم مركبة لأنها تحتوي على العديد من النظم الفرعية.

و أشار **عطيـة** (1999 : 35) إلـى أن نظـام المعلومـات المحاسـبي الجيـد يجـب أن تتـوافر فيـه الخصائص الأساسية الآتية :

- أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتي يمكن تصميمه بالطريقة المناسبة لتحقيقه.

- أن يكون متلائماً ويتسم بالمرونة الكافية التي تمكنه من التأقلم مع ما يطرأ من تغيرات في الأهداف وما يحيط بالنظام من ظروف.

- أن يكون النظام مستقراً، حتي يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين قيم متغيراته.

- أن يكون بالنظام علاقات خلفية كافية تربط أركانه الأساسية والبيئية التي تحيط بكل منها بشكل يسمح للنظام الوصول إلى حالة الاستقرار المرغوبة.

ومن جانب آخر أوضح **القشي** (2003 : 28-29) أنّ لا بد لأي نظام محاسبي كفء أن يتضمن الأمور التالية:

أ- المصطلحات الأساسية Basic Terminology: هنالك مصطلحات محاسبية عديدة ومهمة جداً، والتي لا بد أن يحتويها النظام المحاسبي وأن يعمل وفقا لها ويمكن عرضها كالتالي:

- الحدث Event : سواء خارجي كان أم داخلي.

- العملية Transaction :أي تسجيل الحدث بين طرفين.

- الحسابات الحقيقية والإسمية Real & Nominal Accounts: حيث إنّ الحسابات الحقيقية مثل الأصول والالتزامات تظهر في الميزانية العمومية، بينما الحسابات الإسمية، مثل الإيرادات والمصروفات تظهر في قائمة الدخل.

- دفاتر الأستاذ Ledger :حيث يوجد دفتر أستاذ عام، والذي يحوي الحسابات جميعها، ويوجد كذلك دفاتر أستاذ مساعد، حيث يحوي حسابات تفصيلية، ولكن بشكل تفصيلي كالمدينين والدائنين.

- دفتر اليومية Journal : حيث يتم تسجيل الحدث بها محاسبياً.

- الترحيل Posting: وهي عملية ترحيل الأحداث المسجلة بعمليات من دفتر اليومية إلى حسابات دفتر الأستاذ.

- ميزان المراجعة Trial Balance : وهو عبارة عن أرصدة الحسابات المأخوذة من الأستاذ العام، وبعد أن نقوم بعمل قيود التسوية واستخراج الأرصدة الجديدة يصبح ميزان المراجعة المعدل.

- قيود التسوية Adjusting Entries : وهي القيود التي تعمل في نهاية الدورة المحاسبية لتسوية الحسابات من أجل تحميل كل فترة محاسبية بنصيبها من المصاريف التي تخصها، والاعتراف بالإيرادات المكتسبة والتي تخص نفس الفترة.

- القوائم المالية Financial Statements : وهي القوائم التي تمثل مخرجات النظام، وتتكون من الميزانية العمومية، والتي تظهر المركز المالي للمنشأة، وقائمة الدخل والتي تظهر نتائج أعمال الوحدة

الاقتصادية للفترة المالية، وقائمة التدفقات النقدية والتي تظهر المصادر والاستخدامات النقدية، وقائمة الأرباح المحتجزة والتي تظهر تسويات رصيد الأرباح.

– قيود الإقفال Closing Entries : هي القيود التي يتم بواسطتها إغلاق جميع الحسابات الإسمية في ملخص الدخل، ويقفل ناتج ملخص الدخل في حساب الأرباح المحتجزة.

ب– المدين والدائن Debits & Credits : جميع الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي مبنية على مفهوم القيد المزدوج، بمعنى أن جميع الحسابات التي تنشأ بالنظام المحاسبي يكون لها طرفان فقط وهما المدين والدائن ويجب تطابق الطرفين في كل قيد وفي جميع الأحوال.

ج– المعادلة الأساسية Basic Equation: كما هو معروف بنظام القيد المزدوج، بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساوٍ له بالكم، والعكس صحيح، وهذا المفهوم يقود للمعادلة الأساسية :

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

د– هيكلة القوائم المالية: أي يتم تبويب رأس المال والأرباح المحتجزة في الميزانية العمومية، كما يتم تبويب توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح المحتجزة ويتم تبويب المصاريف والإيرادات في قائمة الدخل، وفي نهاية الفترة المالية، يتم تحويل ناتج مقابلة كل من الإيرادات والمصاريف إلى الأرباح المحتجزة.

2–5–3 وظائف نظم المعلومات المحاسبية :

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بوظائف عديدة ومن أهمها (خالد، 2004 : 15) :

1– جمع وتخزين البيانات المالية المتعلقة بالعمليات والأحداث الاقتصادية للمنشأة بكفاءة وفاعلية.

2- معالجة البيانات عبر عمليات الفرز و التصنيف والتسجيل والتلخيص...إلخ.

3- توفير المعلومات المناسبة للإدارة وغيرها من المستخدمين لمساعدتهم في انجاز مهامهم.

4- المحافظة على أصول الوحدة الاقتصادية من خلال وجود نظام رقابي فعال يكفل حماية البيانات و الأصول الأخرى.

وهذه الوظائف ترتبط ببعضها البعض وليست مستقلة فشكل ومضمون المخرجات المتمثلة في التقارير التي على النظام أن يقدمها تنعكس على مدخلات النظام وعمليات المعالجة، فعند تصميم النظام المحاسبي يجب البدء بتصميم التقارير ومن ثم تصميم الوظائف الأخرى.

ويرى **هلالي** (2004 : 12) أنّ وظائف نظم المعلومات المحاسبية تغيرت بتغير الأشكال القانونية التي طرأت على الوحدات الاقتصادية من خلال مراحل متعددة سواء كانت منشآت فردية أو شركات مساهمة أو شركات متعددة الجنسيات، حتي يمكن القول بأن هناك وظائف جديدة ملقاة على عاتق النظم المحاسبية منها :

1- إيضاح التغيرات على المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

2- تحديد تكاليف الإنتاج وتكلفة وحدة المنتج.

3- تحديد التدفقات النقدية المتوقعة من خلال الفترة أو الفترات القادمة.

4- تحديد السياسات المالية و إعداد الموازنات المالية.

5- إعداد الموازنات التخطيطية على اختلاف أنواعها.

6- تحديد أسس الرقابة وكيفية وضع النظم المختلفة لها.

7- تحديد أسس التخطيط والتقييم في الوحدة الاقتصادية.

2-5-4 عناصر نظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من سبع عناصر وهي (ميدة، 2009 : 534):

1- الأهداف والخطط: يهدف نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام آخر إلى تحقيق أهداف محددة تعكس القوة المحركة وراء النظام وأغراضه.

2- قاعدة البيانات : عادة يتم الاحتفاظ بقاعدة نظام المعلومات المحاسبي لغرض استرجاعها لاستخدامها فيما بعد، وهنا تستعمل وسائل التخزين المختلفة مثل الوثائق السجلات والأقراص المرنة أو المدمجة، وتجدر الإشارة إلى أنّ الهدف من عملية خزن البيانات هو ليس وفرة البيانات الراكدة بكميات كبيرة، وإنما وجوب تحديث البيانات المخزونة بشكل متكرر للمحافظة على حداثتها.

3- المدخلات : وهي نقطة بداية عمل النظام وتتمثل بالاحتياجات الأساسية اللّازمة لعمل النظام، وفي النظام المحاسبي تمثل المدخلات مجموعة البيانات المتحصل عليها من الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث المالية والبيانات الاقتصادية والقوانين واللوائح والتعليمات التي تحكم عمل النظام المحاسبي في كل وحدة اقتصادية (السقا، 2011) وتوجد ثلاث أنواع من المدخلات (كبلان وآخرون،2007 : 13):

أ- **مدخلات أساسية(مباشرة) :** وتسمى بالمدخلات الدائمة أو المنتظمة والتي تدخل في عملية تشغيل النظام وتتحول إلى شيء جديد هو المخرجات والتي تحافظ على بقاء النظام واستمراره.

ب- مدخلات إحلالية : يقصد بها الموارد والعناصر الجديدة التي يتم استبدالها لتطوير النظام، وهذا النوع من المدخلات لا يدخل في عمليات النظام وإنما يصبح أحد مقوماته، فالمدخلات الإحلالية تؤثر في الكفاءة التي ينجز بها النظام عملياته.

ج- مدخلات بيئية : وتشمل كافة المؤثرات البيئية التي لا تدخل ضمن عمليات النظام و لا تتحول داخله ومن أمثلته :

- القوانين التي تحكم عمليات المحاسبة من خلال النظام العام للدولة.

- التنظيمات المهتمة بالمحاسبيين مثل نقابة المحاسبيين والمراجعين.

- العوامل السلوكية و العادات والتقاليد.

- المعايير و المبادئ المحاسبية الصادرة من التنظيمات المهنية والعلمية.

د- مدخلات التغذية العكسية : وهي مدخلات تأتي من النظام ذاته في شكل معلومات عن الأداء السابق للنظام، حيث تساعد هذه المدخلات في ضبط أداء النظام و استمرار تطبيقه بفاعلية و في الطريق الصحيح المخطط له.

4- العمليات : هي مجموعة العمليات التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات باستخدام قوى بشرية ومادية وإجراءات أخرى معينة، وفي النظام المحاسبي تتمثل العمليات في مراحل تجميع وتبويب وتلخيص البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية وتحويلها إلى معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات وفق المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية (السقا، 2011).

5- المخرجات : يحقق نظام المعلومات المحاسبية أهدافه في صورة مخرجات تتمثل في التقارير المحاسبية والتي تحتوي على معلومات اقتصادية تقابل احتياجات مستخدميه، وقد تكون مخرجات

النظام نهائية حيث ينتج عنها تأثير على الإطار العام الذي يعمل النظام في نطاقه، و من أهم هذه المخرجات التقارير المالية المتمثلة في قائمة الدخل و قائمة المركز المالي و قائمة التدفقات المالية، و قد تكون مخرجات مرتدة تساعد على ثبات وتوازن النظام، وهي نوعان موجبة أو سالبة، فالمخرجات المرتدة الموجبة هي تعزيز لأداء النظام، أما المخرجات المرتدة السالبة فهي تشير إلى وجود خلل في عمليات النظام ومن ثم الحاجة إلى إعادة ضبط النظام لنفسه للوصول إلى حالة التوازن السابقة (كبلان وآخرون، 2007).

6- التغذية العكسية : وهي المعلومات التي يعاد إدخالها مرة ثانية في دورة جديدة إلى النظام لاستخدامها من أجل تحسين مسار النظام و تطويره وضمان تكيفه مع بيئته لتحقيق الأهداف المرسومة (ميدة، 2009 : 535).

7- المستخدمون : يطلق على الأشخاص الذين يتعاملون مع النظام و يستخدمون المعلومات التي ينتجها تسمية (المستخدمون)، وقد يكون هؤلاء من داخل الوحدة الاقتصادية كالإدارة أو العاملين أو من خارجها كالمستثمرين والدائنين والحكومة ومراكز البحث العلمي وأسواق المال...إلخ (ميدة، 2009 : 535).

وأشار **الحفناوي** (2001 : 58) أنّ النظام المعلومات المحاسبي هدفه يتمحور في معالجة البيانات المحاسبية و تحويلها إلى معلومات تستخدم لأغراض عدة أهمّها اتخاذ القرارات، فالنظام المحاسبي كأي نظام يحتوي على مجموعة من العناصر، يمكن إجمالها في النقاط الآتية :

1- المستندات والأوراق الإثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تتم في الوحدة الاقتصادية.

2- قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية.

3- البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة.

4- الإجراءات المحاسبية المرسومة و المكتوبة لتسلسل العمليات المالية.

5- الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي.

6- الوسائل الإلكترونية والاتصالية التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي.

7- الترميز بمعنى استخدام الرموز في عمليات تسجيل وتصنيف وتخزين واستخراج البيانات المالية.

8- التقرير حيث يعد الهدف الأساسي لنظام المعلومات المحاسبية هو إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين في شكل تقرير.

2-5-5 أهداف نظام المعلومات المحاسبية :

تتمحور الأهداف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي في إنتاج المعلومات وتقديمها لمتخذي القرارات في الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في أداء وظائفهم، بالتالي يجب على النظام المحاسبي توفير المعلومات التي تساعد على : (عطية، 1999 : 34-35)

- عرض وتحليل نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية، بحيث يتمكن القائمين على إدارتها من تقييم أداء الأنشطة المختلة بها.

- ربط الأهداف الرئيسية و الفرعية في الوحدة الاقتصادية من خلال وسائل وأدوات تتمثل في التقارير المالية الدورية والموازنات التقديرية والتقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة، وحتي تتحقق فاعلية النظام المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقارير يجب أن يرتبط بالأهداف التالية :

- يجب أن تتوافر في بياناته و تقاريره الدقة في الإعداد و النتائج.

– يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب.

– يجب إعداد التقارير بصفة دورية ومنتظمة لكي يتمكن النظام المحاسبي من تطبيق أساليب الرقابية الداخلية اللازمة لحماية أصول الوحدة الاقتصادية و التأكد من دقة بياناتها (لعماري، 2004).

– تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته مع الأهداف المطلوبة منها، ويتم دراسة اعتبار التكلفة من ناحيتين (لعماري، 2004 : 134) :

أ– تمثل التكاليف بإدخال النظام الجيد ومقارنتها بالتكلفة الحالية للنظام القائم للوصول إلى التكلفة الإضافية المرتبطة بالنظام المستحدث.

ب– دراسة وتقييم الآثار المترتبة على إدخال النظام الجيد من حيث الحصول على بيانات وتقارير دقيقة وسريعة، وفعالية هذه البيانات والتقارير تتمثل في رفع عائد المنظمة من استغلال أموالها.

2-5-6 فاعلية و كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية و كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية، حيث تعد نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في منظمات الأعمال ومنها المصارف التجارية من أهم الموارد الاستراتيجية والمصادر الأساسية لتزويد الإدارة و الجهات الخارجية الأخرى بالمعلومات المالية الملائمة لأغراض التخطيط و الرقابة واتخاذ القرارات، حيث تعكس هذه النظم واقع التفاعل الذي يحدث بين المصرف والعوامل البيئية المحيطة، وعليه فإن إدراك المصارف التجارية للدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية يستوجب منها بناء نظم متطورة تتسم بالفاعلية والكفاءة، ما يكفل لها تحقيق أهدافها و استخدام مواردها بالشكل الأمثل (عبدالله و القطناني، 2007).

2-5-6-1 مفهوم الفاعلية Effectiveness :

يتعلق مفهوم الفاعلية بمدى الإسهام الإيجابي لنظام المعلومات في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ومدى التكيف مع البيئة الخارجية وتقديم سلع وخدمات ذات مستوى عالٍ من الجودة (الخشالي و القطب، 2007)، فالفاعلية تعني مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وبالتالي فإن مستوى الفاعلية يقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة التي وجدت أصلاً لكي تُتحقق، و يمكن القول بأن الفاعلية تشير إلى القدرة على أداء المهام بالصورة الصحيحة و المطلوبة (صيام والمهندي، 2007)، و في نفس الاتجاه ترتبط فاعلية نظم المعلومات المحاسبية بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها الموضوعة، ويكون ذلك من خلال أدائها لمهامها و وظائفها بالشكل الصحيح حيث نستطيع القول أنّ نظام المعلومات المحاسبي الذي يحقق أهدافه فعال والنظام الذي لا يحقق أهدافه غير فعال.

وتُعرّف نظم المعلومات المحاسبية الفاعلة " بأنها تلك النظم التي تستطيع تحقيق الأهداف التي وجدت لأجلها وهي تقديم المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب بحيث يكون لها تأثير مباشر وإيجابي على قرارات مستخدميها " (جل، 2010 : 28)

في حين عرفها **أبو شعبان** (2014، 27) بأنها " قدرة نظم المعلومات المحاسبية على تحقيق الأهداف الموضوعة والتي تساعد على استمرارية عمل تلك النظم "

بينما أشار كل من **دباغية** و **السعدي** (2011 : 60) إلى أنّ نظام المعلومات المحاسبي الفعال يتمثل في " قدرة النظام المحاسبي على تحقيق أهدافه والذي أهمها توفير المعلومات التي تتصف بالملائمة والموثوقية والتي تساعد متخذي القرارات من داخل وخارج المنشأة في تحقيق أهدافها "

وعليه يمكن تعريف فاعلية نظام المعلومات المحاسبي بأنه " قدرة النظام على أداء مهامه و وظائفه بالشكل الصحيح والمطلوب ما يكفل له تحقيق أهدافه المحددة والتي من أهمها توفير المعلومات الملائمة لمستخدميها".

إنّ هدف نظام المعلومات المحاسبي الرئيسي هو توفير المعلومات المالية التي تتسم بالملائمة و الموثوقية لمساعدة الإدارة و الأطراف الخارجية الأخرى على اتخاذ القرارات، بالتالي يمكن الحكم على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي من خلال التعرف على مستوى جودة هذه المعلومات و مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المذكورة سابقاً بها، والتي في حال توافرت فيها تُصبح قادرة على تحقيق الفائدة المرجوة منها.

و لكي يتصف نظام المعلومات المحاسبي بالفاعلية يجب أن تتوافر فيه خصائص وصفات معينة، حيث يرى **قاعود** (2007 : 51-52) أنّ نظام المعلومات المحاسبي الفعال يتعين عليه أن يكون قادراً على :

- أن تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية ببعضها، لذلك يجب أن يرتبط نظام المعلومات المحاسبية بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.

- أن يكون قادر على إمداد الإدارة بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط الموضوعة من خلال تقارير دورية توفر معلومات لازمة لاتخاذ القرارات.

- أن يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة و التفصيل و الفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية، وبين تكلفة النظام .

- أن يوصل المعلومات المحاسبية إلى متخذي القرار في الوقت المناسب.

– تكامل المعلومات وخصوصاً المعلومات الخارجية المفيدة.

– عدم تكرار معالجة البيانات وتشغيلها مرة أخرى، ما لم تكن للتغذية العكسية، و توفير المعلومات لمساعدة الإدارات المختلفة مثل التسويق و التمويل و التدقيق .

– أن يساعد على دعم الأنظمة الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية.

– أن يوفر نظام المعلومات المحاسبي قنوات اتصال لتدفق المعلومات داخل و خارج الوحدة الاقتصادية، وإجراء موائمة بين النظام و البيئة المحيطة حتي يتم توفير المعلومات وفقاً لظروف مستخدميها.

– أن يكون النظام قادر على الاستجابة لطلب المعلومات بشكل مستمر، من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة إليها، طبقاً للتغير في الظروف المحيطة بالنظام.

بينما حدد **الحفناوي** (2001 : 59) الخصائص الآتية :

– أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في أداء وظيفتها المهمة وهي التخطيط والرقابة ورسم السياسات.

– أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته.

– أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلائم مع التغيرات الطارئة على المنشأة.

في حين أشار **كبلان**، وآخرون (2007 : 32–33) إلى الخصائص الآتية :

– أن يستند النظام المحاسبي على القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

– أن يكون النظام المحاسبي بسيطاً وواضحاً ومرناً بحيث تسهل على العاملين بالوحدة الاقتصادية القيام بمهامهم وأدوارهم.

– المحافظة على أصول الوحدة الاقتصادية ومنع الغش ومحاربة السلبيات عن طريق الضبط الداخلي.

2-5-6-2 مفهوم الكفاءة Efficiency :

يرتبط مفهوم الكفاءة عادةً بالاستخدام الأمثل للموارد وحسن الاستفادة منها، حيث يقصد بالكفاءة مدى القدرة على تحقيق الأهداف من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة، و تتعلق الكفاءة بالإنتاجية من حيث الإضافة المتحققة في قيمة كل عنصر من عناصر الإنتاج (صيام والمهندي، 2007)، ويمكن قياس مفهوم الكفاءة من خلال نسبة مخرجات النظام إلى مدخلاته أو نسبة المنفعة المتحققة إلى التكلفة المبذولة، بالتالي فإن كفاءة نظم المعلومات المحاسبية يمكن الحكم عليها عبر المكاسب المتحصل عليها من مخرجات النظام المحاسبي مقارنة بالتكاليف التي يتم التضحية بها من أجل تصميم النظام المحاسبي و تشغيله (دباغية والسعدي،2011).

ويعرّف نظام المعلومات المحاسبي الكفؤ " هو قدرته على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية للحصول على معلومات ذات جودة وكمية مناسبة بالتوقيت المناسب وبأقل التكاليف " (دباغية والسعدي، 2011 : 61)

وأشار كل من **شحاتة** و **العاصي** (2010 : 7) إلى أنّ كفاءة نظم المعلومات المحاسبية "هي تحقيق أكبر قدر من المخرجات (المعلومات المفيدة) ذات الجودة الملائمة وتوصيلها إلى كافة

الأطراف المستفيدة في الوقت المناسب وذلك باستخدام كمية مناسبة من الموارد مع مقارنة الناتج المحقق بالمستوى والمعايير المحددة مسبقاً لأداء نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات المصرفية"

وفي حين ينصب الاهتمام عند تحليل الفاعلية على مدى تحقق الأهداف فإن الاهتمام عند تحليل الكفاءة يتمحور حول كيفية تحقيق الأهداف وانجازها بأقل التكاليف، وتجدر الاشارة هنا إلى وجود صعوبة في التمييز بين مفهومي الكفاءة والفاعلية حيث أن الحدود الفاصلة بينهما قد لا تبدو واضحة فالعلاقة بينهما علاقة توافقية فلا يمكن أن يكون نظام المعلومات المحاسبي كفوءً دون أن يكون فعالاً ما يتطلب دراستها بشكل مشترك (عبدالله والقطناني، 2007).

و لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لا بد من توافر مجموعة من المعايير تحكم عملية التقييم و التي تشكل نموذجاً متكاملاً للتقييم وهي (الشحادة والعاصي، 2010 : 7-12) :

أولاً: معيار تلبية و إشباع حاجات مستخدمي المعلومات :

إنّ الهدف الأساسي لنظم المعلومات المحاسبية في أي وحدة اقتصادية هو إنتاج المعلومات وتقديمها للأطراف المستفيدة سواء كانت أطرافاً داخلية أو خارجية، و بالتالي يجب تصميم هذه النظم بما يلائم حاجات متتبعي نشاطات المصارف التجارية من المعلومات المحاسبية، و لتحقيق هذا المعيار في هذا النوع من المؤسسات المالية يجب أن تحقق هذه المعلومات (المخرجات) الخصائص النوعية للمعلومات التي حددت من قِبل مجلس معايير المحاسبة المالية بحيث تأخذ مخرجات هذه النظم الاعتبارات التالية:

- بساطة التصميم و سهولة الفهم من قبل جميع المستخدمين.

- أن تكون تقاريرها دورية و بصفة منتظمة.

- أن تتصف بالدقة و الموثوقية.

- أن تحتوي على المعلومات الملائمة ذات الصلة بالموضوع المستخدمة لأجله.

- أن تركز على المسائل ذات الأهمية النسبية بالنسبة للمستخدمين.

- أن تكون موجهة للفئة المستفيدة منها بشكل مباشر.

- أن تتصف بالمرونة بحيث تتكيف مع التغيرات التي يمكن أن تحصل.

- أن تغطي تقاريرها كل أوجه النشاط المتعلقة بالعمل المصرفي.

ثانياً: معيار تفعيل أنشطة و فعاليات المصرف:

يتصف النشاط المصرفي بتعدد المهام و الوظائف و تنوع الخدمات و المنتجات التي تقدمها الأقسام المتخصصة بالأنشطة المصرفية، ما يستدعى وجود نظم معلومات توفر التنسيق و التكامل بين مهام و وظائفف الأقسام المختلفة، فتفعيل نشاطات المصرف التجاري تتطلب دوماً وجود قنوات مفتوحة للاتصال بين الأقسام و الوحدات الإدارية في المصرف، تسمح بتدفق البيانات و المعلومات بين الأقسام المختلفة بالتالي تحقيق التكامل و التنسيق بين مهام و وظائف الأقسام المختلفة للمصرف، ويتأت ذلك بتكامل نظم المعلومات المحاسبية مع بقية نظم المعلومات الفرعية الموجودة في المصرف عن طريق ربطها بمجموعات واحدة من البيانات تعمل على خدمتها و على استقبال بعضها كمدخلات للبعض الآخر، ما يستلزم وجود قاعدة بيانات موحدة و مركزية تؤدي إلى تنسيق وتكامل كافة وظائف الوحدة المصرفية بهدف قيامها بوظائفها بكفاءة و فاعلية، بشكل يسمح للمصرف بتحقيق التدفق السليم للمعلومات في الوقت والشكل المناسبين.

ثالثاً: معيار المساعدة على تحقيق ميزة تنافسية:

تسمح نظم المعلومات المحاسبية الكفؤة للمصرف بالحصول على ميزات تنافسية على منافسيه في الصناعة المصرفية، من خلال تقديم معلومات تتسم بالملائمة والموثوقة والتوقيت المناسب، ما يترتب عليه تحقيق تخفيض في تكاليف الحصول على المعلومات وتحليلها، خصوصاً في ظل استخدام النظم الإلكترونية للمعلومات، إذ تنتج المنافع الكبرى من استخدام النظم الإلكترونية من جانب التكلفة و ليس من جانب الربح، حيث تمكن هذه النظم المصرف التجاري من استغلال وفورات الحجم من خلال تخفيض التكاليف المتوسطة للخدمات المالية التي تقدمها الوحدة المصرفية ما يُسهم في تقليص التكاليف الإجمالية بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة و إحكام الرقابة على التكاليف، بالتالي تمكين المصرف من تعزيز نموه و زيادة الحصة السوقية.

رابعاً : معيار الرقابة و التحكم الإداري:

نظم المعلومات المحاسبية الكفؤة هي تلك النظم التي تمكن الإدارة المصرفية من مواكبة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة، ومساعدتها على تجنب وقوع الأخطاء، عن طريق الاعتماد على التغذية العكسية و التي تمثل النتائج المحققة أولاً بأول، و مقارنتها بالمعايير الموضوعة مسبقاً و ذلك بهدف تحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها من ثم معالجتها بطريقة تتفق و حجم أنشطة المصرف، ويتم ذلك من خلال توفير كافة الإجراءات و الأنشطة الرقابية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والتي من ضمنها توفير الحماية الكافية لأصول وسجلات المصرف من كافة التهديدات المالية المتعددة التي يتعرض لها المصرف، بالإضافة إلى المساهمة في استخدام موارد المصرف بكفاءة، و كذلك توفير المعلومات المطلوبة عن مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة مما يمكّن الإدارة من الوقوف على حقيقة الوضع واتخاذ كافة التدابير لتحقيق أقصى درجات الكفاءة الإنتاجية في المصرف.

خامساً: تقليل المخاطرة و المساهمة في إدارتها:

مع تنوع و تطور الأنشطة و الخدمات المصرفية أصبحت المخاطر جزءاً لا يتجزأ من بيئة العمل المصرفية، حتى باتت السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف هي كيفية إدارة المخاطر و ليس تجنبها، حيث تتميز القرارات الاستثمارية للمصارف عموماً بعدم القدرة على تحديد العوائد المتوقعة للاستثمارات التي تغطيها على وجه التأكيد و ذلك لما يكتنف المستقبل من غموض و عدم الدقة، مما يؤدي إلى اتخاذ هذا النوع من القرارات في حالة محفوفة بالمخاطر، وعليه فإن عملية تحديد المخاطر عملية مستمرة و تعتمد على شبكة معلومات بعيدة المدى تولد تدفقاً مستمراً من المعلومات حول أنشطة المصرف، كما يجب تقييم جميع المخاطر بصورة كمية طالما كان ذلك ممكناً و في حين تعذر ذلك يتم التقييم بصورة وصفية.

والجدير بالذكر أنّ عملية تقييم كفاءة نظام المعلومات المحاسبي يجب أن تشمل المعايير الخمسة السابق ذكرها معاً بشكل متكامل، و ليس بشكل منفرد لكل معيار على حده دون الاكتراث بالمعايير الأخرى، و بالتالي تحقيق التوازن بين هذه المعايير.

وإذا قارنا بين اعتباري الكفاءة والفاعلية، فإن الفاعلية تحظى بالأهمية الكبرى، فإن كان نظام المعلومات المحاسبي لا يوفر المعلومات الصحيحة والحالية والمتعلقة باتخاذ القرارات، فلا يعني الإدارة أن يكون هذا النظام كفؤاً في معالجة البيانات، مادامت المعلومات الناتجة ستكون غير مفيدة على الإطلاق، وعلى النقيض من ذلك فإذا كان نظام المعلومات فعالاً، وبالرغم من انخفاض كفاءة بعض نواحيه، فإنه يظل مفيداً للإدارة في توفير المعلومات الصحيحة والمتعلقة باتخاذ القرارات (أحمد، 2006 : 60).

وسيتم في هذه الدراسة تقييم كفاءة و فاعلية نظم المعلومات المحاسبية من خلال الاعتماد على النموذج المُبين في الشكل (2-3)

شكل (2-3)

نموذج تقييم كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية

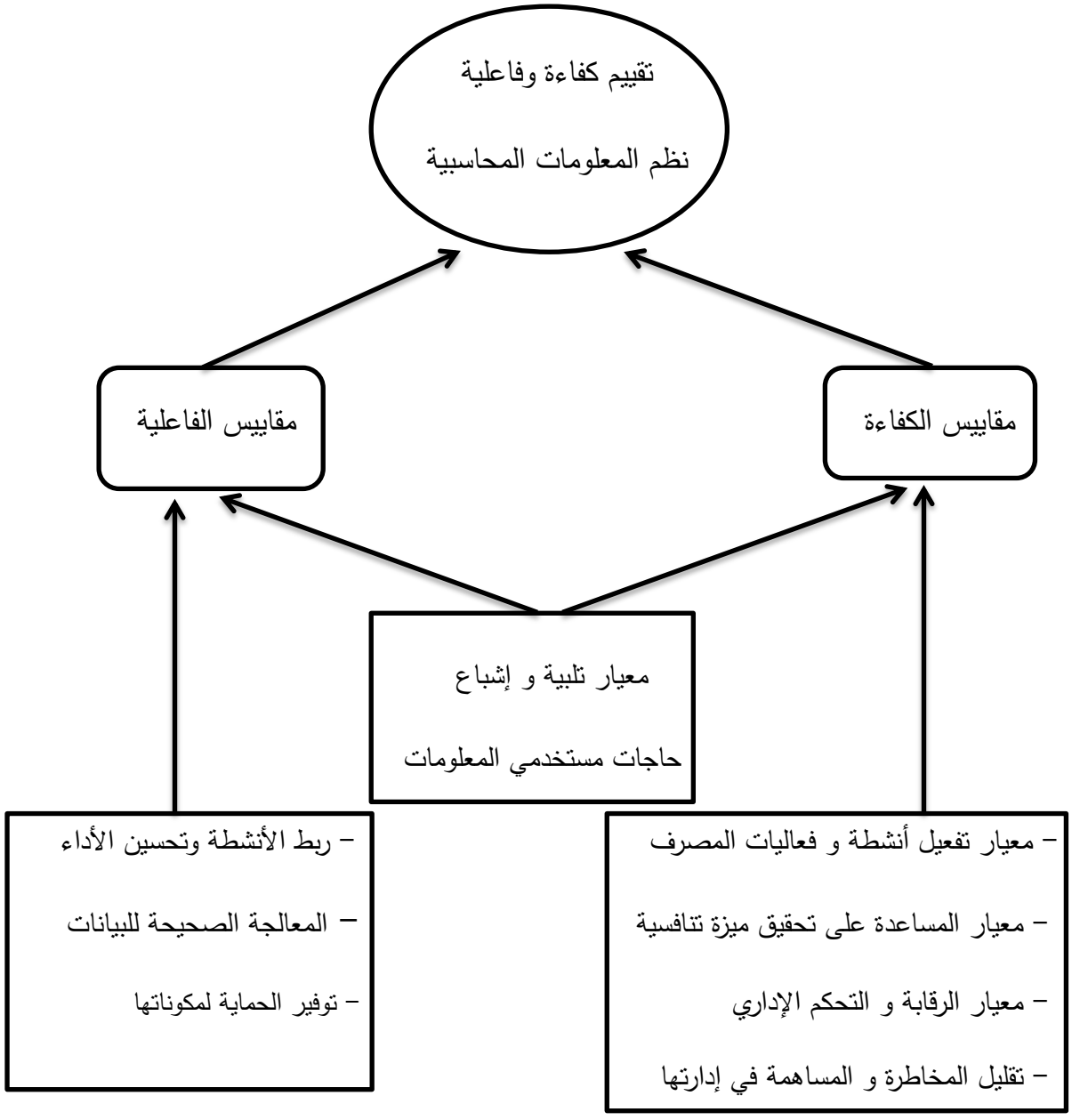

(المصدر إعداد الباحث)

2-6 نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورات سريعة وجذرية في مختلف جوانب الحياة المعاصرة وخاصة التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال، حيث كان القطاع المصرفي من أكثر القطاعات استفادة من هذه التطورات المتسارعة وذلك نتيجة لارتفاع حدة المنافسة بين مكونات القطاع المصرفي والتي تستدعي مواكبة هذا التطور والتوسع في استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة والاعتماد عليها في تطوير نُظمها المعلوماتية على اختلاف أشكالها ونظم المعلومات المحاسبية لديها بشكل خاص، نظراً لكون هذه النظم تعد الركيزة الأساسية لتوفير المعلومات الملائمة لكافة الأطراف الداخلية والخارجية، مما يتيح لها الاستفادة المثلى من ما توفره هذه التكنولوجيا من مزايا و تسهيلات و إمكانات عديدة ومتنوعة (رحالة وصيام، 2006).

2-6-1 مفهوم تكنولوجيا المعلومات :

إنّ كلمة " تكنولوجيا " هي في الأصل تعريب للكلمة الإنجليزية "Technology" وهذه الكلمة الإنجليزية هي في الأصل كلمة يونانية وهذه الكلمة اليونانية هي في الأصل كلمة مركبة من كلمتين الأولى "techno" وتعني الفن أو الصناعة أو المهارة ، أما الثانية فهي "logy" وتعني علم، وتعرف التكنولوجيا بأنها " التطبيق العملي للمعرفة العلمية بغرض الحصول على نتائج تساعد على تطور الحياة من كل النواحي كتوفير الوقت والجهد والمال"(جمال، 2013).

وفيما يتعلق بمصطلح تكنولوجيا المعلومات فهو مأخوذ من الكلمة الإنجليزية "Information Technology" والمتفق عالمياً على اختصاره "IT"، والذي يقابلها في العربية مصطلح " تقنية المعلومات "، وتعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها " التكنولوجيا المتعلقة بالمعلومات والتي تساعد على

تطوير أنظمة التعامل مع المعلومات ومعالجتها بمختلف أنواع العمليات كالجمع والتخزين والتصنيف والبحث والترتيب والإرسال وغيرها من العمليات التي تنفذ على المعلومات"(جمال، 2013).

وعرف **نـوح** (2014 : 44) تكنولوجيا المعلومات بأنها" مجموعة الأدوات و الأنظمة و التقنيات والمعرفة المطورة لحل مشاكل تتصل باستخدام المعلومات" ويتضمن مفهوم تكنولوجيا المعلومات كل أنماط التوليفة المستخدمة على نطاق واسع في أنشطة معالجة البيانات واسترجاع وعرض المعلومات بأشكالها(نصوص، أرقام ،صور) ومجالات تطبيقاتها المختلفة.

كما تعرف بأنها " مجموعة معارف وخبرات ومهارات يتم تجميعها وتخزينها ومعالجتها لتقديمها بأقل جهد وأسرع وقت عن طريق وسائل إلكترونية حديثة تتميز باستجابتها الذاتية" (الساحلي، 2015 : 24)

في حين عرفها **الجبـوري** (2014 : 98) " نظم تتمز باستجابتها الذاتية تم تصميمها على الحاسوب لكي تساعد المؤسسات ومواردها البشرية على جمع البيانات وخزنها واسترجاعها ومعالجتها ونقلها"

كذلك عرفت بأنها "دراسة، تصميم، تطوير، تفعيل، دعم أو تسيير أنظمة المعلومات التي تعتمد على الحواسيب، بشكل خاص تطبيقات وعتاد الحاسوب"، تهتم تقنية المعلومات باستخدام الحواسيب والتطبيقات البرمجية لتحويل، تخزين، حماية، معالجة، إرسال، والاسترجاع الآمن للمعلومات (موقع ويكيبيديا)(www.wikipedia.org،2017)

ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء نظم المعلومات المحاسبية وتطوير جميع عناصرها من أفراد وهياكل وأدوات وجعلها أكثر مرونة وقدرة على التأقلم مع التطورات البيئية التي يشهدها

العالم اليوم، و يمكن تلخيص أهم اتجاهات تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية على النحو الآتي (الجزراوي وسعيد، 2009 : 12-13):

1- تعد تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة لتخفيض حجم النفقات وإعادة تنظيم، و كذلك تخفيض حجم الجهاز الإداري، وكل ذلك يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعالجات المحاسبية، من خلال تنفيذ العمليات المتشابهة في وقت واحد.

2- يساعد استعمال تكنولوجيا المعلومات على توسيع مجال رقابة الإدارة العليا مع التوسع في توزيع عملية اتخاذ القرارات في الإدارة التنفيذية وهذا الاتجاه يعني مركزية الرقابة و لامركزية اتخاذ القرارات وهو أسلوب يحقق مرونة ودرجة استجابة عالية في المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية.

3- ساعدت تكنولوجيا المعلومات على توفير خطوط اتصال جديدة من خلال شبكة الاتصالات سواء على مستوى النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية أو على المستوى المحلي و العالمي، ما نتج عنه زيادة في سرعة تدفق ومعالجة وتبادل المعلومات والذي أدى بدوره إلى زيادة كفاءة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبي.

4- خفض مساحات خزن البيانات المختلفة وتحويلها إلى ملفات يمكن استدعاؤها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية، بالإضافة إلى إمكانية تحديث البيانات المخزونة أولاً بأول.

5- توفير إمكانية تحقيق التكامل مع نظم المعلومات الأخرى من خلال تسهيل عملية التبادل الإلكتروني للبيانات والمعلومات فيما بينها.

6- الاستفادة من المميزات التي توفرها الوسائل الإلكترونية في تسهيل القيام بالمعالجات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك المعتمدة على الأساليب الرياضية والإحصائية.

ويرى كل من **قاسم والعلي** (2012 : 308- 309) أن التكنولوجيا الحديثة ساهمت في تطوير القطاع المصرفي وأتاحت للمصارف الفرص والإمكانيات لتحقيق المميزات الآتية :

- تستطيع المصارف من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة تطوير خدمات مصرفية جديدة وتحديث الخدمات الموجودة.

- تساعد التكنولوجيا الحديثة على تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية الموجودة.

- تذليل الصعوبات المتعلقة بتقديم خدمات مصرفية إضافية.

- تعمل التكنولوجيا على تحسين علاقات العملاء مع المصرف.

ويمكن القول أن المصارف تسعى من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات إلى تحقيق غايتين متناقضتين بِطبيعتهما وهما: الزيادة المستمرة في أعداد العملاء و المتعاملين، والخفض المستمر في تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة.

2-6-2 تعريف نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية :

من المعروف بأن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية ذلّل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جداً وبدقة قد تكون لا نظير لها، بل مكّن الوحدات الاقتصادية من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء، كما ومكنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة، مثل: طريقة الجرد الدوري للمخزون، فلقد كان من الصعب على كثير من الوحدات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة

منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة، ولكن الآن وبوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمراً ميسراً وغير مكلف (القشي، 2003).

وعرف **الرملي** (2011 : 65) نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بأنها "عبارة عن مجموعة من النظم والإجراءات والأجهزة الإلكترونية والأفراد، التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات، التي تحتاجها الإدارة والجهات الأخرى في شأن اتخاذ القرارات"

في حين عرفها **عطيوي** (2012 : 21) بأنها "عبارة عن مجموعة من الأفراد والعمليات والبيانات والتقنيات الحديثة التي تتفاعل معاً وتتكامل وتتناسق لتزويد المديرين والموظفين والعملاء وزوار المنظمة على شبكة الإنترنت بمعلومات لازمة لهم وذلك من خلال بناء بنية تحتية قوية وتصميم نظام إلكتروني قوي لأمن البيانات وحماية البيانات الهامة للمنظمة من السرقة وحماية البيانات السرية بالمنظمة أو عملائها وذلك من خلال استخدام البرامج المضادة للفيروسات"

ولخص **قاعود** (2007 : 52) مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في النقاط الآتية:

1- نظام محوسب، يتم إعداده بواسطة مختصين ويعمل باستخدام الحاسوب.

2- يقوم بتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لتساعد في اتخاذ القرارات.

3- توفير المعلومات المحاسبية التي تخدم وظائف التخطيط والرقابة وصناعة القرار.

2-6-3 مقومات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

يقوم أي نظام محاسبي معتمد على الحاسوب على مقومات لابد من توافرها حتي يتسنى لهذا النظام تحقيق أهدافه، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي (أحمد، 2006 : 86-87):

1- أجهزة الأنظمة الإلكترونية :

وتتألف هذه الأجهزة من مجموعة متكاملة من الأجهزة المتصلة فيما بينها للقيام بالعمليات المحاسبية والمنطقية، حيث تتكون من أجهزة مدخلات والتي تمثل حلقة الوصل بين الحاسوب وبين الإنسان مثل لوحة المفاتيح Keyboard ، والفأرة Mouse ، والقلم الضوئي Light pen ، وشاشة اللمس Toutch screen ، كذلك من وحدة المعالجة المركزية Central Processing Unit (CPU) والتي تعتبر هي القلب بالنسبة لأي نظام إلكتروني، فهي تقوم بتشغيل البيانات التي تستقبلها من أجهزة المدخلات ثم ترسل نتائج التشغيل إلى أجهزة المخرجات، والتي تقوم بدورها بنقل نتائج التشغيل من وحدة المعالجة المركزية إلى الإنسان والتي تتكون من عدة أجهزة مثل الشاشات Screens ، الطابعات Printers (حسين، 2006).

2- البرامج والإرشادات الأساسية :

تتمثل البرامج في سلسلة من التعليمات التي يستطيع الحاسوب تفسيرها وتنفيذها وترشدها إلى تشغيل البيانات، وهي تمثل أوامر بلغة معينة توجه وحدة التشغيل المركزية للقيام بتنفيذ عملية معينة، وتدخل هذه الأوامر في تصميم البرامج، والتي يجب أنّ تصمم عن طريق المبرمج وفق المبادئ والمعايير المحاسبية المطلوبة.

3- اللوائح والمستندات :

يجب أن تتوافر لأي نظام تشغيل يعتمد على الحاسوب مجموعة كاملة من المستندات واللوائح التي تعتبر إحدى مقومات الرقابة على النظام، بالإضافة إلى كونها من أهم وسائل الاتصال داخل هذا النظام.

4- الأفراد وإدارة الحاسوب :

تعتبر إدارة الحاسوب الوحدة الإدارية المسؤولة عن تشغيل البيانات واستخراج النتائج المطلوبة ضمن التفويض العام المعطى لها، وتتطلب أهمية هذه الإدارة ضرورة تنظيمها بشكل مناسب توضح فيه مراكز السلطة والمسؤولية وأساليب اعتماد الأعمال وإقرارها وتتحد من خلاله وبشكل واضح حدود السلطات الممنوحة والمسؤولة الملقاة على كل قسم من الأقسام وكل فرد من الأفراد.

5- الضوابط الرقابية :

ويقصد بها كافة الإجراءات الرقابية المتبعة لضمان سلامة التشغيل الإلكتروني للبيانات وتتضمن كلاً من إجراءات الرقابة اللازمة لضمان صحة البيانات كمدخلات وإجراءات الرقابة الخاصة بتقسيم العمل و إجراءات الرقابة على البرامج والملفات.

2-6-4 تأثير استخدام تقنية المعلومات على مقومات نظم المعلومات المحاسبية

لا تختلف مقومات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني عن مقومات نظام المعلومات المحاسبي اليدوي، بمعني أنه في كل الأحوال لابدّ من وجود مجموعة مستنديه ودفترية وأيضاً دليل محاسبي وقوائم مالية وتقارير أخرى، ومع ذلك فان استخدام التكنولوجيا الحديثة تأثر على كل شكل مقوم من المقومات السابقة، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية (الرملي، 2011 : 95-96) :

- **الأثر على المجموعة المستندية :** تتخذ المستندات في النظام اليدوي الشكل المعتاد الذي تظهر عليه فواتير البيع والشراء...إلخ، وتستخدم هذه المستندات مباشرة للتسجيل في الدفاتر و السجلات، أما في حال التشغيل الإلكتروني للبيانات فإن الأمر يستلزم بالضرورة تعديل في شكل أو طبيعة المستندات أو استخدام مجموعة مستنديه وسيطة تحوي البيانات الموجودة في المستندات الأصلية، مترجمة بطريقة

يفهمها الحاسب الإلكتروني حتي يمكن تغذيته بهذه البيانات كمدخلات، فالمستندات في الواقع ماهي إلا وسائط تحمل البيانات ولاشك أن طبيعة هذه الوسائط سوف تتأثر بالطريقة المستخدمة في تشغيل البيانات.

- **الأثر على المجموعة الدفترية :** في النظام اليدوي تتكون المجموعة الدفترية من دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ وهي تأخذ شكل مجلدات أو أوراق سائبة حسب الحاجة و يمكن لكل من يطلع على هذه المجلدات أو الأوراق أن يقرأ ما بها من بيانات.

أما في ظل التشغيل الإلكتروني فإن الدفاتر والسجلات أخذت شكل أقراص وأسطوانات ممغنطة، ولا يتمكن القارئ من الاطلاع على البيانات المسجلة عليها بصورة مباشرة كما هو الحال في النظام اليدوي حيث يتم إعداد القيد وإثباته في دفتر اليومية وترحيله إلى دفتر الأستاذ وحساب الأرصدة داخل الحاسوب، وتتميز هذه بالدقة والسرعة مما يوفر الكثير من الوقت والجهد المبذولين في ظل التشغيل اليدوي.

- **الأثر على الدليل المحاسبي :** يتضمن الدليل المحاسبي عادةً على خطة منظمة لترقيم المفردات التي يحتوي عليها، حيث تمثل هذه الأرقام كلمات مرور يستخدمها مخطط البرنامج في تصميم عمليات الإدخال والتسجيل والبحث والاسترجاع والمعالجة التي تتضمنها البرامج التطبيقية، ففي ظل نظم المعالجة اليدوية يتم تقسيم المفردات التي يحتوي عليها دليل كل نظام إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية وبنود...إلخ، بحيث تعكس العناصر الرئيسية التي تحتوي عليها القوائم التي ينتجها هذا النظام، أما في ظل نظم التشغيل الإلكترونية للبيانات فإن خطة ترقيم الحسابات المختلفة تقوم بالضرورة على مبدأ التكامل بين أنظمة القياس المختلفة، هذا المبدأ يقضي بأن يتم وضع كلمات

مرورية على كل بند من البنود برقم واحد على أن يعكس هذا الرقم علاقة البند بكافة أنظمة القياس المستخدمة (نوح، 2014 : 66).

- **الأثر على القوائم المالية والتقارير الأخرى :** أدى استخدام الحاسوب إلى التأثير على كل من نوعية القوائم والتقارير التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية، وعلى الوسائل المستخدمة في عرض هذه القوائم والتقارير، حيث أدى استخدام الحاسوب إلى تميز التقارير عما سبق، في إمكانية الحصول على أي نوع منها بالشكل، والتفصيل، والدقة، والسرعة المناسبة، وذلك عن طريق توفير تقارير إدارية أكثر فعالية، نظراً لمقدرة الحاسب على معالجة كميات ضخمة من البيانات (أسماء، 2013 : 83).

- **الأثر على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية :** في ظل النظام المحاسبي اليدوي يتم تخزين البيانات بحفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة، كما تمثل الدفاتر والسجلات التي تحتوى البيانات المسجلة من واقع المستندات وسائط للتخزين أيضاً، أما في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات، فإن طبيعة الحاسوب تفرض صورة جديدة لتخزين البيانات والوسائط المستخدمة في ذلك، ويمكن القول بأن هناك طريقتان أساسيتان لتخزين البيانات (قاعود، 2007 :63) :

- وحدة التخزين الأصلية: والتي تعد أحد مكونات وحدة التشغيل المركزية للحاسب في تخزين البيانات، وتكون متصلة اتصالاً مباشراً ودائماً بوحدة التشغيل المركزية بحيث تسمح بالوصول لأي معلومات سبق تخزينها بشكل مباشر بغض النظر عن موقع تخزينها داخل وحدة التخزين.

- وحدة تخزين البيانات خارج الحاسب : وهو ما يطلق عليه التخزين الخارجي، ويتم التخزين على أشرطة أو أسطوانات ممغنطة.

ومما يجدر ذكره أنّ الفارق الأساسي بين النظام المحاسبي اليدوي و الإلكتروني يكمن في العقل المنفذ للأمور، ففي النظام اليدوي يقوم الإنسان ومن خلال استخدام عقله وذكائه المؤهل بتحليل الأمور ومن ثم اتخاذ القرارات وتطبيقها وفقا للسياسات والإجراءات المتعارف عليها وقد يصيب أو يخطئ، ويتم تصحيح الخطأ عند اكتشافه، بينما في النظام الإلكتروني يتم استخدام العقل الإلكتروني، والمصمم بواسطة الإنسان، وهذا العقل ينفذ الأوامر التي سبق إدخالها فيه مسبقاً من قبل الإنسان، وبمعنى آخر لا يمكن أن يخطئ، أي لا يستطيع هذا العقل التحليل بل يقوم فقط بتنفيذ آلية التحليل المرسومة له مسبقاً، و لا يمكنه تجاوز أي مخططات موضوعة له من قبل الإنسان (سفيان، 2012).

2-6-5 المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

تحتوي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على عدد من المكونات و الأجزاء، التي يمكن أن تتواجد في مواقع مختلفة، مما يجعل هذه النظم غير محصنة ومعرضة للكثير من المخاطر والتهديدات وهذه الأخطار يمكن أن تكون غير مقصودة كالأخطاء البشرية والكوارث الطبيعة، وقد تكون مقصودة كتخريب البيانات وسرقة المعلومات أو إدخال الفيروسات وغيرها وتعتبر الأخطار المقصودة أكثر ضرراً على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لتزايد أعداد الجرائم الإلكترونية، التي يمكن أن يكون مصدرها داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية والتي يصعب التكهن بالدوافع العديدة للأشخاص الذين يقومون بها (الرملي، 20111 : 109)، ومن أهم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ما يلي (البحيصي والشريف، 2007 : 904) :

2-6-5-1 مخاطر المدخلات :

وهي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام وهي مرحلة إدخال البيانات إلى النظام الآلي وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية :

1-الإدخال غير المتعمد(غير المقصود) للبيانات الغير سليمة بواسطة الموظفين.

2-الإدخال المتعمد(المقصود) للبيانات الغير سليمة بواسطة الموظفين.

3-التدمير غير المتعمد للبيانات بواسطة الموظفين.

4-التدمير المتعمد(المقصود) للبيانات بواسطة الموظفين.

5- السماح لأشخاص غير مؤهلين وغير مصرح لهم بإدخال البيانات.

2-6-5-2 مخاطر تشغيل البيانات :

وهي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل النظام وهي مرحلة تشغيل ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية :

1-الوصول غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بواسطة الموظفين.

2-الوصول غير الشرعي للبيانات والنظام بواسطة أشخاص من خارج المنشأة.

3-اشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر.

4-إدخال فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام.

5-اعتراض وصول البيانات من أجهزة الخوادم إلى أجهزة المستخدمين.

2-6-5-3 مخاطر المخرجات :

تتعلق تلك المخاطر بمرحلة مخرجات عمليات معالجة البيانات وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم للحسابات أو تقارير وأشرطة ملفات ممغنطة وكيفية استلام تلك المخرجات وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية :

1- طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات.

2- خلق مخرجات زائفة /غير صحيحة.

3- سرقة البيانات /المعلومات.

4-عمل نسخ غير مصرح(مرخص) بها من المخرجات.

5- الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق.

6- طبع وتوزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك.

7- المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها خطأ إلى أشخاص غير مخولين باستلام نسخة منها.

8- تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها.

2-6-5-4 مخاطر بيئية :

وهي الأخطار التي تسببها الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير والمشاكل المتعلقة بأعطال التيار الكهربائي، والحرائق والمشاكل الناتجة عن تعطل نظم التكييف والتبريد، وهذه الأخطار تؤدي إلى تعطل عمل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة نسبياً لإجراء الإصلاحات اللّازمة، واسترداد البرمجيات وقواعد البيانات مما له الأثر الواضح على أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (عطيوي، 2012 : 23).

نستخلص مما سبق أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تتعرض للعديد من المخاطر التي تهدد أمنها وقد قمنا بتقسيم تلك المخاطر إلى أربعة أقسام رئيسية تتعلق بمراحل النظام الأساسية من إدخال وتشغيل ومخرجات والقسم الرابع يتعلق بالمخاطر البيئية وقد ترجع أسباب حدوث تلك المخاطر إلى أسباب تتعلق بالمدخلات والمخرجات وأسباب تتعلق بالتشغيل أو قد نعتبرها أسباب إدارية رقابية وأسباب لها علاقة بالموظفين، وتتلخص تلك الأسباب في النقاط الآتية (الشريف، 2006 : 84-85):

- عدم كفاءة وفعالية الأدوات الرقابية المطبقة لدى إدارة المنشأة.

- اشتراك بعض الموظفين في استخدام نفس كلمات السر من أجل الدخول إلى النظام والعبث بمحتوياته.

- عدم الفصل بين المهام والوظائف المحاسبية المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية في المنشأة.

- عدم توفر الحماية الكافية ضد مخاطر فيروسات الكمبيوتر.

- ضعف وعدم كفاءة النظم الرقابية المطبقة على مخرجات الحاسب.

- عدم وجود سياسات وبرامج محددة ومكتوبة لأمن نظم المعلومات المحاسبية بالمصرف.

- عدم التوصيف الدقيق للهيكل الوظيفي والإداري الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل شخص داخل الهيكل التنظيمي لدى المنشأة .

- عدم توافر الخبرة اللازمة والتدريب الكافي والخلفية العلمية والمهارات المطلوبة لتنفيذ الأعمال من قبل موظفي المنشأة.

- عدم إلزام الموظفين بأخذ إجازاتهم الدورية.

– عدم الاهتمام بدراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لموظفي الوحدة الاقتصادية.

– عدم وجود الوعي الكافي لدى الموظفين بضرورة فحص البرامج أو الأقراص الممغنطة الجديدة عند إدخالها إلى أجهزة الكمبيوتر.

ومن العوامل التي تساعد على اختراق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ما يلي (الشريف، 2006 : 71) :

– نظم المعلومات الإلكترونية تتضمن كم هائل من البيانات ولذلك فإنه يصعب عمل نسخ ورقية لها.

– صعوبة اكتشاف الأخطاء الناتجة عن التغير في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وذلك لأنه لا يمكن التعامل أو قراءة سجلاتها إلا بواسطة الحاسب والذي لا يكشف أي تغيير.

– صعوبة مراجعة الإجراءات التي تتم من خلال الحاسب وذلك لأنها غير مرئية وغير ظاهرة.

– ضعف الرقابة على النظام الآلي بسبب الاتصال المباشر للمستخدم بنظم المعلومات.

2-6-6 متطلبات الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية :

للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني لابد من توافر الشروط التالية (العلمي، 2015 :33- 34) :

1- الأمن والحماية security : تعد قضية الأمن والحماية من أخطر القضايا في التعامل على الشبكة، إذ يعد تأمين المعلومات المالية من الأمور المهمة التي ينبغي أخذها بالاعتبار عند ممارسة الشركة لنشاطاتها ، وذلك بالحرص على تحصين النظام من الاختراقات غير المصرح بها، وأن تبذل كل ما من شأنه تأمين الحماية وأن تكون هذه المعلومات آمنة من الوصول غير الشرعي للمتطفلين.

2- جاهزية النظام Readiness : وذلك بالتأكد من أن النظام جاهز للعمل عند الحاجة و وفقاً للسياسات الموضوعة.

3- سلامة و تكامل الإجراءات خلال مرحلة التشغيل Processing Integrity : وذلك للتأكد من أنّ إجراءات التشغيل تتم حسب ما هو مخطط وتوفر معلومات دقيقة ومصرح بها وفي الوقت المناسب.

4- الخصوصية على الشبكة Online Privacy : وذلك بالتأكد من أن المعلومات مخرجات النظام وكذلك استخدام تلك المعلومات يتماشى مع السياسات التي وضعتها إدارة المنشآت لتأمين عنصر الخصوصية للمتعاملين معها من عملاء وموردين وغيرهم.

5- السرية Confidentiality : من خلال التأكد من توفر الشروط التي تكفل سرية المعلومات بما يتماشى مع السياسات الإدارية المحددة لهذا الغرض.

6- المراقبة Monitoring : بمعنى أن تحرص إدارة الوحدة الاقتصادية وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالنظام أن تراقب عملية تطبيق النظام خلال جميع مراحل استخدامه بدءاً من مرحلة إدخال البيانات، ومروراً بمرحلة تشغيل تلك البيانات وصولاً إلى مرحلة المخرجات.

7- الاحتفاظ بنسخ احتياطية Back UP لبيانات النظام بشكل آمن، وتشفير المعلومات التي يتم حفظها و تخزينها ونقلها على مختلف الوسائط (الشريف، 2006).

2-6-7 نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية

تمثل نظم المعلومات المحاسبية أحد الأدوات المهمة والأساسية في أداء العمل بأي وحدة اقتصادية بصورة عامة، نظراً للدور الذي يمكن أن تؤديه في تقديم المعلومات المفيدة للعديد من الجهات التي

تستخدمها في اتخاذ القرارات، وتزداد أهمية نظم المعلومات المحاسبية في قطاع المصارف بشكل خاص نظراً لطبيعة عملها الذي يتسم بكثرة وتعدد أنشطته وتنوع الخدمات المصرفية التي يقدمها، حيث يتعامل مع كم كبير من البيانات المحاسبية سواء المتعلقة بتجميع هذه البيانات أو تشغيلها ومعالجتها ومن ثم توصيل نتائجها إلى مستخدميها، بالإضافة إلى خدمات المقاصة الإلكترونية لغرض التسوية بين المراكز المالية المختلفة لشركات منتشرة حول العالم، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كافة التطورات التي تحدث في مجالات تطوير نظم المعلومات بصورة عامة ونظم المعلومات المحاسبية بصورة خاصة في سبيل الرفع من كفاءتها وفاعليتها (يحي والعبدلي، 2005).

2-6-7-1 طبيعة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية

تعد نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية أحد أهم الركائز الأساسية في التنظيم الهيكلي للمصرف إن لم تكن أهم هذه الركائز على الاطلاق، وذلك نظراً لخصوصية الأنشطة المصرفية وتفردها بمجموعة من السمات أهمها (جل، 2010 : 25):

1- إن النشاط المصرفي موضوعه الأساسي النقود وهي مستهدفة في حد ذاتها سواء من خارج المصرف أو من داخله الأمر الذي يقتضي درجة عالية من الاحتياط والحذر عند التعامل مع الآخرين، ودرجة عالية من الرقابة الداخلية للأداء الوظيفي داخل المصرف.

2- إن المادة الأساسية التي يتعامل بها المصرف وهي النقود والأموال ليست ملكاً له في معظمها، و أنّ البنك يتعامل أساساً بأموال المودعين، الأمر الذي يستلزم مزيداً من التخطيط الجيد والانضباط الكافي لعملية اتخاذ القرارات بشأن تلقي وتوظيف هذه الأموال.

3- إنّ النشاط المصرفي يتميز بدرجة عالية من الحساسية للأحوال الاقتصادية، بل هو واجهة الأحوال الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات، وسرعة تأثر هذا النشاط بالتفاعلات والاضطرابات وحتى الشائعات الاقتصادية الأمر الذي يستلزم مزيداً من الحكمة على مستوى إدارة هذا النشاط لاستيعاب وامتصاص واحتواء وتجاوز مثل هذه التأثيرات.

4- اتساع مساحة تأثير النشاط المصرفي نتيجة لاتساع وتداخل حركته في جميع الأنشطة الاقتصادية التي يزاولها المجتمع على وجه العموم من خلال مجموعة التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى.

5- اشتمال النشاط المصرفي في المصارف التجارية على مجموعة متعددة من الأنشطة يتم أداؤها وتنفيذها بدرجة عالية من المهارة والحرفية.

6- عنصر السرعة الفائقة التي يجب أن تتميز بها عملية اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة .

ونظراً لما لنظم المعلومات المحاسبية من أهمية بالغة في تمكين المصارف من القيام بوظائفها وتقديم لخدماتها، فإن ذلك يستوجب أن تكون لها طبيعة خاصة في النشاط المصرفي و تتحدد طبيعة المحاسبة في النشاط المصرفي في عدة نقاط أهمها (أبو شعبان، 2014 : 37):

1- إن وظيفة المحاسبة في المصارف لا تعتبر وظيفة مساعدة كما في الأنشطة الأخرى، ذلك لأنها تخص صميم العمل المصرفي وترتبط بوجوده، وذلك من خلال تسجيل العمليات المالية لغرض الحفاظ على حقوق المصرف وحقوق الغير طرف المصرف.

2- تستلزم طبيعة العمل المصرفي القيام بالسرعة والدقة في إثبات العمليات المالية، لغرض الوقوف على أرصدة الحسابات المدينة والدائنة، من أجل تقييم الأداء والرقابة على استغلال الموارد أولاً بأول.

3- توفير البيانات والمعلومات اللّازمة عن كافة أوجه نشاط المصرف لمن يطلبها من أجهزة التخطيط والرقابة من خارج الجهاز المصرفي، ذلك كون النظام المصرفي مرتبط بالسياسات المالية للدولة وبالتالي خضوعه لمجموعة من التشريعات والقوانين لتنظيم عمله، لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية.

4- ترتكز المحاسبة في النشاط المصرفي على مجموعة مترابطة من الأجزاء قوامها الرئيسي المجموعات المستندية والدفترية، والرقابة الداخلية والتي تشكل في مجموعة النظام المحاسبي، حيث تعتبر مصدر مهم للإدارة عن مجمل نشاط المصرف لغرض توفير الرقابة الكافية على موارد المصرف واستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة.

5- إن النظام المحاسبي المتبع في المصارف مبني على أساس أن المدة الزمنية للمصرف هي يوم واحد، حيث يتم استخراج ميزان المراجعة في نهاية اليوم من واقع العمليات التي اجريت في كافة الأقسام.

2-7 الخلاصة :

تناول هذا الفصل الجانب النظري للدراسة، حيث تمّ تسليط الضوء على مفهوم نظم المعلومات المحاسبية ومراحل تطورها، من ثمّ التطرق إلى خصائصها ووظائفها وعناصرها وأهدافها التي تسعى لتحقيقها، بعد ذلك تم التركيز على هدف الدراسة المتمثل في الكشف عن مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، من

خلال توضيح مفهوما كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية وعرض أساليب أو معايير قياسهما، وفي الجزء الأخير من هذا الفصل تمّ التطرق إلى مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والذي اشتمل على بيان كل من مفهوم تكنولوجيا المعلومات وأثرها على مقومات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، ومخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومتطلبات الحد من هذه المخاطر، وأخيراً إبراز دور و طبيعة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 مقدمة :

تعتبر منهجية الدراسة محوراً رئيسياً يتم من خلاله انجاز الجانب الميداني من الدراسة، حيث يتناول هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعت من أجل التوصل إلى إجابات عن الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، حيث يشمل وصفاً لمجتمع الدراسة وأداة جمع البيانات وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل بياناً للطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجتها للوصول إلى أهداف الدراسة.

3-2 منهجية الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تمّ اتباع المنهج الاستقرائي، الذي يعتمد على مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بموضوع الدراسة، وذلك بالرجوع إلى الكتب و الدراسات والدوريات ذات العلاقة، و الاعتماد عليها في صياغة فرضيات الدراسة، ومن ثمّ جمع البيانات اللاّزمة لاختبار فرضيات الدراسة و الوصول إلى النتائج، حيث تمّ الاعتماد على مصدرين في جمع البيانات، هما:

- المصادر الثانوية : وتشمل الكتب والدراسات والأبحاث و الدوريات والمواقع الإلكترونية المتعلقة بموضوع الدراسة.

- المصادر الأولية : حيث تمّ جمع البيانات الأولية من خلال توزيع صحيفة الاستبيان على المشاركين في الدراسة.

3-3 مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، و الذي يشمل مجالس الإدارة بهذه المصارف بالإضافة إلى المدراء العامون ومدراء المناطق ومدراء الإدارة المالية وإدارة المحاسبة و إدارة المخاطر ولجان المراقبة و مدراء الفروع كذلك رؤساء أقسام المحاسبة والمراجعة الداخلية بهذه الإدارات والفروع.

فيما اقتصر المشاركين بهذه الدراسة على خمسة مصارف تجارية لها إدارة عامة أو إدارة مناطق في مدينة بنغازي وهذه المصارف هي: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، مصرف التجاري الوطني، وأخيراً مصرف الصحاري، حيث استهدفت هذه الدراسة المدراء العامون ومجالس الإدارة بالنسبة لمصرفي الوحدة والتجارة والتنمية، ومدراء المناطق لمصارف الجمهورية والتجاري الوطني والصحاري، بالإضافة إلى مدير الإدارة المالية و مدير إدارة المخاطر أو من ينوب عنهم، كذلك مدراء الفروع العاملة بمدينة بنغازي و رؤساء أقسام المحاسبة والمراجعة الداخلية والموظفين بهذه الفروع، وفيما يلي عرض للمصارف المستهدفة في الدراسة :

- مصرف الجمهورية : ويشمل "16" فرع بالإضافة إلى إدارة المنطقة الشرقية.

- مصرف الوحدة : ويشمل "14" فرع بالإضافة إلى الإدارة العامة للمصرف.

- مصرف التجارة والتنمية : ويشمل "10" فروع بالإضافة إلى الإدارة العامة للمصرف.

- مصرف التجاري الوطني : ويشمل "7" فروع بالإضافة إلى إدارة منطقة بنغازي.

- مصرف الصحاري : ويشمل "5" فروع بالإضافة إلى إدارة المنطقة الشرقية.

وقد تم توزيع عدد (143) استبيان على المشاركين في الدراسة وذلك خلال الفترة بين شهري 10-2017/12، وبلغ عدد الاستمارات المستردة (113) استمارة من ضمنها (10) غير صالحة للتحليل الإحصائي، بالتالي يكون عدد الاستمارات الداخلة في التحليل (103)، والجدول (3-1) يوضح ذلك:

جدول (3-1)

عدد الاستمارات الموزعة و المستردة والداخلة في التحليل

البيان	الاجمالي	
	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	143	%100
الاستمارات المستردة	113	%79
الاستمارات الغير مستردة	30	%21
الاستمارات غير قابلة للتحليل	10	%7
الاستمارات الداخلة في التحليل	103	%72

وقد واجه الباحث عدة صعوبات أثناء فترة توزيع الاستبيان أهمها عدم استجابة موظفي المصارف لتعبئة استمارة الأسئلة وذلك نظراً لظروف عملهم و عدم توفر الوقت الكافي لديهم.

3-4 أداة جمع البيانات

تمّ استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، والتي تم تصميمها بالاعتماد على دراستي أبو شعبان(2014)، والشحادة والعاصي(2010)، ويعرف دياب (2003 : 52) الاستبيان بأنه " صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد الدراسة، حيث يطلب منهم الإجابة عنها بكل حرية"، ويتكون الاستبيان في هذه الدراسة من جزأين، الأول يتعلق بخصائص أفراد عينة الدراسة وهي: المؤهل العلمي، التخصص الدراسي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، أما الثاني يشتمل على المحاور التالية :

أ- المحور الأول : يتعلق بمدى فاعلية و كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات ويتكون من (14) فقرة.

ب- المحور الثاني : يتعلق بمدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات ويتكون من (20) فقرة.

ج- المحور الثالث : يتعلق بمدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات ويتكون من (37) فقرة.

وكانت الإجابات على كل فقرة مكون من 5 إجابات وفقاً لمقياس ليكارت كما هو موضح بالجدول (3-2):

جدول (3-2)

مقياس ليكارت الخماسي

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

3-4-1 مزايا الاستبيان

يتميز أسلوب استخدام الاستبيان بعدة مميزات نذكر منها ما يلي (دياب، 2003) :

1- قلة التكاليف والجهد حيث إنها تطبق على جماعات مهما كبرت بجهد محدود و بتكلفة محدودة.

2- سهولة التأكد من صدقها وثباتها قبل استخدامها.

3- سهولة تحليل النتائج إحصائياً.

4- حرية الاستجابة والتعبير عن الرأي.

3-4-2 عيوب الاستبيان

على الرغم من أنّ الاستبيان يعتبر وسيلة ملائمة للحصول على بيانات وآراء في وقت قصير نسبياً إلا أنه يؤخذ عليها ما يلي (دياب، 2003):

1- قد تتأثر إجابات بعض المشاركين بطريقة وضع الأسئلة.

2- هناك فروق بين استجابات المشاركين نتيجة لاختلاف مؤهلاتهم وخبراتهم .

3- عدم ضمان تعامل المشارك بصدق وجدية.

4- يميل بعض المشاركين إلى تقديم معلومات غير دقيقة.

5- لا تناسب الغير مُجيدين للقراءة والكتابة و المتحدثين بلغات أخرى.

3-5 ثبات فقرات الاستبيان

تمّ إجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة عشوائية عددها (16)، وذلك من خلال الاعتماد على معادلة Cronbach Alpha باستخدام برنامج Statistical Package For Social Sciences (SPSS)، و يشير أسلوب كرونباخ ألفا إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبيان، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة لي ألفا، لكن يعد (Alpha ≥ 0.60) معقولاً في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية (سيكاران، 2006).

ويبين الجدول (3-3) معاملات ثبات أداة البحث لمحاور الدراسة، حيث تبين أن المحور الثالث المتعلق بتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية قد تحصل على أعلى معامل ثبات بقيمة (0.948)، يليه مباشرةً

المحور الثاني المتعلق بتقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية بقيمة (0.853) وتحصل المحور الأول تقييم كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية على أقل معامل ثبات بقيمة (0.758)، بينما كانت قيمة معامل الثبات لمحاور الاستبيان ككل (0.958) وهو معدل مرتفع يشير إلى قدرة المقياس على تحقيق أغراض الدراسة.

جدول (3-3)

معاملات ثبات أداة البحث لمحاور الدراسة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات
.1	تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالفاعلية والكفاءة في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات.	14	0.758
.2	تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالفاعلية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات.	20	0.853
.3	تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالكفاءة في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات.	37	0.948
	معامل الثبات للجميع فقرات الاستبيان	71	0.958

3-6 المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تمّ استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بواسطة نظام المعالجة الإحصائية (SPSS) ، وفيما يلي مجموعة الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات :

1- تمّ ترميز البيانات وإدخالها إلي الحاسب الآلي وفق مقياس ليكارت الخماسي كما هو مبين في الجدول (3-2)، من ثمّ تحديد طول فترة المقياس وذلك من خلال حساب المدى (1-5=4)، ثمّ تقسيمه على عدد

فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة (4÷5=0.8)، بعد ذلك تمّ إضافة القيمة المتحصل عليها إلى أقل قيمة في المقياس (الواحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى، ويبين الجدول (3-4) أطوال الفترات كما يلي :

جدول (3-4)

مدى الإجابات

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفترة	4.20-5	3.40-4.20	2.60-3.40	1.80-2.60	1-1.80

2- تمّ احتساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة.

3- المتوسط الحسابي Mean لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عل كل عبارة من عبارات الدراسة الأساسية.

4- تمّ استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

5- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

6- اختباري اعتدالية البيانات كولمجروف- سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) و اختبار Q-Q plotos

7- اختبار T لمتوسط عينة واحدة One-Sample Test

3-7 خصائص المشاركين في الدراسة

يتعلق هذا الجزء من الدراسة ببيان صفات وخصائص الأفراد المشاركين في الدراسة وفقاً للاستبيان، وكانت النتائج كما يلي :

3-7-1 توزيع المشاركين بالدراسة حسب المصارف التابعين لها

جدول (3-5)

توزيع المشاركين حسب المصارف التابعين لها

المصارف	العدد frequency	النسبة % Percent
الصحاري	14	13.6
الوحدة	27	26.2
التجارة والتنمية	24	23.3
التجاري الوطني	13	12.6
الجمهورية	25	24.3
المجموع	103	100.0

يتبين من الجدول (3-5) أن النسبة الأكبر من المشاركين كانت لمصرف الوحدة حيث وصل عددهم إلى (27) مشترك بنسبة (26.2%)، يليه مباشرةً مصرف الجمهورية بنسبة (24.3%)، من ثمّ مصرف التجارة والتنمية بنسبة(23.3%)، ويرجع الباحث هذه النسب المرتفعة إلى إدراك وتفهم العاملين بهذه المصارف لأهمية الدراسة، كما بلغت نسبة المشاركين من مصرف الصحاري (13.6%)، حيث تعتبر نسبة جيده تتماشى مع عدد فروع المصرف البالغة(7) فروع فقط ، وأخيراً مصرف التجاري الوطني بنسبة (12.6%).

3-7-2 توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

جدول (3-6)

توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد frequency	النسبة % Percent
دبلوم متوسط	3	2.9
دبلوم عالي	14	13.6
بكالوريوس	67	65.0
ماجستير	17	16.5
دكتوراه	2	1.9
المجموع	103	100.0

يظهر من الجدول (3-6) أن ما نسبته(83.4%) من الأفراد المشاركين في الدراسة يحملون الشهادات العلمية العليا(دكتوراه- ماجستير- بكالوريوس)، ما يدل على وجود مستوى تأهيل علمي مناسب لأفراد العينة لتعبئة صحيفة الاستبيان بكفاءة وفاعلية، في حين شكل ما نسبته(16.5%) من المشاركين من حملة الشهادات العلمية الأقل (دبلوم عالي- دبلوم متوسط).

3-7-3 توزيع المشاركين حسب تخصصاتهم العلمية

يبين الجدول (3-7) أن غالبية المشاركين متخصصون في المحاسبة حيث بلغت نسبهم (65%)، وهذا يجعلهم أكثر تفهماً وإدراكاً لعبارات الاستبيان وأهدافه، في حين بلغت نسبة (31.1%) من المشاركين المتخصصين في إدارة الأعمال والتمويل والمصارف و هي تخصصات تعتبر ذات علاقة وثيقة بالمحاسبة، و أن ما نسبته (4.9%) من المشاركين كان تخصصهم في الحاسوب وذلك يرجع لحاجة المصارف لمتخصصين في مجال البرمجة والشبكات.

جدول (3-7)

توزيع المشاركين حسب تخصصاتهم العلمية

التخصص	العدد frequency	النسبة % Percent
محاسبة	67	65.0
ادارة اعمال	22	21.4
تمويل ومصارف	9	8.7
حاسوب	5	4.9
المجموع	103	100.0

3-7-4 توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

يبين جدول (3-8) أن ما نسبته(50.5%) من المشاركين لديهم خبرة تزيد عن (10) سنوات، مما يعني أنهم يتمتعون بخبرة لا بأس بها في مجال عملهم ما يعزز الثقة في نتائج الدراسة، بينما كانت نسبة المشاركين الذين تقل مدة خبرتهم عن 10 سنوات (49.5%).

جدول (3-8)

توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

الخبرة	العدد frequency	النسبة % Percent
اقل من 10 سنوات	51	49.5
10-20 سنة	35	34.0
اكثر من 20 سنة	17	16.5
المجموع	103	100.0

3-7-5 توزيع المشاركين حسب المسمى الوظيفي

يوضح جدول (3-9) أن ما نسبته (25.3%) من المشاركين يشغلون وظائف (مدير- نائب مدير- رئيس قسم)، ما يدل على تنوع المراكز الوظيفية التي يشغلها المشاركين بالدراسة بينما بلغت نسبة المشاركين الذين يشغلون وظيفة موظف نحو(74.7%)، حيث يعبر ذلك على طبيعة الهرم الإداري في المصارف التجارية.

جدول (3-9)

توزيع المشاركين حسب المسمى الوظيفي

المسمى	العدد frequency	النسبة % Percent
مدير او نائب مدير	10	9.7
رئيس قسم	16	15.6
موظف	77	74.7
المجموع	103	100.0

3-8 الخلاصة

تناول هذا الفصل عرضاً للمنهجية التي تمّ اتباعها لتنفيذ الدراسة الميدانية، حيث احتوى في البداية على بيان لمصادر البيانات التي تمّ الاعتماد عليها، يليه وصفاً لمجتمع الدراسة وتحديد المشاركين فيها، من ثمّ التطرق لأداة جمع البيانات و ثبات فقراتها، بعد ذلك تمّ توضيح المعالجات الإحصائية المستخدمة بالدراسة، وأخيراً اشتمل على وصف لخصائص المشاركين بالدارسة وفقاً للاستبيان.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية والنتائج

4-1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، مِن ثمّ تحليل فقرات الاستبيان واختبار لفرضيات الدراسة بعد إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان، وأخيراً عرضاً للنتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة.

4-2 اختبار اعتدالية البيانات

تمّ إجراء اختبار كولمجروف- سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) لتحديد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويعد هذا الاختبار هام لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويمكن صياغة فرضيات الاختبار كالتالي :

H0 : **البيانات تتوزع طبيعياً**

H1 : **البيانات لا توزع طبيعياً**

ويبين الجدول (4-1) نتائج الاختبار حيث اظهر أنّ القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05، ما يعنى قبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى أنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بالتالي استخدام الاختبارات المعلمية، ولتأكيد النتيجة المتوصل إليها تمّ إجراء اختبار Q-Q plotos والذي أكد بدوره على صحة النتائج المتحصل عليها في الاختبار الأول، وذلك من خلال 4 أشكال بيانية تم توضيحها في ملحق رقم(2).

جدول (4-1)

نتائج اختبار كولمجروف- سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov)

المحاور	العنوان	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
المحور الأول	تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالفاعلية والكفاءة في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات.	14	.085	.061
المحور الثاني	تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالفاعلية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات.	20	.063	.200
المحور الثالث	تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالكفاءة في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات.	37	.139	.052
مجموع المحاور		71	0.57	0.200

4-3 تحليل فقرات الاستبيان

في هذا الجزء من الدراسة تمّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والمتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل أراء وتوجهات المشاركين حول محاور الدراسة، حيث أن عبارات المحور الأول ستستخدم في تقييم كلاً من الفاعلية والكفاءة باعتبارها مقاييس مشتركة كما هو مُبين في الشكل (4-1):

شكل (4-1)

توزيع محاور تقييم فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية

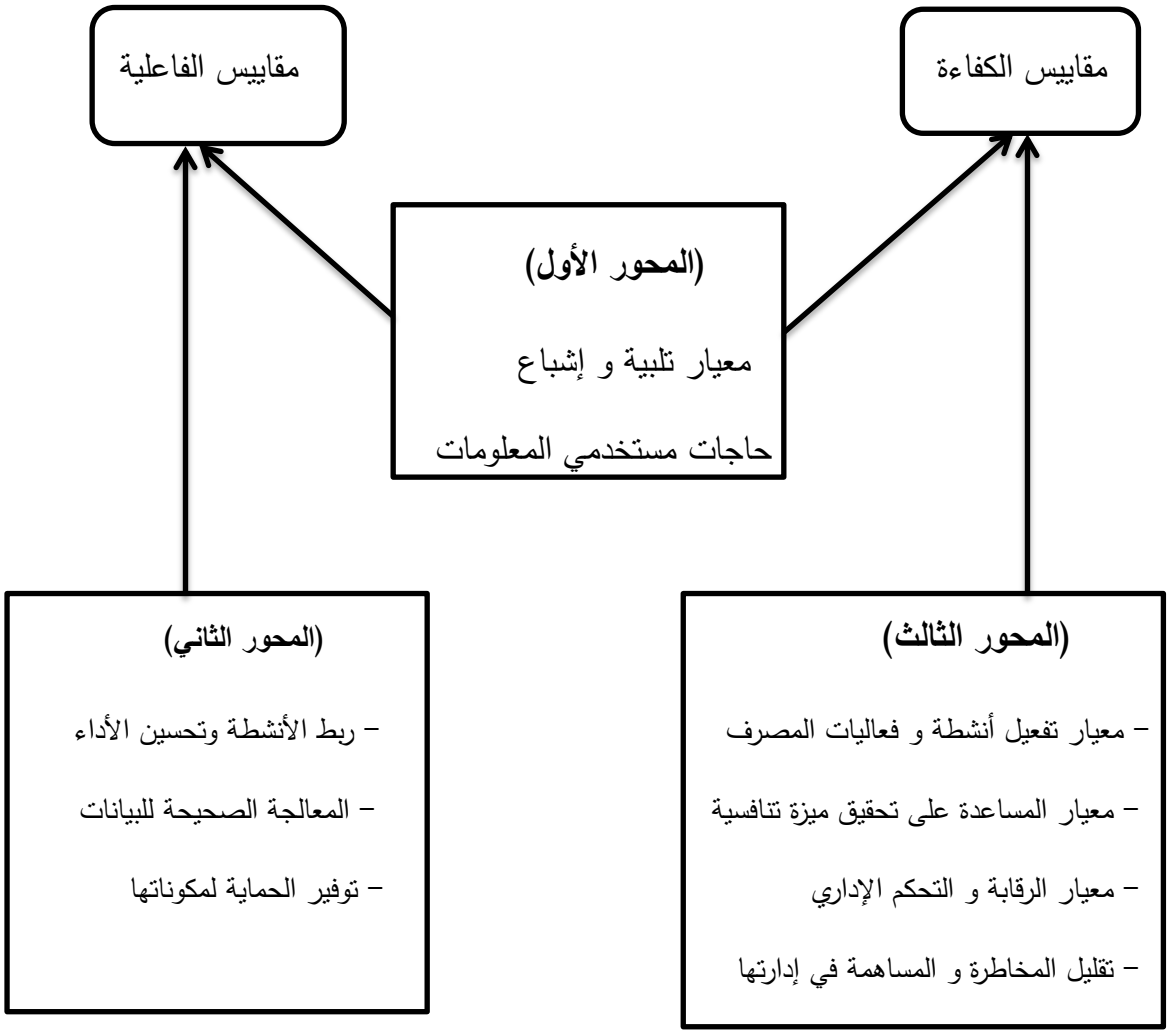

المصدر (إعداد الباحث)

4-3-1 تحليل الفقرات الخاصة باختبار فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية الأولى : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالفاعلية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات "

وتنقسم إلى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات ".

يبين الجدول (4-2) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين في الدراسة حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات.

جدول (4-2)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
1	تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف ببساطة التصميم وسهولة الفهم من قبل جميع المستخدمين.	3.98	0.83	79.6	5

2	تتصف التقارير المالية التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية في المصرف بالدورية والانتظام.	4.1	0.68	82.0	2
3	تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف بالدقة والموثوقية.	4.04	0.89	80.8	4
4	تقدم نظم المعلومات المحاسبية في المصرف المعلومات المطلوبة للأطراف المهتمة بالنشاط المصرفي وبما يلائم الحاجات ذات الصلة بالموضوع التي تستخدم هذه المعلومات لأجله.	4.04	0.64	80.8	3
5	تركز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف على المسائل ذات الأهمية النسبية بالنسبة للمستخدمين.	3.81	0.72	76.2	9
6	إن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف موجهة للفئة المستفيدة منها بشكل مباشر.	3.8	0.81	76.0	10
7	تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف من المعلومات بالمرونة بحيث تتكيف مع التغيرات التي يمكن أن تحصل.	3.7	0.91	74.0	13
8	تغطي المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية في المصرف كل أوجه النشاط المتعلقة بالعمل المصرفي.	3.72	1.06	74.4	12
9	تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للتحقق، بمعني الوصول إلى نفس النتائج عند فحصها من قبل أشخاص مختلفين بإتباع طرق متماثلة.	3.93	0.81	78.6	7
10	تفوق الفائدة المحققة من مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف تكلفة إنتاجها والحصول عليها.	3.58	0.91	71.6	14
11	يساهم استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف في تقليل حالات عدم التأكد لدى المستفيد.	3.85	0.86	77.0	8
12	يساهم استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف في زيادة درجة المعرفة لدى المستفيد وبالتالي يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء واتخاذ القرارات.	4.18	0.70	83.6	1
13	يتبع المصرف سياسة محاسبية ثابتة تؤدي إلى إنتاج معلومات تتوفر فيها خاصية القابلية للمقارنة.	3.72	0.90	74.4	11

14	تحقق نظم المعلومات المحاسبية مبدأ وقتية المعلومات أي بإمكان مستخدمي المعلومات الحصول على المعلومات عند الحاجة لاتخاذ القرارات.	3.96	0.87	79.2	6
المتوسط العام		3.88			
الانحراف المعياري		0.44			

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (4-2) أن الفقرة (12) حازت على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية والتي بلغت (83.6%) و بمتوسط حسابي بلغ (4.18) والذي يعتبر مرتفع حيث يبين موافقة المشاركين على أن استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف يسهم في زيادة درجة المعرفة لدى المستفيد ما يمكنه من الاستفادة منها في تقييم الأداء واتخاذ القرارات، بينما احتلت الفقرة (2) المرتبة الثانية من حيث الأهمية حيث كانت نسبتها (82%) و بمتوسط حسابي (4.1) مما يشير إلى قبول المشاركين بأن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تتصف بالدورية والانتظام، أما الفقرة (10) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة حيث تحصلت على نسبة أهمية كانت (71.6%)، وبمتوسط حسابي (3.58).

وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات الخاصة بالفرضية الأولى (3.88) وهو أكبر من المتوسط النظري (3) ما يدل على أنّ نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي تتسم بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات.

- **الفرضية الفرعية الثانية : "تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على ربط الأنشطة الإدارية وتحسين أداء المصرف"**

يوضح الجدول (4-3) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين في الدراسة حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على ربط الأنشطة الإدارية وتحسين أداء المصرف.

جدول (4-3)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على ربط الأنشطة الإدارية وتحسين أداء المصرف

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
1	تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية ببعضها البعض، من خلال تقارير دورية ملائمة تعمل على تحقيق الأهداف.	4.17	0.83	83.4	1
2	تمكن نظم المعلومات المحاسبية من تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لنتائج تنفيذ الخطط الموضوعة، من خلال تقارير توفر بيانات تفصيلية لازمة لاتخاذ القرارات.	3.95	0.87	79	6
3	ترتبط نظم المعلومات المحاسبية بالهيكل التنظيمي للمصرف، بالشكل الذي يساعد الإدارة على تحقيق أهدافها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات الملائمة.	4.09	0.79	81.8	4
4	تستخدم المعلومات الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية في خدمة مختلف الإدارات داخل المصرف.	4.02	0.75	80.4	5
5	يتم توفير البيانات التحليلية والتفصيلية بالقدر الذي يفي باحتياجات صانعي القرار.	3.79	0.98	75.8	7
6	تساهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء المصرف.	4.11	0.78	82.2	3
7	تساعد نظم المعلومات المحاسبية في تسهيل عملية المراجعة.	4.15	0.73	83	2
	المتوسط العام			4.04	
	الانحراف المعياري			0.52	

نلاحظ من الجدول (4-3) أنّ جميع المتوسطات الحسابية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على ربط الأنشطة الإدارية وتحسين أداء المصرف تراوحت بين (3.79-

4.15)، ما يشير إلى موافقة المشاركين في الدراسة على كل الفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية، حيث جاءت الفقرة (1) في المرتبة الأولى بوزن نسبي (83.4%) وبمتوسط حسابي (4.17) تليها في الأهمية الفقرة (7) بوزن نسبي (83%) ومتوسط حسابي (4.15)، في حين حازت الفقرة (5) على المرتبة الأخيرة بوزن نسبي(75.8%) ومتوسط حسابي(3.79)، وبشكل عام نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات كان (4.04) وهو أعلى من المتوسط النظري للدراسة ما يدل على اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على ربط الأنشطة الإدارية وتحسين أداء المصرف.

الفرضية الفرعية الثالثة : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على المعالجة الصحيحة للبيانات وتيسير تدفقها داخل وخارج المصرف".

يبين الجدول (4-4) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين في الدراسة حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على المعالجة الصحيحة للبيانات وتيسير تدفقها داخل وخارج المصرف.

جدول (4-4)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على المعالجة الصحيحة للبيانات وتيسير تدفقها داخل وخارج المصرف

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
1	تتوافر إمكانية تدفق المعلومات لداخل وخارج المصرف.	3.42	1.01	68.4	6
2	لا يتم تكرار معالجة البيانات مرة أخرى.	3.38	0.98	67.6	7
3	تتوافر في نظم المعلومات المحاسبية إمكانية تصحيح الأخطاء بسهولة وسرعة.	3.78	0.86	75.6	5

4	تمكن نظم المعلومات المحاسبية على التكيف مع الأهداف الاستراتيجية والعوامل البيئية المؤثرة.	3.88	0.76	77.6	3
5	تمكن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من التكيف مع اللوائح والقوانين التي تصدرها الجهات المختصة.	4.04	0.73	80.8	1
6	تساعد نظم المعلومات المحاسبية على تخفيض تكاليف تبادل البيانات المالية مع الفروع الأخرى للمصرف.	3.81	0.93	76.2	4
7	تساعد نظم المعلومات المحاسبية على تخفيض تكاليف تبادل البيانات المالية بين المصارف.	4.02	0.79	80.4	2
المتوسط العام		3.76			
الانحراف المعياري		0.53			

من خلال البيانات الواردة في الجدول (4-4) يتبين لنا أنّ المتوسطات الحسابية لآراء المشاركين بالدراسة حول فقرات الفرضية الفرعية الثالثة تراوحت بين(3.38-4.04)، ما يدل على أنّ اتجاه المشاركين بالدراسة كان ايجابياً حول جميع فقرات الفرضية، فقد تحصلت الفقرة (5) على المرتبة الأولى بوزن نسبي(80.8%) وبمتوسط حسابي (4.04)، ما يشير إلى أنّ نظم المعلومات المحاسبية تمكن المصرف على التكيف مع الأهداف الاستراتيجية والعوامل البيئية المؤثرة بشكل سَلس ومُيسر، بينما جاءت الفقرة (2) في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (67.6%) ومتوسط حسابي(3.38)، وفي المجمل نجد أنّ المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات الفرضية بلغ (3.76) ما يدل على أنّ نظم المعلومات المحاسبية تتسم بالقدرة على المعالجة الصحيحة للبيانات وتيسير تدفقها داخل وخارج المصرف.

الفرضية الفرعية الرابعة : "تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على توفير الحماية لمكوناتها ومنع اختراقها".

يوضح الجدول (4-5) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين في الدراسة حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على توفير الحماية لمكوناتها ومنع اختراقها.

جدول (4-5)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على توفير الحماية لمكوناتها ومنع اختراقها

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
1	توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات تعبر بصدق عن حقيقة العمليات المصرفية.	4.06	0.81	81.2	2
2	تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بالحيادية وعدم التحيز.	4.17	0.73	83.4	1
3	توفر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات إمكانية الاعتماد عليها والثقة بها.	3.92	0.83	78.4	5
4	تمكن نظم المعلومات المحاسبية من توفير الحماية اللازمة لمكوناتها من خلال إجراءات أمنية لمنع اختراق هذه النظم.	3.67	1.02	73.4	6
5	توفر نظام خاص لسرية المعلومات نظراً لتعدد المستخدمين.	3.94	0.80	78.8	4
6	تمكن نظم المعلومات المحاسبية من النقل الأمن للبيانات الخاصة بعملية تحويل الأموال.	4.05	0.78	81	3
	المتوسط العام			3.96	
	الانحراف المعياري			0.54	

يظهر من جدول (4-5) أنّ المتوسطات الحسابية للآراء المشاركين بالدراسة حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على توفير الحماية لمكوناتها ومنع اختراقها تراوحت بين (3.67-4.17) بدرجة موافقة "موافق" لجميع فقرات الفرضية، حيث تحصلت الفقرة (2) على أعلى وزن نسبي والبالغ (83.4%) وبمتوسط حسابي (4.17) والتي تدل على تمتع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بالحيادية وعدم التحيز، في حين جاءت الفقرة (4) في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (73.4%)

وبمتوسط حسابي (3.67)، وبشكل عام نلاحظ أنّ اتجاهات المشاركين بالدراسة كانت ايجابية حول جميع فقرات الفرضية، فقد بلغ المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (3.96) وهو أعلى من المتوسط النظري ما يشير إلى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على توفير الحماية لمكوناتها ومنع اختراقها.

الفرضية الرئيسية الثانية :" تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالكفاءة في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات "

وتنقسم إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات ".

يبين الجدول رقم (4-6) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين في الدراسة حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات.

جدول (4-6)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
1	تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف ببساطة التصميم وسهولة الفهم من قبل جميع المستخدمين.	3.98	0.83	79.6	5

2	تتصف التقارير المالية التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية في المصرف بالدورية والانتظام.	4.1	0.68	82.0	2
3	تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف بالدقة والموثوقية.	4.04	0.89	80.8	4
4	تقدم نظم المعلومات المحاسبية في المصرف المعلومات المطلوبة للأطراف المهتمة بالنشاط المصرفي وبما يلائم الحاجات ذات الصلة بالموضوع التي تستخدم هذه المعلومات لأجله.	4.04	0.64	80.8	3
5	تركز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف على المسائل ذات الأهمية النسبية بالنسبة للمستخدمين.	3.81	0.72	76.2	9
6	إن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف موجهة للفئة المستفيدة منها بشكل مباشر.	3.8	0.81	76.0	10
7	تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف من المعلومات بالمرونة بحيث تتكيف مع التغيرات التي يمكن أن تحصل.	3.7	0.91	74.0	13
8	تغطي المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية في المصرف كل أوجه النشاط المتعلقة بالعمل المصرفي.	3.72	1.06	74.4	12
9	تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للتحقق، بمعني الوصول إلى نفس النتائج عند فحصها من قبل أشخاص مختلفين بإتباع طرق متماثلة.	3.93	0.81	78.6	7
10	تفوق الفائدة المحققة من مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف تكلفة إنتاجها والحصول عليها.	3.58	0.91	71.6	14
11	يساهم استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف في تقليل حالات عدم التأكد لدى المستفيد.	3.85	0.86	77.0	8
12	يساهم استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف في زيادة درجة المعرفة لدى المستفيد وبالتالي يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء واتخاذ القرارات.	4.18	0.70	83.6	1
13	يتبع المصرف سياسة محاسبية ثابتة تؤدي إلى إنتاج معلومات تتوفر فيها خاصية القابلية للمقارنة.	3.72	0.90	74.4	11

14	تحقق نظم المعلومات المحاسبية مبدأ وقتية المعلومات أي بإمكان مستخدمي المعلومات الحصول على المعلومات عند الحاجة لاتخاذ القرارات.	3.96	0.87	79.2	6
المتوسط العام		3.88			
الانحراف المعياري		0.44			

نلاحظ من الجدول (4–6) أنّ جميع المتوسطات الحسابية لآراء المشاركين حول مدى اتصاف نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات تتراوح بين (3.7– 4.18) مما يشير إلى موافقة المشاركين في الدراسة على كل فقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى، فقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (12) بوزن نسبي بلغ (83.6%) وبمتوسط حسابي بلغ (4.18)، تليها في الأهمية الفقرة (2) بوزن نسبي (82.0%) ومتوسط بلغ (4.1)، بينما حازت الفقرة (10) على المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (71.6%) وبمتوسط (3.58)، في حين كان المتوسط العام لجميع الفقرات (3.88) وهو أعلى من المتوسط النظري (3) مما يعنى أن اتجاهات المشاركين في الدراسة كانت إيجابية حول فقرات الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية :" تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف "

يبين الجدول (4–7) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين في الدراسة حول مدى اتصاف نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف .

جدول (4-7)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتصاف نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
15	تؤمن نظم المعلومات المحاسبية في المصرف التكامل والتنسيق بين مهام و وظائف الأقسام المختلفة للمصرف.	4.08	0.75	81.6	1
16	يؤدي تكامل نظم المعلومات المحاسبية في المصرف مع نظم المعلومات الفرعية إلى تفعيل أنشطة الأقسام مما يزيد من فعالية المصرف.	4.06	0.73	81.2	3
17	تتكامل نظم المعلومات الفرعية في المصرف مع نظم المعلومات المحاسبية لتشكل قاعدة بيانات واسعة موحدة ومركزية تؤدي إلى تنسيق وتكامل كافة الوظائف للوحدة المصرفية.	4.04	0.80	80.8	5
18	يؤدي تكامل نظم المعلومات الفرعية مع نظم المعلومات المحاسبية في المصرف إلى منع وتقليل حالات التكرار في البيانات التي يمكن أن يشترك فيها أكثر من واحد من النظم الفرعية.	3.89	0.92	77.8	7
19	تتمتع قاعدة البيانات المركزية الموحدة في المصرف بدرجة عالية من الأمن والسرية على البيانات التي تحتويها والمتاحة للتعامل من قبل كل المستفيدين منها.	3.91	0.85	78.2	6
20	توفر نظم المعلومات المحاسبية المتكاملة مع النظم الفرعية الأخرى السرعة في الحصول على احتياجات المستفيدين من المعلومات المختلفة وبما يساهم في تقليل الوقت والجهد المبذولين.	4.08	0.78	81.6	2
21	تحقق نظم المعلومات المحاسبية في المصرف التدفق السليم للبيانات والمعلومات بين أقسام وفروع المصرف في الوقت والشكل المناسبين.	4.05	0.73	81	4
	المتوسط العام			4.02	
	الانحراف المعياري			0.52	

من خلال البيانات الواردة في الجدول (4-7) يتبين لنا أنّ المتوسط الحسابي لآراء المشاركين بالدراسة يتراوح بين (3.89- 4.08)، حيث بلغت درجة الموافقة (موافق) في جميع الفقرات، فقد حازت الفقرة (15) على الترتيب الأول من حيث الأهمية بوزن نسبي (81.6%) وبمتوسط (4.08) ما يشير إلى أن نظم المعلومات المحاسبية تؤمن التكامل والتنسيق بين مهام و وظائف الأقسام المختلفة للمصرف، في حين جاءت الفقرة (18) في آخر الترتيب بوزن نسبي (77.8%) وبمتوسط (3.89)، وبشكل عام نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تجاوز المتوسط النظري للدراسة حيث بلغ (4.02) مما يعنى أن اتجاهات المشاركين كانت إيجابية حول جميع فقرات الفرضية، وهذا ما يشير إلى اتصاف نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف.

- الفرضية الفرعية الثالثة : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق ميزة تنافسية في المصارف التجارية "

يوضح جدول (4-8) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في الدراسة حول مدى اتصاف نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق ميزة تنافسية.

جدول (4-8)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتصاف نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق ميزة تنافسية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
22	تقدم نظم المعلومات المحاسبية في المصرف المعلومات الملائمة والموثوقة وفي الوقت المناسب.	3.85	0.80	77	12

23	تحقق نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف تخفيضاً في تكاليف الحصول على المعلومات وتحليلها خصوصاً في ظل استخدام النظم الآلية للمعلومات.	4.09	0.66	81.8	2
24	توفر نظم المعلومات المحاسبية البيانات اللازمة لتقييم التكلفة المتوسطة للخدمات والعمليات المصرفية.	3.9	0.76	78	10
25	توفر نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف ميزات تنافسية ناتجة عن وفورات الحجم.	3.93	0.81	78.6	8
26	يؤدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المصرف إلى تحسين إنتاجية العنصر البشري.	4.06	0.79	81.2	5
27	يساعد تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المصرف في تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء.	4.09	0.78	81.8	3
28	تسهم نظم المعلومات المحاسبية في إيجاد نوع من الرقابة على التكاليف في المصرف.	4.15	0.76	83	1
29	تساعد مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إدارة المصرف في ترشيد سلوك التكاليف وذلك من خلال توفير البيانات اللازمة لقياس وتحليل مؤشراتها.	4.0	0.78	80	7
30	تساعد مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المركز التنافسي للمصرف.	4.03	0.81	80.6	6
31	توفر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية البيانات اللازمة عن تغيرات الحصة السوقية للمصرف.	3.83	0.83	76.6	13
32	تقدم نظم المعلومات المحاسبية البيانات اللازمة لتقييم إنتاجية القروض الممنوحة.	4.08	0.71	81.6	4
33	تساعد مخرجات نظم المعلومات المحاسبية متتبعي النشاط المصرفي من تقييم إنتاجية الموجودات.	3.87	0.78	77.4	11
34	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الإدارة المصرفية لأعلى درجات الكفاءة التشغيلية.	3.91	0.88	78.2	9
المتوسط العام		3.98			
الانحراف المعياري		0.49			

من خلال مطالعة البيانات في الجدول (4-8) يتبن لنا أنّ المتوسطات الحسابية لآراء المشاركين بالدراسة حول فقرات الفرضية تتراوح بين (3.83-4.15)، بدرجة موافقة "موافق" على جميع الفقرات، فقد جاءت الفقرة (28) " تسهم نظم المعلومات المحاسبية في إيجاد نوع من الرقابة على التكاليف في المصرف" الأولى بوزن نسبي (83%) وبمتوسط حسابي (4.15)، تليها الفقرة (23) بوزن نسبي (81.8) ومتوسط حسابي (4.09) ما يشير إلى تحقيق نظم المعلومات المحاسبية الآلية المطبقة تخفيضاً في تكاليف الحصول على المعلومات وتحليلها، بينما جاءت الفقرة (31) الأقل أهمية بوزن نسبي (76.6%) ومتوسط (3.83)، وفي المجمل نجد أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات كان (3.98) ما يدل على مساعدة نظم المعلومات المحاسبية على تحقيق مزايا تنافسية في المصارف التجارية .

- الفرضية الفرعية الرابعة : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق الرقابة والتحكم الإداري في المصارف التجارية "

يوضح جدول (4-9) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في الدراسة حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق الرقابة والتحكم الإداري في المصارف التجارية.

جدول (4-9)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق الرقابة والتحكم الإداري

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
35	يؤدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المصرف إلى تحقيق نوع من الرقابة على كافة أنشطة المصرف.	4.06	0.75	81.2	1

36	تمكن نظم المعلومات المحاسبية إدارة المصرف من مراقبة ومواكبة تنفيذ العمليات و الخطط والسياسات.	4.03	0.69	80.6	2
37	تساعد نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف على عدم حدوث الأخطاء ومحاولة تجنبها مقدماً.	3.88	0.89	77.6	5
38	تقدم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف المعلومات الملائمة لتحديد الانحرافات في تنفيذ الخطط و السياسات.	3.89	0.80	77.8	4
39	تؤمن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف الحماية الكافية لأصول وسجلات المصرف.	3.87	1.00	77.4	6
40	توفر نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف كافة الإجراءات الرقابية اللازمة لتحقيق أهداف المصرف.	3.78	1.05	75.6	7
41	تسهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تخفيض أثر التهديدات المالية المتعددة التي يتعرض لها المصرف.	3.69	0.96	73.8	8
42	توفر نظم المعلومات المحاسبية المعلومات المطلوبة عن مدى التزام المصرف بالقوانين النافذة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية و الإشرافية.	3.96	0.75	79.2	3
المتوسط العام		3.90			
الانحراف المعياري		0.57			

يظهر من الجدول (4-9) أنّ المتوسطات الحسابية لآراء المشاركين بالدراسة حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق الرقابة والتحكم الإداري، حيث تراوحت بين (3.69-4.06)، أي بدرجة موافقة "موافق" لجميع فقرات الفرضية، فقد تحصلت الفقرة (35) على أعلى وزن نسبي و البالغ (81.2%) وبمتوسط حسابي (4.06)، ما يعني أن المشاركين يرون بأن نظم المعلومات المحاسبية تساعد على تحقيق نوع من الرقابة على كافة أنشطة المصرف، تلتها من حيث الأهمية فقرة (36) بوزن نسبي بلغ (80.6) وبمتوسط (4.03)، أما الفقرة (41) احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي(73.8) ومتوسط (3.69)، وبشكل عام نجد أنّ اتجاهات المشاركين بالدراسة كانت إيجابية

حول جميع فقرات الفرضية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (3.90) وهو أعلى من المتوسط النظري، ما يشير إلى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق الرقابة والتحكم الإداري في المصارف التجارية.

– الفرضية الفرعية الخامسة : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها في المصارف التجارية "

يظهر جدول (4–10) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في الدراسة حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها.

جدول (4–10)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لآراء المشاركين حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرات أهمية الفقرة
43	تساعد نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف في ايجاد عملية مستمرة لتقيم المخاطر.	4.01	0.82	80.2	5
44	تسهم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف في إيجاد شبكة معلومات بعيدة المدى تولد تدفقاً مستمراً من المعلومات حول أنشطة المصرف.	3.8	0.91	76	9
45	تعتبر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من القوائم والتقارير المالية أهم المصادر المعتمدة لتحديد المخاطر.	4.17	0.77	83.4	2

46	تمكن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إدارة المصرف التجاري من الحكم على كفاءة السياسة الائتمانية ومدى جدواها الاقتصادية.	4.09	0.64	81.8	3
47	توفر نظم المعلومات المحاسبية البيانات التي تحتاجها إدارة المصرف في قياس مخاطر التشغيل التي يتعرض لها المصرف.	4.17	0.71	83.4	1
48	تمد نظم المعلومات المحاسبية الإدارة المصرفية بالبيانات اللازمة لإدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف.	4.03	0.85	80.6	4
49	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإدارة في ترشيد الاستثمارات بالشكل الذي يقلل من مخاطر مراقبتها إلى أدنى حد ممكن.	4.0	0.75	80	6
50	تؤمن نظم المعلومات المحاسبية للهيئات الرقابية البيانات اللازمة للوقوف على مدى كفاية الأصول السائلة، من مختلف العملات في سداد الودائع ومقابلة الالتزامات المستحقة عند الطلب.	3.89	0.85	77.8	7
51	تساعد نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في قياس مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف.	3.86	0.97	77.2	8
المتوسط العام				4.00	
الانحراف المعياري				0.53	

يتضح من الجدول (4–10) أنّ المتوسطات الحسابية لآراء المشاركين في الدراسة حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها تراوحت بين (3.8–4.17)، بدرجة موافقة "موافق" لجميع الفقرات، فقد جاءت الفقرة (47) الأولى من حيث الأهمية بوزن نسبي بلغ(83.4%) و بمتوسط حسابي(4.17)، ما يدل على موافقة المشاركين على توفير نظم المعلومات المحاسبية للبيانات التي تحتاجها إدارة المصرف في قياس مخاطر التشغيل التي يتعرض لها المصرف، تليها الفقرة (45) بوزن نسبي (83.4) و بمتوسط (4.17)، أي أن المشاركين

يرون بأن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من القوائم والتقارير المالية تعتبر أهم المصادر المعتمدة لتحديد المخاطر، أما أقل الفقرات أهمية كانت الفقرة رقم (44) بوزن نسبي بلغ (76%) ومتوسط حسابي(3.8)، وبشكل عام كانت اتجاهات المشاركين إيجابية حول جميع فقرات الفرضية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (4.0) وهو يعتبر أعلى من المتوسط النظري ما يشير إلى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها في المصارف التجارية.

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

تمّ في هذا الجانب اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي، وذلك بهدف الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية، حيث تمّ صياغة الفرضيات الصفرية والتي تتنافى مع فرضيات الدراسة، فيما تتماشى الفرضية البديلة مع فرضيات الدراسة، فقد تمّ إجراء اختبار(T) One-Sample Test ، نظراً لأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)، بمعنى أنه تم قبول احتمال وقدره 0.05 لرفض الفرض الصفري مع انه صحيح، بحيث اذا كانت القيمة المشاهدة ($P- Value \leq 0.05$) فإنه يتم رفض الفرض الصفري و قبول الفرض البديل، أما اذا كانت ($P-Value > 0.05$) فإنه يتم قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البديل، وتمّ التوصل إلى النتائج التالية :

4-4-1 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى :

الفرضية الصفرية H0 : " لا تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالفاعلية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات "

الفرضية البديلة H1 : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالفاعلية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات "

وسيتم اختبار هذه الفرضية عن طريق اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى :

الفرضية الصفرية H0 : " لا تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات".

الفرضية البديلة H1 : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات ".

يتضح من الجدول (4-11) أن قيمة اختبار T المحسوبة كانت (20.316) ، وأنّ القيمة المشاهدة (P-Value= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α =0.05)، وعليه تمّ رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات ".

جدول (4-11)

نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات "

الفرضية الفرعية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T-	درجة الحرية	القيمة المشاهدة P-value
	3.88	0.44	20.316	102	0.000

الفرضية الفرعية الثانية :

الفرضية الصفرية H0 : " لا تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على ربط الأنشطة الإدارية وتحسين أداء المصرف".

الفرضية البديلة H1 :" تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على ربط الأنشطة الإدارية وتحسين أداء المصرف".

من خلال الاطلاع على الجدول (4-12) يتبين لنا أنّ قيمة اختبار T المحسوبة كانت (19.894) ، وأنّ القيمة المشاهدة (P-Value= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α =0.05)، وعليه تمّ رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على ربط الأنشطة الإدارية وتحسين أداء المصرف ".

جدول (4-12)

نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على ربط الأنشطة الإدارية وتحسين أداء المصرف

الفرضية الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T-	درجة الحرية	القيمة المشاهدة P-value
الثانية	4.04	0.52	19.894	102	0.000

الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية H0 : " لا تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على المعالجة الصحيحة للبيانات وتيسير تدفقها داخل وخارج المصرف "

الفرضية البديلة H1 : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على المعالجة الصحيحة للبيانات وتيسير تدفقها داخل وخارج المصرف".

يبين لنا جدول (4-13) أنّ قيمة اختبار T المحسوبة كانت (14.449) ، وأنّ القيمة المشاهدة (P-Value= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α =0.05)، وعليه تمّ رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على المعالجة الصحيحة للبيانات وتيسير تدفقها داخل وخارج المصرف ".

جدول (4-13)

نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على المعالجة الصحيحة للبيانات وتيسير تدفقها داخل وخارج المصرف

الفرضية الفرعية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T-	درجة الحرية	القيمة المشاهدة P-value
	3.76	0.53	14.449	102	0.000

الفرضية الفرعية الرابعة:

- **الفرضية الصفرية H0 :** " لا تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على توفير الحماية لمكوناتها ومنع اختراقها ".

الفرضية البديلة H1 : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على توفير الحماية لمكوناتها ومنع اختراقها".

من خلال الاطلاع على جدول (4-14) نلاحظ أنّ قيمة اختبار T المحسوبة كانت (18.174) ، وأنّ القيمة المشاهدة (P-Value= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α =0.05)، وعليه تمّ رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على توفير الحماية لمكوناتها ومنع اختراقها ".

جدول (4-14)

نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالقدرة على توفير الحماية لمكوناتها ومنع اختراقها

الفرضية الفرعية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T-	درجة الحرية	القيمة المشاهدة P-value
	3.96	0.54	18.174	102	0.000

بناءً على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، تمّ قبول الفرضية الرئيسية البديلة، أي أنّ نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية تتسم بالفاعلية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراستي (رحاحلة وصيام، 2006) ودراسة (أبو شعبان، 2014) اللتان أجريتا على المصارف التجارية الأردنية و الفلسطينية على التوالي، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية تتسم بالفاعلية، من خلال توفير معلومات تتسم بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملائمة، الموثوقية ، القابلية للفهم ، القابلية للمقارنة)، ما يمكن مستخدمي هذه المعلومات من الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات أكثر رشداً.

4-4-2 الفرضية الرئيسية الثانية

الفرضية الصفرية H0 : " لا تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالكفاءة في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات "

الفرضية البديلة H1 : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالكفاءة في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات "

وسيتم اختبار هذه الفرضية عن طريق اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى :

الفرضية الصفرية H0 : " لا تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات"

الفرضية البديلة H1 : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات"

يتضح من الجدول (4-15) أن قيمة اختبار T المحسوبة كانت (20.316) ، وأنّ القيمة المشاهدة (P-Value= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α =0.05) وعليه تمّ رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات ".

جدول (4-15)

نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات "

معيار تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T-	درجة الحرية	القيمة المشاهدة P-value
	3.88	0.44	20.316	102	0.000

- الفرضية الفرعية الثانية :

الفرضية الصفرية H0 : " لا تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف"

الفرضية البديلة H1 : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف "

من خلال الاطلاع على جدول (4-16) نلاحظ أن قيمة اختبار T المحسوبة كانت (19.798) ، وأنّ القيمة المشاهدة (P-Value= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05= α) وعليه تمّ رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة و التي تنص على " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف ".

جدول (4-16)

نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف

معيار تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T-	درجة الحرية	القيمة المشاهدة P-value
	4.01	0.52	19.798	102	0.000

- الفرضية الفرعية الثالثة :

الفرضية الصفرية H0 : " لا تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق ميزة تنافسية في المصارف التجارية"

الفرضية البديلة H1 : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق ميزة تنافسية في المصارف التجارية"

يبين لنا جدول (4-17) أن قيمة اختبار T المحسوبة كانت (20.555) ، وأنّ القيمة المشاهدة (P-Value= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α =0.05) وعليه تمّ رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة و التي تنص على " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف "

جدول (4-17)

نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق ميزة تنافسية في المصارف التجارية

معيار تحقيق ميزة تنافسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T-	درجة الحرية	القيمة المشاهدة P-value
	3.99	0.48	20.555	102	0.000

- الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الصفرية H0 : " لا تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق الرقابة والتحكم الإداري في المصارف التجارية "

الفرضية البديلة H1 : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق الرقابة والتحكم الإداري في المصارف التجارية "

من خلال الاطلاع على جدول (4-18) نلاحظ أنّ قيمة اختبار T المحسوبة كانت (15.882) ، وأنّ القيمة المشاهدة (P-Value= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (α =0.05) وعليه تمّ رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة و التي تنص على " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق الرقابة والتحكم الإداري في المصارف التجارية ".

جدول (4-18)

نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تحقيق الرقابة والتحكم الإداري

معيار تحقيق الرقابة والتحكم الإداري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T-	درجة الحرية	القيمة المشاهدة P-value
	3.99	0.57	15.882	102	0.000

- الفرضية الفرعية الخامسة :

الفرضية الصفرية H0 : " لا تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها في المصارف التجارية "

الفرضية البديلة H1 : " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها في المصارف التجارية "

من خلال الاطلاع على جدول (4-19) نلاحظ أن قيمة اختبار T المحسوبة كانت (19.186) ، وأنّ القيمة المشاهدة (P-Value= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05= α) وعليه تمّ رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة والتي تنص على " تتسم نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها في المصارف التجارية".

جدول (4-19)

نتائج اختبار T حول مدى اتسام نظم المعلومات المحاسبية بالمقدرة على تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها

معيار تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T-	درجة الحرية	القيمة المشاهدة P-value
	4	0.53	19.186	102	0.000

بناءً على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، تمّ قبول الفرضية الرئيسية البديلة، أي أنّ نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية تتسم بالكفاءة في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (شحاتة والعاصي، 2010)، و التي أجريت على المصارف التجارية السورية، حيث خلصت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية تتسم بالكفاءة عن طريق تمتع مخرجاتها بالمقدرة على تلبية و إشباع حاجات مستخدمي المعلومات المختلفة، بالإضافة إلى مساعدة هذه النظم على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف من خلال التنسيق بين وظائف ومهام الأقسام المختلفة للمصرف وتحقيق التكامل مع نظم المعلومات الفرعية المطبقة بالمصارف التجارية، كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (صيام و المهندي، 2007) ، التي أجريت على المصارف التجارية الأردنية، حيث اشارت إلى أنّ التطور التكنولوجي واستخدام وسائل الاتصال الحديثة قد أسهمت في الزيادة من كفاءة نظم المعلومات المحاسبية من خلال رفع نسبة المنفعة إلى التكلفة واتصاف هذه النظم بخصائص المرونة والبساطة والموثوقية.

4-5 النتائج والتوصيات

تناول هذا الجانب نتائج الدراسة المتوصل إليها بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات المقترحة.

4-5-1 نتائج الدراسة

من خلال دراسة الموضوع من الجانب النظري والميداني و تحليل البيانات إحصائياً توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أنّ نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية تتسم بالفاعلية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات، ولقد تبين ذلك من خلال تمتع مخرجاتها بالبساطة في التصميم وسهولة في الفهم وبالمرونة بشكل يسمح لها بالتكيف مع اللوائح و القوانين التي تصدرها الجهات المختصة، كما أنها تتصف بالملائمة من حيث توفرها في الوقت المناسب و من قدرتها على التنبؤ وإمكانية التحقق، هذا و تتصف أيضاً هذه المخرجات بالحيادية وعدم التحيز بالإضافة إلى الدقة والموثوقية بحيث تمنح متخذي القرارات إمكانية الاعتماد عليها، كذلك الاستفادة منها في مقارنة نتائج السنوات المختلفة للمصرف إضافة إلى إمكانية المقارنة بين نتائج المصارف المختلفة لنفس السنة وذلك لاتسامها بخاصية القابلية للمقارنة، كما أنّ نظم المعلومات المحاسبية تسهم في توفير الحماية اللّازمة لمكوناتها من خلال إجراءات أمنية لمنع اختراق النظام وتساعد كذلك على تسهيل القيام بعملية المراجعة.

- أنّ نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية تتسم بالكفاءة في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات، ويتضح ذلك من خلال تمتع مخرجاتها بالمقدرة على تلبية حاجات مستخدمي المعلومات، ويرجع ذلك لاعتماد المصارف على تكنولوجيا المعلومات و وسائل الاتصال الحديثة في تطوير أنظمة معلوماتها، كما أنها تساعد على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف،

وذلك عن طريق تأمين التكامل بين مهام ووظائف الأقسام المختلفة للمصرف، وتوفير التكامل مع النظم الفرعية الأخرى مما يسهم في تقليل الوقت والجهد المبذولين، هذا و تحقق هذه النظم للمصرف مزايا تنافسية عديدة حيث يتبين ذلك عبر مساعدتها على تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وترشيد سلوكها، خصوصاً في ظل استخدام النظم الآلية، بالإضافة إلى المساهمة في تقييم المركز التنافسي للمصرف و توفير البيانات اللازمة عن التغيرات في الحصة السوقية.

كما تؤدي نظم المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في تحقيق الرقابة والتحكم الإداري في المصارف التجارية، وذلك من خلال تمكين إدارة المصرف من مراقبة ومواكبة تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة، وكذلك تأمين الحماية الكافية للأصول والسجلات، بالإضافة إلى توفير المعلومات المطلوبة على مدى التزام المصرف بالقوانين النافذة، هذا وتسهم هذه النظم من تقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها، حيث تمكن مخرجاتها من المعلومات إدارة المصرف من الحكم على كفاءة السياسة الائتمانية المتبعة، والمساعدة على ترشيد الاستثمارات بالشكل الذي يقلل من مخاطر مراقبتها إلى أدنى حد ممكن.

4-5-2 التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية :

- تعزيز استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، نظراً لما تقوم به هذه الأنظمة من تقديم بيانات ومعلومات تسهم في ترشيد عمليات التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات.

– ضرورة اهتمام الإدارة العليا بالمصارف التجارية بالبنية التحتية لنظم الاتصالات والشبكات، نظراً لدورها في تشغيل نظم المعلومات المحاسبية، والتي تؤدي في حال ضعفها إلى عرقلة استخدام هذه النظم و التأثير على قدرتها في أداء مهامها المنوطة بها.

– إجراء المزيد من البحوث حول سبل تطوير لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية لتكون قادرة على توفير المعلومات التي تؤهلها للمنافسة ومواجهة تحديات العولمة.

قائمة المراجع

- المراجع العربية :

- أحمد، بسام محمود، (2006)،" دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية "، (**رسالة ماجستير**)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- أحمد، حنان حسن، (2013)،" أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية "،(**رسالة ماجستير**) جامعة عمان العربية، الأردن.

- أسماء، زمرة، (2013)،" دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبية "، (**رسالة ماجستير**)،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- أبو شعبان ، بكر خضر، (2014)،" تقييم مدى فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ظل تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في قاع غزة"، (**رسالة ماجستير**)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين.

- أيوب، قيشاح، (2015)،" واقع التجارة الإلكترونية في المؤسسات المصرفية: دراسة حالة بنك بدر"، (**رسالة ماجستير**)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر .

- برهان، محمد نور، غازي إبراهيم،(1998)،"نظم المعلومات المحوسبة"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن.

- البحيصي، عصام محمد والشريف، حرية شعبان، (2007)،" مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة "، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد 16، العدد الثاني، 904 .

- الجـزراوي ، إبـراهيم محمـد، و لقمـان محمـد سـعيد، (2009)،" أدوات تكنولوجيـا المعلومـات ودورهـا فـي كفـاءة وفاعليـة المعلومـات المحاسـبية"، **مجلـــة الإدارة و الاقتصـــاد**، العـدد 75، 12-13.

- جـل، إدمـون طـارق، (2010)،" مـدى فاعليـة نظـم المعلومـات المحاسـبية فـي المصـارف التجاريـة العراقيـة الأهليـة مـن وجهـة نظـر الإدارة"، **(رسـالة ماجسـتير)**، كليـة الأعمـال، جامعـة الشرق الأوسط، العراق.

- الجوهر، كريمـة علـي، (2011)، " العلاقـة بـين الخصـائص النوعيـة للمعلومـات المحاسـبية وقواعـد الحوكمة لمجلس الإدارة "، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 90، 114.

- الجبـوري، فـؤاد عبدالمحسـن، (2014)،" دور تكنولوجيـا المعلومـات فـي تحسـين جـودة المعلومـات المحاسبية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق "، **مجلـة جامعـة بابـل للدراسـات الاقتصـادية والإداريـة والماليـة**، العدد الثاني ، 98.

- جبريـل، القرشـي أحمـد إبـراهيم، (2015)،"أثـر نظـم المعلومـات المحاسـبية الإلكترونيـة فـي أداء المراجعـة الداخليـة : دراسـة ميدانيـة علـى بنـك السـودان المركزي"، **(رسـالة ماجسـتير)**، كليـة الدراسـات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان.

- الـدهراوي، كمـال الـدين، سـمير كامـل، (1998)،" نضـم المعلومـات المحاسـبية "، الـدار الجامعيـة، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- دياب، سهيل رزق،(2003)،"مناهج البحث العلمي"، بدون ناشر، غزة، فلسطين.

– ديبان، السيد عبدالمقصود و عبداللطيف، ناصر نورالدين، (2004)،" نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا "، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

– دباغية و السعدي، محمد ، إبراهيم خليل، (2011)،" أثر العوامل البيئية على كفاءة و فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين : دراسة تحليلية في الشركات التأمين الأردنية"، **مجلة الإدارة و الاقتصاد** ، العدد 90، 60–62.

– هلالي، حسين مصطفى، (2004)،" الدعم المؤسسي والمعلوماتي لعمل المراكز الاستراتيجية في الحكومة "، ورشة عمل أمن ونظم المعلومات، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.

– زريقات ، قاسم محمد، و احمد يوسف كلبونة، و عمر محمد زريقات، و رأفت سلامة سلامة، (2011)، " أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد 19، العدد 2 .

– الحفناوي، محمد يوسف، (2001)،" نظم المعلومات المحاسبية "،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

– الحميدي، نجم عبدالله و عبدالرحمن الأحمد و سلوى أمين، (2004)،" نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

– حسين، أحمد حسين، (2004)،" نظم المعلومات المحاسبية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

– حسين، أحمد حسين، (2006)،" نظم المعلومات المحاسبية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

– حميدي، زينب عباس، (2009)،" الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب "، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 95، 44.

– حلاسة، سمير رمضان، (2013)،"مدى ملائمة مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية لمتطلبات متخذي القرارات الإدارية "، **(رسالة ماجستير)**، قسم المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين.

– يحي، زياد هاشم، والحبيطي، قاسم محسن، (2003)" **نظم المعلومات المحاسبية**"، دار الحدباء للطباعة ، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق.

– يحي، زياد هاشم و العبدلي، اخلاص هزاع، (2005)،" إمكانية تطوير نظم المعلومات المحاسبية في المصارف من خلال استخدام وسائل تقنيات المعلومات الحديثة "، **مجلة بحوث مستقبلية**، العدد 12، 96.

– كبلان، عبدالسلام علي و عبدالعزيز اعبيد و مراجع غيث و عبدالرزاق جبريل، (2007)،" تصميم نظم المعلومات المحاسبية نظرياً وتطبيقياً "، دار الفضيل للطباعة والنشر، بنغازي، ليبيا.

– لعماري، أحمد، (2004)،" نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية "، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 134.

– موسكوف ستيفن، سيمكن مارك،(1989)" نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات(مفاهيم و تطبيقات)"، دار المريخ للنشر.

– المغراوي، حنان ميلاد، (2004)،" مدى فاعلية الأنظمة المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لمواكبة التطور في الخدمات المصرفية الحديثة"، (**رسالة ماجستير**)، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

– المخادمة، أحمد عبدالرحمن، (2004)،" أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية : دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية "، **مجلة المنارة**، مجلد 13، 270.

– ميده، إبراهيم،(2009)،" العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الأول، 534-535.

– المجهلي، ناصر محمد،(2009)،" خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات : دراسة حالة مؤسسة اقتصادية "، (**رسالة ماجستير**)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

– مشتهى ، صبري ماهر، و علام حمدان، و طلال حمدون، (2011)،" مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي: دراسة مقارنة على المصارف الأردنية والفلسطينية"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية** ، المجلد 38، العدد الأول، 22 .

– مراد ، مرابط (2015)، " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمات المصرفية : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية" ، (**رسالة ماجستير**)، جامعة بسكرة، الجزائر.

– نوح ، بوزيدي، (2014)،" دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي : دراسة ميدانية"، (**رسالة ماجستير**)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر .

– سيكاران، أوما،(2006)،"طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية"، دار المريخ للنشر والتوزيع، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

– السقا، زياد هاشم، (2011)،" نظام المعلومات المحاسبية "، الطبعة الثانية، دار الطارق للنشر والتوزيع، الموصل، العراق.

– سفيان، بوفروعة، (2012)،" نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية "، **(رسالة ماجستير)**، جامعة منتوري، قسطنطينية، الجزائر.

– الساحلي، فاطمة سعد، (2015)،" مدى المعرفة بتقنية المعلومات الحديثة وأثره على مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية "**(رسالة ماجستير)**، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

– السقا ، منذر صبحي، (2016)،" تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية: دراسة تطبيقية"، **(رسالة ماجستير)**، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.

– عطية، هاشم احمد، (1999)،" مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

– عبدالله، خالد أمين و قطناني، خالد، (2007)،" البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية: دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الأردن "، **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية**، المجلد 10، العدد الأول، 2–5.

- عمر، غزازي، (2008)،" الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية"، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية** ، العدد الرابع، 23.

- علي، حمادي، (2011)،" أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة "،**(رسالة ماجستير)**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- عطيوي، رائدة إبراهيم، (2012)،" أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق غلى جودة عمل المدقق الخارجي "، **(رسالة ماجستير)**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- العلمي، حسام أحمد، (2015)،" دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي "، **(رسالة ماجستير)**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- عماد، العبيدي، (2017)،" استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين نظم تسعير الخدمات المصرفية"، **(رسالة ماجستير)**، جامعة بنغازي، ليبيا.

- الصباغ، عماد عبدالوهاب، (2004)،" نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها "،الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر.

- صيام، وليد زكريا ، و محمد عبدالله، (2007)،" مدى إسهام التجارة الإلكترونية و وسائل الاتصال الحديثة في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية** ،الجامعة الأردنية، المجلد 34، العدد الأول، 34-35.

– القشـــي ، ظـــاهر شـــاهر، (2003)، " مـــدى فاعليـــة نظـــم المعلومـــات المحاســـبية فـــي تحقيـــق الأمـــان والتوكيديـــة والموثوقيـــة فـــي ظـــل التجـــارة الإلكترونيـــة " **بحـــث دكتـــوراه**، كليـــة الدراســـات الإدارية والمالية ، جامعة عمان، الأردن.

– قاسم، عبدالرزاق محمد، (2004)،" تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية "، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

– قاعود، محمد محمد، (2007)،" دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في غزة "،(**رسالة ماجستير**)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

– القـــدومي ، ثـــائر عـــدنان، (2008)،" العوامـــل المـــؤثرة فـــي انتشـــار الصـــيرفة الإلكترونيـــة : دراســـة تطبيقيـــة علـــى البنـــوك التجاريـــة الأردنيـــة "، **المجلـــة الأردنيـــة للعلـــوم التطبيقيـــة**، المجلـد 11، العدد الثاني، 294 .

– قاسم، عبـدالرزاق و العلـي، أحمـد، (2012)،" أثـر تقانـة المعلومـات فـي تطـوير نظـم العمليـات المصارف العامة في سورية "، **مجلـة جامعـة دمشـق للعلـوم الاقتصـادية والقانونيـة**، مجلد 28، العدد الأول، 308–309 .

– قشـطيني ، منيـرة، (2012)،" فعاليـة اسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات فـي تطـوير نظـام المعلومـات بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، (**رسالة ماجستير**)، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر، الجزائر.

– رحاحلة، محمد ياسين و صيام، وليد زكريا، (2006)،" مدى ملائمة مخرجات النظم المحاسبية الآلية لمتطلبات متخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية "، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 33، العدد الثاني، 267.

– الرملي، فياض حمزة، (2011)،" نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة "،الطبعة الأولى، الأبادي للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.

– الشيرازي، عباس مهدي، (1990)،" نظرية المحاسبة "، الطبعة الأولى، دار ذات السلاسل، الكويت.

– شبير، أحمد عبدالهادي، (2006)،" دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين "، **(رسالة ماجستير)**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

– الشريف، حرية شعبان، (2006)،" مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة "،**(رسالة ماجستير)**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

– شاهين ، علي عبدالله، (2011)،" العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين.

– خالد، محمد مطهر، (2004)،" تقييم أداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسب الآلي وملاءمتها لتلبية احتياجات الإدارة "، **(رسالة ماجستير)**، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

– خشبة، محمد السعيد، (2006)،" نظم المعلومات المفاهيم والتكنولوجيا "، دار الإشعاع للطباعة، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

– الخشالي، جار الله و القطب، محي الدين، (2007)،" فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية "، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 3، العدد الأول ، 26.

– خليفة، محمد عبدالعزيز و ماجدة حسين و محمد عبد الحافظ، (2007)،" دراسات في نظم المعلومات المحاسبية "، النصر للطباعة والإعلان، جمهورية مصر العربية.

– المراجع الأجنبية :

- Rahahleh , Muhammad; Siam, Walid (2007), "Evaluation of Computerized Accounting Information Systems Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks", AL- Manarah.

- Sarokolaei, Mehdi; Bishak, Mohammadsadegh; Rahimipoor, Akbar; Sahabi, Ehsan (2012)," The Effect of Information Technology on Efficacy of the Information of Accounting System", International Conference on Economics, Trade and Development, IPEDR.

-Shareia, Bubaker, (2016), "Accountig Information Systems in Developing Countries", Journal of Business & Economic Policy, Vol. 3, No. 1,p 46-57.

- المواقع الإلكترونية :

- جمال، عبدالرحمن،(2013)، مقال بعنوان "ما معنى كلمة تكنولوجيا وما المقصود بتكنولوجيا المعلومات"، **مدونة عباقرة تكنولوجيا المعلومات على الإنترنت: تاريخ الدخول 2017/9.**

- ويكبيديا، موقع إلكتروني، https://ar.wikipedia.org/wiki : تاريخ الدخول 2017/9 .

- يحي ، زيد هاشم، و صدام محمد الحيالي، (2012)،" تأثير التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية"، **مكتبة شذرات الإلكترونية**، موقع منتدى شذرات: تاريخ الدخول 2017/8.

- الشحادة و العاصي، عبدالرزاق قاسم، سعد محمد،(2010)،" إطار متكامل لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية"، **موسوعة الاقتصاد و التمويل الإسلامي على الإنترنت**: تاريخ الدخول 2017/8.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1) الاستبيان

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة

أخي الكريم، أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد ،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول **" تقييم مدى كفاءة و فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية وفقاً لتقنية المعلومات"**

(دراسة ميدانية من وجهة نظر الإدارة)

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة بنغازي.

لذا يرجى من حضرتكم قراءة فقرات الاستبانة المرفقة واختيار الإجابة التي ترونها تعكس الواقع العملي، حيث أن تعاونكم واهتمامكم بالإجابة عن فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية يعد عاملاً مهماً في نجاح الدراسة.

علماً بأن هذه البيانات ستعامل بسرية مطلقة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين حسن تعاونكم

الباحث

منصور محمد عبدالجليل

الجزء الأول: معلومات عامّة :

الرجاء وضع علامة (√) أمام ما هو مناسب، ملء الفراغ حسب طبيعة كل فقرة:

1- أسم المصرف..... / الفرع الذي تعمل به .....

2- المؤهل العلمي :

☐ دبلوم متوسط. ☐ دبلوم عالي. ☐ بكالوريوس.

☐ ماجستير. ☐ دكتوراه. ☐ أخرى تذكر(.....).

3- التخصص:

☐ محاسبة. ☐ إدارة أعمال ☐ تمويل ومصارف.

☐ حاسوب. ☐ أخرى تذكر (.....).

4- عدد سنوات الخبرة : ☐

5- المسمى الوظيفي :

☐ مدير عام أو مدير منطقة . ☐ مدير فرع أو النائب عنه. ☐ رئيس قسم

☐ موظف. أخرى تذكر (.....).

ثانياً : الرجاء وضع علامة (√) في المربع المناسب :

م	العبارات	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
المحور الأول : تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالفاعلية والكفاءة في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات، حيث أنها :						
1	تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف ببساطة التصميم وسهولة الفهم من قبل جميع المستخدمين.					
2	تتصف التقارير المالية التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية في المصرف بالدورية والانتظام.					
3	تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف بالدقة والموثوقية.					
4	تقدم نظم المعلومات المحاسبية في المصرف المعلومات المطلوبة للأطراف المهتمة بالنشاط المصرفي وبما يلائم الحاجات ذات الصلة بالموضوع التي تستخدم هذه المعلومات لأجله.					
5	تركز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف على المسائل ذات الأهمية النسبية بالنسبة للمستخدمين.					
6	إن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف موجهة للفئة المستفيدة منها بشكل مباشر.					
7	تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف من المعلومات بالمرونة بحيث تتكيف مع التغيرات التي يمكن أن تحصل.					
8	تغطي المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية في المصرف كل أوجه النشاط المتعلقة بالعمل المصرفي.					
9	تتصف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للتحقق، بمعني الوصول إلى نفس النتائج عند فحصها من قبل أشخاص مختلفين بإتباع طرق متماثلة.					
10	تفوق الفائدة المحققة من مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف تكلفة إنتاجها والحصول عليها.					
11	يساهم استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف في تقليل حالات عدم التأكد لدى المستفيد.					

12	يساهم استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصرف في زيادة درجة المعرفة لدى المستفيد وبالتالي يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء واتخاذ القرارات.					
13	يتبع المصرف سياسة محاسبية ثابتة تؤدي إلى إنتاج معلومات تتوفر فيها خاصية القابلية للمقارنة.					
14	تحقق نظم المعلومات المحاسبية مبدأ وقتية المعلومات أي بإمكان مستخدمي المعلومات الحصول على المعلومات عند الحاجة لاتخاذ القرارات.					
المحور الثاني : تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالفاعلية في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات، حيث أنها :						
1	تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية ببعضها البعض، من خلال تقارير دورية ملائمة تعمل على تحقيق الأهداف.					
2	تمكن نظم المعلومات المحاسبية من تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لنتائج تنفيذ الخطط الموضوعة، من خلال تقارير توفر بيانات تفصيلية لازمة لاتخاذ القرارات.					
3	ترتبط نظم المعلومات المحاسبية بالهيكل التنظيمي للمصرف، بالشكل الذي يساعد الإدارة على تحقيق أهدافها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات الملائمة.					
4	تستخدم المعلومات الناتجة عن نظم المعلومات المحاسبية في خدمة مختلف الإدارات داخل المصرف.					
5	يتم توفير البيانات التحليلية والتفصيلية بالقدر الذي يفي باحتياجات صانعي القرار.					
6	تتوافر إمكانية تدفق المعلومات لداخل وخارج المصرف.					
7	لا يتم تكرار معالجة البيانات مرة أخرى.					
8	تتوافر في نظم المعلومات المحاسبية إمكانية تصحيح الأخطاء بسهولة وسرعة.					
9	تساهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء المصرف.					
10	تمكن نظم المعلومات المحاسبية على التكيف مع الأهداف الاستراتيجية والعوامل البيئية المؤثرة.					
11	توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات تعبر بصدق عن حقيقة العمليات المصرفية.					
12	تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بالحيادية وعدم التحيز.					

13	توفر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات إمكانية الاعتماد عليها والثقة بها.					
14	تمكن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من التكيف مع اللوائح والقوانين التي تصدرها الجهات المختصة.					
15	تمكن نظم المعلومات المحاسبية من توفير الحماية اللازمة لمكوناتها من خلال إجراءات أمنية لمنع اختراق هذه النظم.					
16	توفر نظام خاص لسرية المعلومات نظراً لتعدد المستخدمين.					
17	تمكن نظم المعلومات المحاسبية من النقل الأمن للبيانات الخاصة بعملية تحويل الأموال.					
18	تساعد نظم المعلومات المحاسبية على تخفيض تكاليف تبادل البيانات المالية مع الفروع الأخرى للمصرف.					
19	تساعد نظم المعلومات المحاسبية على تخفيض تكاليف تبادل البيانات المالية بين المصارف.					
20	تساعد نظم المعلومات المحاسبية في تسهيل عملية المراجعة.					
المحور الثالث : تتسم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية بالكفاءة في ظل التطورات المتلاحقة في تقنية المعلومات، ويشمل المعايير الآتية :						
- معيار تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف، حيث أنه :						
1	تؤمن نظم المعلومات المحاسبية في المصرف التكامل والتنسيق بين مهام و وظائف الأقسام المختلفة للمصرف.					
2	يؤدي تكامل نظم المعلومات المحاسبية في المصرف مع نظم المعلومات الفرعية إلى تفعيل أنشطة الأقسام مما يزيد من فعالية المصرف.					
3	تتكامل نظم المعلومات الفرعية في المصرف مع نظم المعلومات المحاسبية لتشكل قاعدة بيانات واسعة موحدة ومركزية تؤدي إلى تنسيق وتكامل كافة الوظائف للوحدة المصرفية.					
4	يؤدي تكامل نظم المعلومات الفرعية مع نظم المعلومات المحاسبية في المصرف إلى منع وتقليل حالات التكرار في البيانات التي يمكن أن يشترك فيها أكثر من واحد من النظم الفرعية.					
5	تتمتع قاعدة البيانات المركزية الموحدة في المصرف بدرجة عالية من الأمن والسرية على البيانات التي تحتويها والمتاحة للتعامل من قبل كل المستفيدين منها.					

6	توفر نظم المعلومات المحاسبية المتكاملة مع النظم الفرعية الأخرى السرعة في الحصول على احتياجات المستفيدين من المعلومات المختلفة وبما يساهم في تقليل الوقت والجهد المبذولين.					
7	تحقق نظم المعلومات المحاسبية في المصرف التدفق السليم للبيانات والمعلومات بين أقسام وفروع المصرف في الوقت والشكل المناسبين.					
- معيار المساعدة على تحقيق ميزة تنافسية، حيث أنه :						
8	تقدم نظم المعلومات المحاسبية في المصرف المعلومات الملائمة والموثوقة وفي الوقت المناسب.					
9	تحقق نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف تخفيضاً في تكاليف الحصول على المعلومات وتحليلها خصوصاً في ظل استخدام النظم الآلية للمعلومات.					
10	توفر نظم المعلومات المحاسبية البيانات اللازمة لتقييم التكلفة المتوسطة للخدمات والعمليات المصرفية.					
11	توفر نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف ميزات تنافسية ناتجة عن وفورات الحجم.					
12	يؤدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المصرف إلى تحسين إنتاجية العنصر البشري.					
13	يساعد تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المصرف في تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء.					
14	تسهم نظم المعلومات المحاسبية في إيجاد نوع من الرقابة على التكاليف في المصرف.					
15	تساعد مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إدارة المصرف في ترشيد سلوك التكاليف وذلك من خلال توفير البيانات اللازمة لقياس وتحليل مؤشراتها.					
16	تساعد مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المركز التنافسي للمصرف.					
17	توفر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية البيانات اللازمة عن تغيرات الحصة السوقية للمصرف.					
18	تقدم نظم المعلومات المحاسبية البيانات اللازمة لتقييم إنتاجية القروض الممنوحة.					
19	تساعد مخرجات نظم المعلومات المحاسبية متتبعي النشاط المصرفي من تقييم إنتاجية الموجودات.					
20	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الإدارة المصرفية لأعلى					

	درجات الكفاءة التشغيلية.					
- معيار الرقابة والتحكم الإداري، حيث أنه :						
21	يؤدي تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المصرف إلى تحقيق نوع من الرقابة على كافة أنشطة المصرف.					
22	تمكن نظم المعلومات المحاسبية إدارة المصرف من مراقبة ومواكبة تنفيذ العمليات و الخطط والسياسات.					
23	تساعد نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف على عدم حدوث الأخطاء ومحاولة تجنبها مقدماً.					
24	تقدم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف المعلومات الملائمة لتحديد الانحرافات في تنفيذ الخطط و السياسات.					
25	تؤمن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف الحماية الكافية لأصول وسجلات المصرف.					
26	توفر نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف كافة الإجراءات الرقابية اللازمة لتحقيق أهداف المصرف.					
27	تسهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في تخفيض أثر التهديدات المالية المتعددة التي يتعرض لها المصرف.					
28	توفر نظم المعلومات المحاسبية المعلومات المطلوبة عن مدى التزام المصرف بالقوانين النافذة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية و الإشرافية.					
- معيار تقليل المخاطرة والمساهمة في إدارتها، حيث أنه :						
29	تساعد نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف في ايجاد عملية مستمرة لتقيم المخاطر.					
30	تسهم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصرف في إيجاد شبكة معلومات بعيدة المدى تولد تدفقاً مستمراً من المعلومات حول أنشطة المصرف.					
31	تعتبر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من القوائم والتقارير المالية أهم المصادر المعتمدة لتحديد المخاطر.					
32	تمكن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إدارة المصرف التجاري من الحكم على كفاءة السياسة الائتمانية ومدى جدواها الاقتصادية.					
33	توفر نظم المعلومات المحاسبية البيانات التي تحتاجها إدارة المصرف في قياس مخاطر التشغيل التي يتعرض لها المصرف.					

34	تمد نظم المعلومات المحاسبية الإدارة المصرفية بالبيانات اللازمة لإدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها المصرف.					
35	تساعد نظم المعلومات المحاسبية الإدارة في ترشيد الاستثمارات بالشكل الذي يقلل من مخاطر مراقبتها إلى أدنى حد ممكن.					
36	تؤمن نظم المعلومات المحاسبية للهيئات الرقابية البيانات اللازمة للوقوف على مدى كفاية الأصول السائلة، من مختلف العملات في سداد الودائع ومقابلة الالتزامات المستحقة عند الطلب.					
37	تساعد نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في قياس مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف.					

أرجو التكرم بذكر ما تجده مناسباً من معلومات حول مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية ولم يتم التطرق لها في الأسئلة السابقة:

.---

ملحق رقم (2)

اختبار اعتدالية البيانات Q-Q plotos

اختبار Q-Q plotos لفقرات المحور الأول

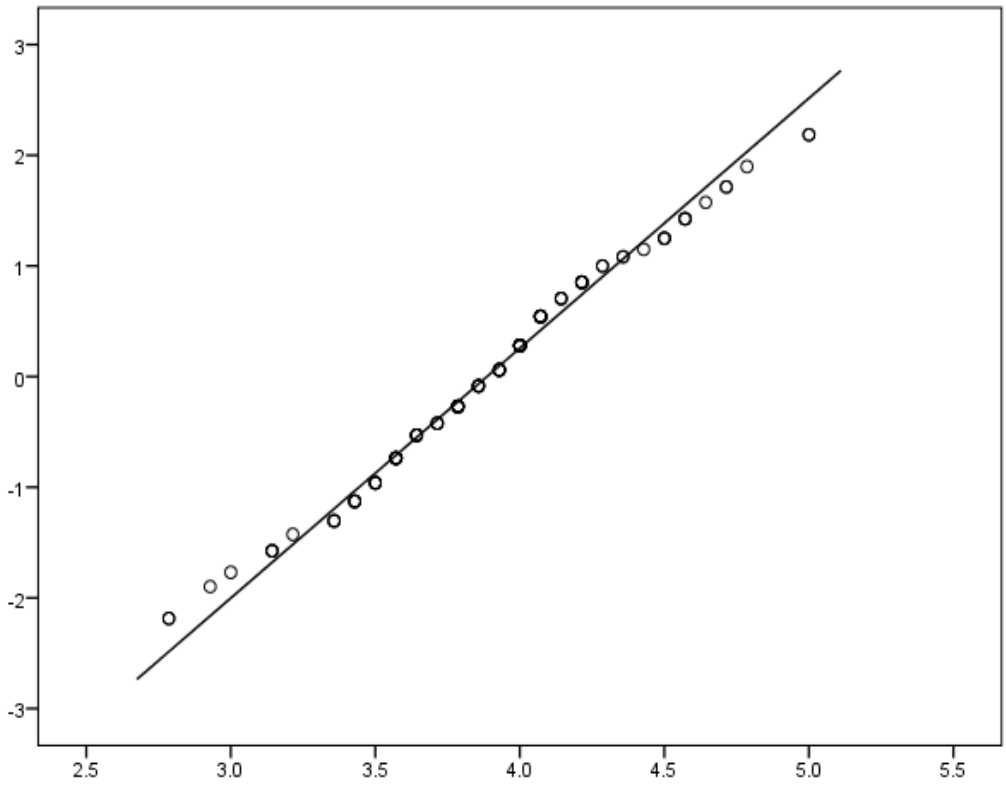

اختبار Q-Q plotos لفقرات المحور الثاني

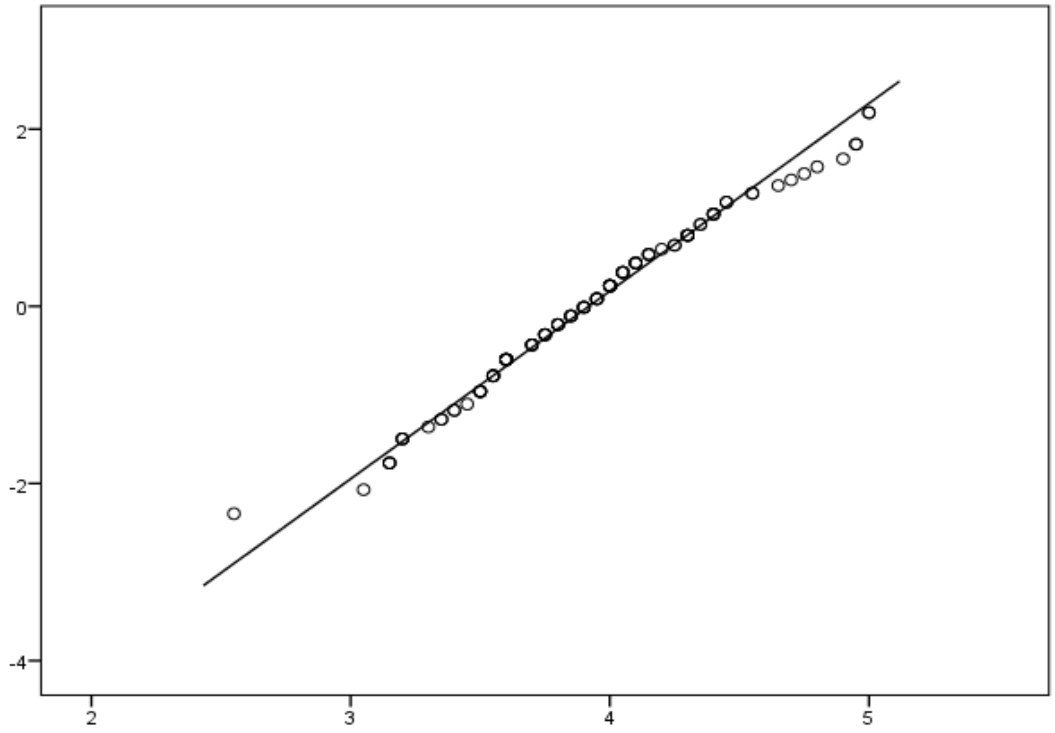

اختبار Q-Q plotos لفقرات المحور الثالث

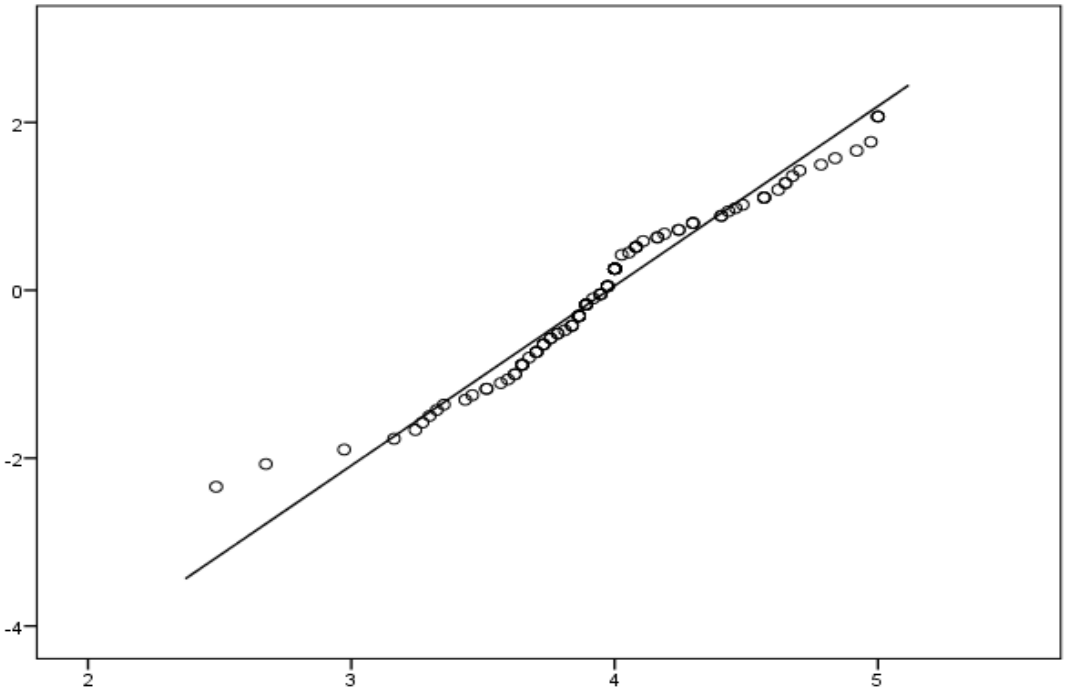

ملحق رقم (3)

مخرجات التحليل الإحصائي

Frequencies

المصرف

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
الصحاري	14	13.6	13.6	13.6
الوحدة	27	26.2	26.2	39.8
والتنمية التجارة	24	23.3	23.3	63.1
الوطني التجاري	13	12.6	12.6	75.7
الجمهورية	25	24.3	24.3	100.0
Total	103	100.0	100.0	

المؤهل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
متوسط دبلوم	3	2.9	2.9	2.9
عالي دبلوم	14	13.6	13.6	16.5
بكالوريس	67	65.0	65.0	81.6
ماجستير	17	16.5	16.5	98.1
دكتوراه	2	1.9	1.9	100.0
Total	103	100.0	100.0	

التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاسبة	67	65.0	65.0	65.0
اعمال ادارة	22	21.4	21.4	86.4
ومصارف تمويل	9	8.7	8.7	95.1
حاسوب	5	4.9	4.9	100.0
Total	103	100.0	100.0	

خبرةR

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
10 من اقل سنوات	51	49.5	49.5	49.5
10-20 سنة	35	34.0	34.0	83.5
20سنة من اكثر	17	16.5	16.5	100.0
Total	103	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
a1	103	3.98	.828
a2	103	4.10	.679
a3	103	4.04	.885
a4	103	4.04	.641
a5	103	3.81	.715
a6	103	3.80	.809
a7	103	3.70	.906
a8	103	3.72	1.061
a9	103	3.93	.808
a10	103	3.58	.913
a11	103	3.85	.856
a12	103	4.18	.697
a13	103	3.72	.901
a14	103	3.96	.874

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
b1	103	4.17	.830
b2	103	3.95	.867
b3	103	4.09	.793
b4	103	4.02	.754
b5	103	3.79	.977
b6	103	3.42	1.005
b7	103	3.38	.981
b8	103	3.78	.862
b9	103	4.11	.779
b10	103	3.88	.758
b11	103	4.06	.814
b12	103	4.17	.729
b13	103	3.92	.825
b14	103	4.04	.727
b15	103	3.67	1.023
b16	103	3.94	.802
b17	103	4.05	.784
b18	103	3.81	.929
b19	103	4.02	.792
b20	103	4.15	.733

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
c1	103	4.08	.750
c2	103	4.06	.725
c3	103	4.04	.803
c4	103	3.89	.917
c5	103	3.91	.853
c6	103	4.08	.776
c7	103	4.05	.733
c8	103	3.85	.797
c9	103	4.09	.658
c10	103	3.90	.761
c11	103	3.93	.808
c12	103	4.06	.790
c13	103	4.09	.781
c14	103	4.15	.759
c15	103	4.00	.780
c16	103	4.03	.810
c17	103	3.83	.833
c18	103	4.08	.710
c19	103	3.87	.776
c20	103	3.91	.876
c21	103	4.06	.752
c22	103	4.03	.692
c23	103	3.88	.889
c24	103	3.89	.803

c25	103	3.87	.997
c26	103	3.78	1.047
c27	103	3.69	.960
c28	103	3.96	.753
c29	103	4.01	.822
c30	103	3.80	.911
c31	103	4.17	.772
c32	103	4.09	.643
c33	103	4.17	.706
c34	103	4.03	.845
c35	103	4.00	.754
c36	103	3.89	.851
c37	103	3.86	.971

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
معيار تلبية وإشباع	103	3.8863	.44274
معيار التفعيل	103	4.0153	.52045
معيار المساعدة	103	3.9836	.48563
معيار الرقابة	103	3.8956	.57231
معيار المخاطرة	103	4.0032	.53070

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
تلبية وإشباع حاجات	103	3.8863	.44274
ربط الأنشطة الإدارية	103	4.0374	.52924
المعالجة الصحيحة للبيانات	103	3.7601	.53385
القدرة على توفير الحماية	103	3.9676	.54034

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المحور الأول	.085	103	.061	.987	103	.396
المحور الثاني	.063	103	.200*	.985	103	.303
المحور الثالث	.139	103	.052	.963	103	.063

Reliability

Case Processing Summary

	N	%
Valid	16	100.0
Excluded[a]	0	.0
Total	16	100.0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.758	14

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.853	20

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.948	37

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.958	71

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
معيار تلبية وإشباع	103	3.8863	.44274	.04362

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
معيار تلبية واشباع	20.316	102	.000	.88627	.7997	.9728

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
معيار التفعيل	103	4.0153	.52045	.05128

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
معيار التفعيل	19.798	102	.000	1.01526	.9135	1.1170

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
معيار المساعدة	103	3.9836	.48563	.04785

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
معيار المساعدة	20.555	102	.000	.98357	.8887	1.0785

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
معيار الرقابة	103	3.8956	.57231	.05639

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
معيار الرقابة	15.882	102	.000	.89563	.7838	1.0075

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
معيار المخاطرة	103	4.0032	.53070	.05229

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
معيار المخاطرة	19.186	102	.000	1.00324	.8995	1.1070

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ربط الأنشطة الإدارية	19.894	102	.000	1.03745	.9340	1.1409
المعالجة الصحيحة للبيانات	14.449	102	.000	.76006	.6557	.8644
القدرة على توفير الحماية	18.174	102	.000	.96764	.8620	1.0732

Abstract

The current study was conducted to identify the extent of efficiency and effectiveness of AIS applied in Libyan commercial banks according to IT, as reliance of accounting information systems (AIS) on e-operation raised doubts about its ability of protecting its security from numerous users.

Population of study consisted of Libyan commercial banks of which a sample includes five commercial banks was extracted, These banks are Aljomhoria, Alwahda, Altejara wa Atainmia, Altejari Alwatani, Alsahari, and their branches that operate within Benghazi city. The study is restricted to these five large banks as they have considerable market share, capital, and branches relative to other banks.

Basic data was collected through a questionnaire distributed among the officials of these banks, Out of 143 questionnaires, 103 were usable for analysis. The gathered data was analyzed using descriptive, inductive techniques.

The main obtained results, from management perspective, were that AIS applied in Libyan commercial banks are efficient in terms of availability of accounting information qualitative characteristics (appropriateness, credibility, impartiality, understandability, and comparability). They also were effective in terms of their ability of meeting the informational needs of those who are interested in banking industry, assistance in activating bank activities, capability of achieving competitive advantages as well as realizing managerial control and reducing potential risks.

Based on obtained results, it is recommended that commercial banks should foster the use of the technology in accounting information as it provides banks with the capacity to continue, grow, and compete.

Evaluation of Efficiency and Effectiveness of Accounting Information Systems Applied in Libyan Commercial Banks According to IT

"An empirical study from management perspective"

Submitted by:

MANSOUR MOHAMMED ABDULJALIL YOUSUF

Under supervision of :

Dr. Bubaker F. Shareia

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement of Master's degree in accounting

Benghazi University.

Faculty of Economic

Spring 2018